Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

إستراتيجية مجموعة البنك الدولي
بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030

تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين لإنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش

مجموعة البنك الدولي

تسريع وتيرة المساواة

© 2024 مجموعة البنك الدولي.
1818 H Street NW Washington DC 20433
هاتف: 202-473-1000؛ موقع الإنترنت: www.worldbank.org

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهذه المؤسسات تُعرف معاً باسم البنك الدولي، بالإضافة إلى إسهامات من أطراف خارجية.

ولا تقدم مجموعة البنك الدولي أي ضمانات بشأن دقة أو موثوقية أو اكتمال محتوى هذه المطبوعة، أو النتائج أو الأحكام الواردة فيها، ولا تتحمل أية مسؤولية عن أي إهمال أو أخطاء (ويشمل ذلك دون تحديد الأخطاء الهجائية والأخطاء الفنية) في هذا المحتوى أيًا ما كانت، كما لا تتحمل أية مسؤولية بشأن الاعتماد على هذا المحتوى. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة في هذا العمل أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن مجموعة البنك الدولي تقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر مجموعة البنك الدولي أو مجلس مديريها التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

والمحتويات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يُقصد منها تقديم مشورة قانونية أو مشورة بشأن أوراق مالية أو استثمارات، ولا تشكِّل رأياً بشأن مدى استحسان أي استثمار، أو التماساً لعرض شراء أو تقديم خدمات من أي نوع. وقد يكون لدى بعض مؤسسات مجموعة البنك الدولي أو الجهات التابعة لها استثمارات في شركات وجهات معيَّنة (يرد ذكرها في هذه المطبوعة)، أو تقدِّم لها المشورة أو خدمات أخرى، أو تكون لها حصة مالية فيها على أي نحو.

لا يتضمن هذا التقرير ما يُشكِّل أو يُفسَّر أو يُعتبر قيداً على أو تخلياً عن الامتيازات أو الحصانات أو الإعفاءات، حسب الاقتضاء، التي تتمتع بها أي من مؤسسات مجموعة البنك الدولي أو إنهاء أو تعديل لها، فجميعها محفوظة على نحوٍ مُحدَّد وصريح.

الحقوق والأذون

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 3.0 ـ عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق.
وبموجب هذا الترخيص (ترخيص عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري – لا اشتقاق) يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

إسناد العمل الى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل:

مجموعة البنك الدولي، 2024، إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030: تسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين لإنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO)

الاستخدام غير التجاري– لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق– لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث— لا تمتلك مجموعة البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن مجموعة البنك الدولي لا تضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكوِّنات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:
World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA;
e-mail: pubrights@worldbank.org.

تسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين لإنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش

تدعم مجموعة البنك الدولي العمل المنسق والتمويل والبرامج على نطاق واسع للقضاء على العنف ضد المرأة، والارتقاء برأس المال البشري، وزيادة الفرص الاقتصادية وإتاحتها، وإشراك المرأة في القيادة

المحتويات

v **شكر وتقدير**

viii **الاختصارات**

ix **عرض عام**

1. الحاجة الملحة والأهمية الجوهرية للمساواة بين الجنسين

02 التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ظل بطيئاً ومتفاوتاً، بل انعكس مساره أحياناً

06 المساواة بين الجنسين ضرورية من أجل إنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش

07 الدروس المستفادة تكشف الحاجة إلى المشاركة بشكل مختلف للنهوض بالمساواة بين الجنسين

2. إطار التصور العام

11 مجال السياسات يحدد شكل نواتج المساواة بين الجنسين

13 محركات التغيير لتحقيق المساواة بين الجنسين: الابتكار والتمويل والعمل الجماعي

3. الأهداف الإستراتيجية والنواتج

20 الرفاهية الأساسية: إنهاء العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري

23 المشاركة الاقتصادية: توسيع الفرص الاقتصادية والتمكين

26 القيادة: إشراك النساء في المناصب القيادية

4. تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2024-2030

29 التعلم من تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023

30 مشاركة مجموعة البنك الدولي بطموح أكبر وبطريقة مختلفة

30 الاتجاه رقم 1: الاستعداد للطموح الجديد: المعارف وبناء القدرات والشراكات

32 الاتجاه رقم 2: نشر محركات التغيير

34 الاتجاه رقم 3: تعزيز المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين

35 التنفيذ ورصد ومتابعة النتائج

38 الخلاصة

39 **الملحق 1: تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030**

40 **الملحق 2: إطار النتائج**

43 **المراجع**

شكر وتقدير

تمت إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030 وفقا للرؤية الإستراتيجية لرئيس مجموعة البنك أجاي بانغا، التي تم توضيحها خلال مناقشة المشاركة الإستراتيجية مع مجلس المديرين التنفيذيين والقيادة العليا لمجموعة البنك الدولي. وقد شارك في إعدادها كل من المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. يأتي ذلك تتويجا لعامين من المشاركة الداخلية والخارجية المكثفة، بدء بحملة تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين التي استمرت لمدة عام، تلتها سنة من الحوارات غير الرسمية والمشاورات الرسمية.

واستفادت الإستراتيجية أيضا من سلسلة من المدخلات الفنية، منها سلسلة مذكرات السياسات المواضيعية لمجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين، وسلسلة الشواهد السببية لاتحاد مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين لدى مجموعة البنك الدولي، والمراجعة التقييمية بشأن منع العنف ضد المرأة والتصدي له في عمليات البنك الدولي، والمراجعة التقييمية بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، والمراجعة التقييمية لتنفيذ مؤسسة التمويل الدولية لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين.

تم إعداد هذه الدراسة تحت إشراف هانا بريكسي (المديرة العالمية، مجموعة المساواة بين الجنسين، البنك الدولي) بالتعاون مع ناتالي كواسي أيكون غابالا (مديرة شؤون المساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي بمؤسسة التمويل الدولية)، وماري بورتر بيشكا (مديرة إدارة شؤون الاستدامة والبيئة والجوانب الاجتماعية والحوكمة والحلول المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بمؤسسة التمويل الدولية)، وبول باربور (كبير مسؤولي الإستراتيجيات، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار)، وميرلي مارغريت بارودي (مديرة شؤون الاقتصاد والاستدامة، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار)، وكيت والاس (مدير قطاع الاستدامة والبنية التحتية والصناعات التحويلية، والزراعة والخدمات، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار) وموريتز نيب (مدير قطاع، الاقتصاد، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار).

وقدمت التوجيه العام مامتا مورثي (نائبة الرئيس لشؤون التنمية البشرية، البنك الدولي)، وإيمانويل نيرينكندي (نائب الرئيس للحلول المشتركة، مؤسسة التمويل الدولية)، وسوزان م. لوند (نائبة الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص، مؤسسة التمويل الدولية)، وإثيوبيس تافارا (نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار). وتولى القيادة العامة أكسيل فان تروتسنبرغ (المدير المنتدب الأول، البنك الدولي)، وآنا بيردي (المديرة المنتدبة لشؤون العمليات، البنك الدولي)، ومختار ديوب (المدير المنتدب، مؤسسة التمويل الدولية)، وهيروشي ماتانو (نائب الرئيس التنفيذي، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار).

وقدم مجلس قيادة المساواة بين الجنسين التابع لمجموعة البنك الدولي مساهمات إستراتيجية، وضم هذا المجلس لويز كورد، وأميت دار، ومانويلا فرانسيسكو، وأرتورو هيريرا جوتيريز، وإليزابيث هوبينز، وسوكينة كين، وستيفان جي. كويبرلي، ولويس فيليب لوبيز-كالفا، وسامية مصدق، وإيلانغو باتشاموثو، وجان بيسمي، وكريستين زينوي تشيانغ، وكارولينا سانشيز بارامو، وعفت شريف، وآيات سليمان، وجيل ويلكينز.

وترأست فريق العمل الأساسي لورا رولينغز (كبيرة الخبراء الاقتصاديين، مجموعة المساواة بين الجنسين، البنك الدولي)، وآتية بيل-كاتاريا (رئيسة مجموعة المساواة بين الجنسين، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار)، وآمي لوينسترا (القائمة بأعمال مدير العمليات والمساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي، مؤسسة التمويل الدولية)، وبريانكا تايال كولاسا (القائمة بأعمال المدير المشارك ورئيس مجموعة الإستراتيجيات، والمساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي، مؤسسة التمويل الدولية). وإلى جانب الفريق الأساسي، ضم فريق إعداد الإستراتيجية أيضا لوسيا هانمر، وماريا إيوناتا، وأندريا كوسي، وبريت ليبريسكو، وماريا بياتريس أورلاندو، وديبجو أوبفال، ومايكل وولكوك من البنك الدولي، وهنرييت كولب، وكارول مارينا توجيرو من مؤسسة التمويل الدولية، وإليزابيث منساه من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وضم الفريق الموسع أغارثا أدوبوفور، وشارلوت أمبير، وآنا تابيثا بونفيرت، وسارة بنكر، وميغنا تشادها، وساندرا كارولينا جنسون، وإليزابيث كوشلين، وسوندس لياكات، وميغ مكلور، وشيرلي بيكوي أوهين، وسيمونا بالومو، وسامان رجالي، وهارش فاردهان ساهني من البنك الدولي؛ وليلى الرفاعي وهيذر كيبنيس من مؤسسة التمويل الدولية، وهيرويوكي هاتاشيما وهيلاري شتاينر من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وقدمت كيارا بروكوليني وإسرائيل ديفيد ميليندیز وبروس روس-لارسون وجونيا يوان الدعم اللوجستي وأعمال التصميم والتحرير. وقدم مساهمات قيمة اتحاد مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين، وقادة شؤون المساواة بين الجنسين، ومئات من فرق العمل والموظفين الآخرين في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي.

واستفادت هذه الإستراتيجية من المشورة المقدمة من المجلس الاستشاري المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة البنك الدولي، ومن بينهم شاطب بصري (رئيس مجلس إدارة بنك مانديري ورئيس المجلس الاستشاري لمعهد مانديري)، وغابرييلا بوتشر (المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية)، وأنيلا دينياج (عضو البرلمان ووزيرة المالية السابقة في ألبانيا)، وماتس جرانريد (المدير العام لرابطة GSM)، وزينب أحمد (وزيرة المالية والموازنة والتخطيط الوطني السابقة، نيجيريا)، وسيما بحوس (المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وسينا لوسون (وزيرة الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي، توغو)، ونورا مهيار (الرئيسة التنفيذية، مؤسسة نافذ للخدمات اللوجستية الدولية)، وريبيكا ميانو (أمينة مجلس الوزراء، جماعة شرق أفريقيا، قطاع الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والتنمية الإقليمية)، وديفيد ميليباند (الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول للجنة الإنقاذ الدولية).

المشاورات العالمية

أجرت مجموعة البنك الدولي مشاورات شخصية مباشرة في 28 بلداً، وأجرت مشاركات مع ممثلين عن أكثر من 600 مؤسسة من أكثر من 110 بلدان. وكان من بين هؤلاء ممثلون حكوميون، وبرلمانيون، وأكاديميون، ومن القطاع الخاص، ومؤسسات خيرية، وجماعات شبابية، ومنظمات نسوية، وجماعات ممثلة للشعوب الأصلية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، وبنوك تنمية متعددة الأطراف، وغيرهم من شركاء التنمية. وبذلت جهود خاصة لإشراك منظمات المجتمع المدني، بدعم من مؤسسة ويليام وفلورا هيوليت. وتم إشراك الآلاف من أصحاب المصلحة والجهات والأطراف المعنية من ذوي الخبرات المتنوعة من خلال اجتماعات مباشرة بالحضور الشخصي، وحوارات افتراضية، ومسح استقصائي عبر الإنترنت، ومدخلات مكتوبة، ومشاركات

في منتديات عالمية. ويمكن الاطلاع على ملخصات هذه المناقشات والمشاورات وبيانات الملاحظات التقييمية على الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي للمشاورات.

وشارك فريق وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابع لمجموعة البنك الدولي في هذه المشاورات وقدم إسهامات قيمة للغاية. علاوة على ذلك، أدى كل من أبيجيل غودنو دالتون، وإليزابيث منساه، وماري بورتر بيشكا، وليلى الرفاعي، وكارلا بيتاليس، وأبيلاشا ساهاي، وديبغو أوبفال، ونجيب الله زيار، دوراً فعالاً في تنظيم المشاورات العالمية بالتعاون مع المئات من موظفي مجموعة البنك الدولي في المكاتب القطرية.

ووردت إسهامات ثرية من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والأطراف والجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية من خلال مشاورات داخل البلدان المعنية في أنغولا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، وأيرلندا، وكازاخستان، وكينيا، وجمهورية قيرغيز، وملاوي، وموريتانيا، والمغرب، وموزامبيق، ونيجيريا، وباكستان، وبنما، وبيرو، ورواندا، وتنزانيا، وتايلند، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأوروغواي، وفييتنام.

وقدم أصحاب المصلحة والأطراف والجهات المعنية أيضا إسهامات في العديد من المنتديات العالمية والإقليمية، بما في ذلك مؤتمر "المرأة نبع الحياة" في كيغالي، وقمة القيادات السياسية النسائية في بروكسل، واجتماعات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالمساواة بين الجنسين في باريس، والدورة السابعة والستون للجنة وضع المرأة في نيويورك، واجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الاختصارات

AFE	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
AFW	غرب ووسط أفريقيا
Covid-19	فيروس كورونا المستجد 2019
CPF	إطار الشراكة القطرية (الإستراتيجية)
CSO	منظمات المجتمع المدني
DPO	عملية لأغراض سياسات التنمية
EAP	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
FCV	الهشاشة والصراع والعنف
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد المرأة)
GIL	مختبرات الابتكار المعنية بالمساواة بين الجنسين
GSIP	خطة تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
LAC	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
SAR	منطقة جنوب آسيا
SEA/SH	الاستغلال والاعتداء والتحرّش الجنسي
SRHR	الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
UFGE	الصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين
UN	الأمم المتحدة
We-Fi	مبادرة تمويل رائدات الأعمال
WBG	مجموعة البنك الدولي
WSME	منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء

عرض عام

إن المساواة بين الجنسين ضرورةٌ ملحةٌ، وتؤدي الأزمات والصراعات والاتجاهات العالمية مثل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية والتحولات التكنولوجية إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة بين الجنسين. وفي العديد من المجتمعات، تؤدي الانتكاسات وردود الأفعال المعارضة للمساواة بين الجنسين، فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي وأعباء المالية العامة والديون الحكومية، إلى تفاقم هذا التحدي. وانحرف التقدم على طريق بلوغ غاية الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين عن مساره على نحو مثير للقلق.

والمساواة بين الجنسين للجميع هي مسألة إنصاف وعدالة. والمساواة بين الجنسين مبدأ من مبادئ القانون الدولي معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وهي أيضا ضرورية للتنمية. حيث تظهر الشواهد المتزايدة كيف تطلق إزالة الحواجز بين الجنسين العنان للإنتاجية الاقتصادية، وتحد من الفقر، وتعمِّق التماسك الاجتماعي، وتعزز الرفاهة والرخاء للأجيال الحالية المستقبلية. وتؤدي مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتدعيم القدرة على الصمود، وزيادة قدرة الاقتصادات على المنافسة.

لكن التجربة تظهر أن تحقيق المساواة بين الجنسين يكتنفه الكثير من التحديات والتعقيدات، حيث تستدعي إجراء تغييرات تشمل القوانين والسياسات القطرية، والأعراف، وأنشطة القطاعين العام والخاص، والحياة الشخصية. ولا يمكن تحقيق هذه التغييرات بدون التزام متواصل وواسع النطاق.

ويمكن تحقيق نتائج أفضل عند اتباع أساليب شاملة - مع الإصلاحات والاستثمارات التي تعالج العديد من القيود في الوقت نفسه - وعندما يدعمها العمل الجماعي.

واتساقا مع رسالة مجموعة البنك الدولي، تعبر إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2024-2030 عن الطموح الجريء لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين من أجل القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش. كما تقترح المشاركة بشكل مختلف، بالبناء على الدروس المستفادة من إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2016-2023، وعلى التعليقات والملاحظات الواردة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وفي إطار الطموح الذي تسعى إلى تحقيقه هذه الإستراتيجية، فإنها تعطي الأولوية لثلاثة أهداف إستراتيجية: القضاء على العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري، وتوسيع الفرص الاقتصادية وإتاحتها، وإشراك النساء في القيادة. وستقاس الأهداف الإستراتيجية بستة نواتج (الشكل 1) تعكس القيمة الجوهرية للمساواة بين الجنسين ومساهمتها في الحد من الفقر والتنمية.

تقر الإستراتيجية بالأهمية المحورية للاستثمار في النساء والفتيات، مع الإقرار بالأضرار التي تواجه الرجال والفتيان ونقاط الضعف الناجمة عن اقتران النوع الاجتماعي بالفقر والعرق والإعاقة وغيرها من الخصائص الأخرى. كما تعيد التأكيد على التزام مجموعة البنك الدولي بعدم التمييز، والشمول، وتكافؤ الفرص، بما يشمل الأقليات الجنسية والجنسانية. وستصمم الإستراتيجية بما يلائم كل سياق، مثل أوضاع الهشاشة، واحتياجات فئات محددة، مثل المراهقات. وستعمل الإستراتيجية على إشراك الرجال والفتيان لمعالجة المشكلات الخاصة بهم والمشكلات التي تعوق المساواة بين الجنسين.

الشكل 1 الأهداف الإستراتيجية لإستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030 ونواتجها

وفي إطار تصورها العام، تحدد الإستراتيجية الابتكارَ والتمويلَ والعملَ الجماعي بوصفها محركات للتغيير نحو تحقيق المساواة بين الجنسين (الشكل 2). ويشجع الابتكار الإصلاحات والبرامج القائمة على البيانات والشواهد والتكنولوجيا والرؤى السلوكية وغيرها، فضلا عن التعلم من النهج المحلية وصقلها. وينطوي التمويل على تأمين موارد القطاعين العام والخاص وتخصيصها بكفاءة، مع التمييز بين الدور المختلف للتمويل العام والخاص في الاستثمار في البشر وتحقيق الرخاء وإيجاد كوكب صالح للعيش. ويتطلب العمل الجماعي جهوداً منسقة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء. ويمكن لمحركات التغيير أن تؤثر على مجال السياسات (بالتأثير على المؤسسات والأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، في ظل استيعاب وإدراك لعلاقات القوة فيما بينها) بهدف وضع سياسات وبرامج وممارسات وسلوكيات تعزز المساواة بين الجنسين.

وستنفذ مجموعة البنك الدولي هذه الإستراتيجية بما يتماشى مع نموذج المشاركة الذي تقوده البلدان المعنية، والذي يقر بأن البلدان تواجه تحديات متباينة وتختلف في سياساتها وأطرها القانونية. وستعمل أطر الشراكة القطرية على الارتقاء بنواتج المساواة بين الجنسين في إطار تضافر الجهود والتعاون لتحقيق أولويات التنمية الأخرى، وإشراك المزيد من الجهات الفاعلة في مجال المساواة بين الجنسين، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وستقوم مجموعة البنك الدولي بذلك بوصفها مجموعة واحدة تعمل مع القطاعين العام والخاص.

وستقوم مجموعة البنك الدولي بحشد جهود منسقة من خلال البيانات والمعارف وجهود الدعوة والدعم والتأييد مع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، لتسهيل الإصلاحات وتنفيذها. وسيساعد البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على معالجة القيود الهيكلية والارتقاء بنواتج المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاحات على مستوى المؤسسات والسياسات والبرامج واسعة النطاق. وحتى يتسنى توسيع نطاق هذا التقدم واستدامته، ستساعد مجموعة البنك الدولي في تأمين الموارد العامة وتعبئة رأس المال من القطاع الخاص. وعلى نطاق أوسع، فإن مشاركة مجموعة البنك الدولي في مختلف القطاعات ستسهم بدرجة أكبر في تحقيق المساواة بين الجنسين.

وستترجم مجموعة البنك الدولي إستراتيجيتها للمساواة بين الجنسين للفترة 2024-2030 إلى مستهدفات وستقيس التقدم المحرز نحو تحقيق نواتج المساواة بين الجنسين. وستقوم بتأصيل مبدأ المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين في بطاقة قياس الأداء الخاصة بها والإفصاح عن التقدم المحرز أثناء التنفيذ.

الشكل 2 إطار التصور العام لإستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030

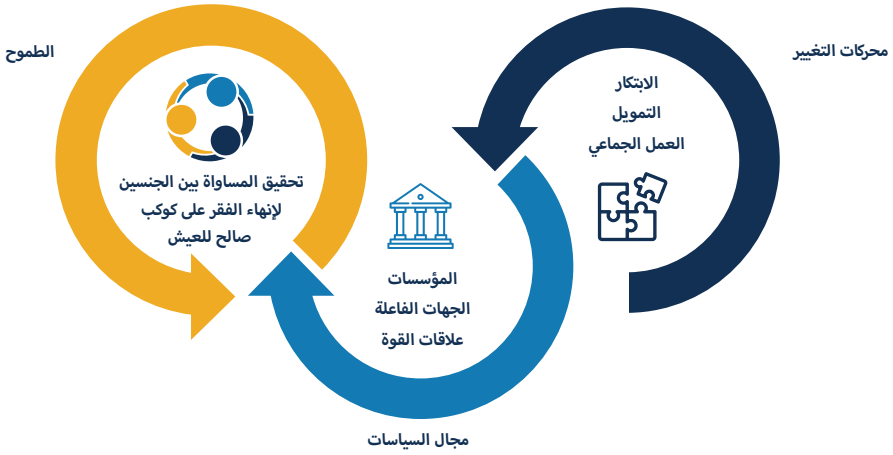

1 الحاجة الملحة والأهمية الجوهرية للمساواة بين الجنسين

1. يُعد إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين أمراً ضرورياً وعاجلاً وحافلاً بالتحديات.[1] ويشهد العالم مجموعة أزمات وصراعات واتجاهات كبرى تخلف آثاراً سلبية غير متناسبة على النساء والفتيات والأقليات الجنسية والجنسانية والفئات المهمشة الأخرى. وآثار تغير المناخ عميقة، وتتفاقم بسبب عدم المساواة بين الجنسين.[2] ويشهد الاقتصاد العالمي حالة من الركود مع تصاعد معدلات الفقر. وتواجه الحكومات خيارات صعبة في ظل تشديد القيود على المالية العامة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى خفض الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. فالمساواة بين الجنسين، باعتبارها من النواتج الإنمائية ذات القيمة الجوهرية العميقة، قد تطغى عليها الأزمات وتقوضها علاقات القوة التقليدية وردود الأفعال المعارضة. وبمعدل التقدم الحالي، قد يستغرق الأمر أكثر من 100 عام حتى تصل المرأة إلى المساواة مع الرجل.[3] ومع ذلك، تعد المساواة بين الجنسين ضرورية للتنمية. حيث تسهم في تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود وكذلك في النمو الاقتصادي والإنتاجية والحد من الفقر.

التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ظل بطيئاً ومتفاوتاً، بل انعكس مساره أحياناً

2. شهدت العقود القليلة الماضية بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على صعيد المساواة بين الجنسين. فقد أصبح رأس المال البشري للفتيات الآن يعادل رأس المال البشري للفتيان أو يزيد عليه في 90% من البلدان التي تتوافر لديها بيانات مؤشر رأس المال البشري المصنفة حسب النوع الاجتماعي (الشكل 1-1).[4] وشهدت معدلات وفيات الأمهات انخفاضاً، غير أن معدل الانخفاض ظل ضئيلاً منذ عام 2016. كما حدث تقدم، وإن كان بطيئاً، على صعيد الإصلاحات القانونية، وإمكانية حيازة الأصول والممتلكات، وأيضاً الشمول المالي.

3. كانت المكاسب متفاوتة، مع وجود تباينات إقليمية كبيرة وحدوث بعض الانتكاسات. يقع ثلثا وفيات الأمهات في العالم في منطقتي غرب ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتتخلف الفتيات عن الفتيان في إتمام التعليم الثانوي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا، بينما يتخلف الفتيان عن الفتيات في أماكن أخرى.[5] وفي العديد من البلدان، أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تآكل المكاسب التي تحققت في رأس المال البشري.[6]

4. لا تزال الآفاق الاقتصادية للمرأة مقيدة. ووفقا لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024، لا تتمتع النساء في جميع أنحاء العالم إلا بثلثي الحقوق القانونية للرجال. وفي 77 بلداً، لا يسمح القانون للمرأة بالعمل في الوظائف والصناعات نفسها التي يعمل فيها الرجال، مما يؤدي إلى تفاقم الفصل القطاعي وفجوة الأجور بين الجنسين.[7] فهناك أكثر من مليار امرأة لا يحصلن على التمويل، ويقل احتمال استخدام النساء للإنترنت بنسبة 21% عن الرجال.[8]

5. لم تترجم زيادة المساواة في التعليم إلى زيادة المساواة في الوظائف. ظلت مشاركة السكان في سن العمل ثابتة على مدى ثلاثة عقود عند نحو 53% للنساء و80% للرجال. وتوجد أكبر الفجوات في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (الشكل 1-2)، وإقليميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (20% مقابل 75%) وفي جنوب آسيا (30% مقابل 79%).[9]

1 يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات التي يعتبرها مجتمع ما في وقت ما مناسبة للرجال والنساء، كما يشمل مفاهيم التنوع بين الجنسين والهوية الجنسية. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسرد المساواة بين الجنسين).

2 فروتيرو وآخرون 2023؛ ديننغر وآخرون 2023.

3 يقدر تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن الأمر قد يستغرق 131 عاما لإزالة القوانين التمييزية وسد الثغرات السائدة في الحماية القانونية للنساء والفتيات، في حين تقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن هذا الأمر قد يستغرق 286 عاما أخرى.

4 يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. يعد مؤشر رأس المال البشري الخاص بالبنك الدولي مقياساً للمقارنة المرجعية بين المكونات الرئيسية لرأس المال البشري على مستوى البلدان المختلفة، وهي: احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة، وسنوات الدراسة المتوقعة، ودرجات الاختبار الموحدة، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة غير المصابين بالتقزم، ومعدل بقاء البالغين على قيد الحياة.

5 البيانات مأخوذة من بوابة البنك الدولي للبيانات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي: الوفيات النفاسية وإتمام التعليم الثانوي.

6 شيدي وآخرون، 2023.

7 البنك الدولي 2024.

8 إغليسياس 2020.

9 بيمكينا ودي لا فلور 2020 ومنظمة العمل الدولية ـ بيانات مأخوذة من بوابة البنك الدولي للبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي: المشاركة في القوى العاملة.

الشكل1-1 نسبة الفتيات إلى الفتيان في مؤشر رأس المال البشري ومكوناته، 2020.

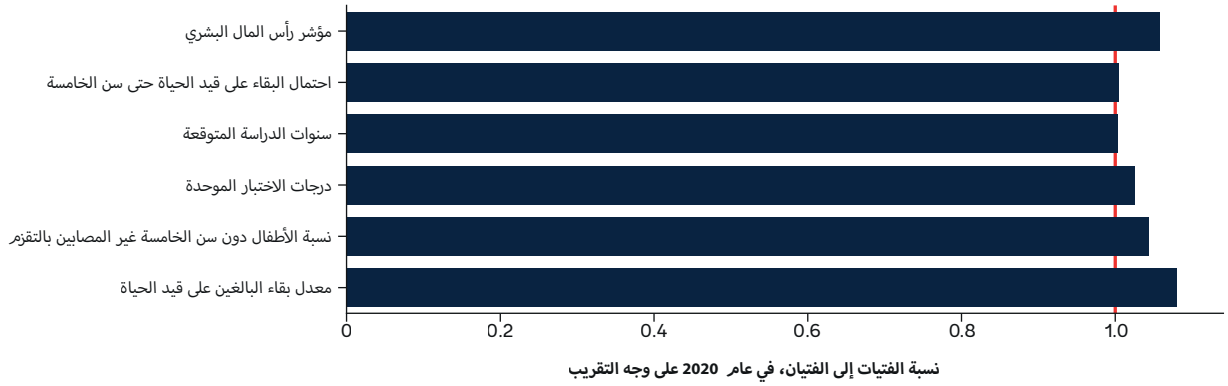

المصدر: حسابات البنك الدولي استنادًا إلى تحديث مؤشر رأس المال البشري لعام 2020.
ملحوظة: يشير الخط العمودي الأحمر إلى المساواة بين الجنسين لكل مكون. ويتم حساب المتوسطات البسيطة بدون أوزان السكان.

الشكل 1-2 المشاركة في القوى العاملة (% من السكان في الفئة العمرية 15-64) 1991-2022

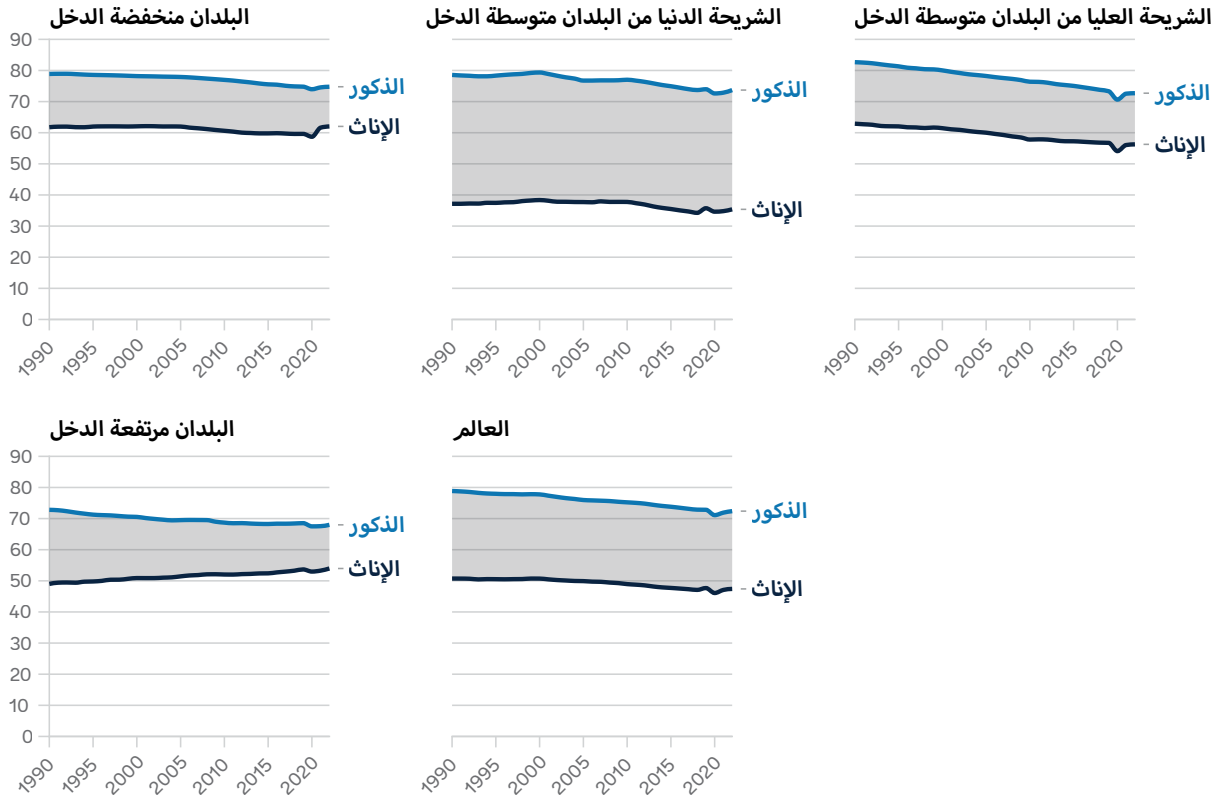

المصدر: منظمة العمل الدولية (ILO). البيانات مأخوذة من بوابة البنك الدولي لبيانات النوع الاجتماعي.

6. معدل البطالة بين صفوف الشباب أعلى بين النساء منه بين الرجال (الشكل 1-3)، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[10] ويزيد احتمال مشاركة النساء في قوة العمل بمقدار النصف عن الرجال في وظائف ذات أجر بدوام كامل، وعادة ما تكون وظائفهن غير رسمية وأكثر عرضة للمخاطر، ويكسبن 77 سنتا مقابل كل دولار يكسبه الرجال.[11] وعادة ما يهيمن الرجال على المهن الأفضل أجرا.[12] وتشكل المُزارعات 36% من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية، لكنهن لا يشكلن سوى أقل من 15% من أصحاب الأراضي الزراعية.[13] ويقل إنتاج النساء المزارعات، اللاتي لديهن قدرة أقل على الحصول على المعلومات والائتمان والمستلزمات وإنتاج المحاصيل النقدية ومجموعات المزارعين، بنسبة 15 إلى 35% عن المزارعين.

7. فقر الوقت المتاح الذي تعاني منه النساء والفتيات يحد من خياراتهن. يتسبب عبء الرعاية والأعمال المنزلية غير المتناسب الذي تتحمله المرأة في عواقب واسعة النطاق.[14] وفي أعقاب جائحة كورونا، كانت معدلات فقدان الوظائف للنساء أعلى منها بين الرجال في جميع المناطق، وكانت أكبر الفجوات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى مسؤوليات الرعاية غير المتناسبة[15] التي تتحملها النساء. وكانت الفجوات بين الجنسين في فقدان الدخل أعلى ما تكون في مناطق شرق وجنوب أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ.[16]

الشكل 1-3 بطالة الشباب، حسب النوع الاجتماعي وشرائح دخل البلدان، 1991-2022

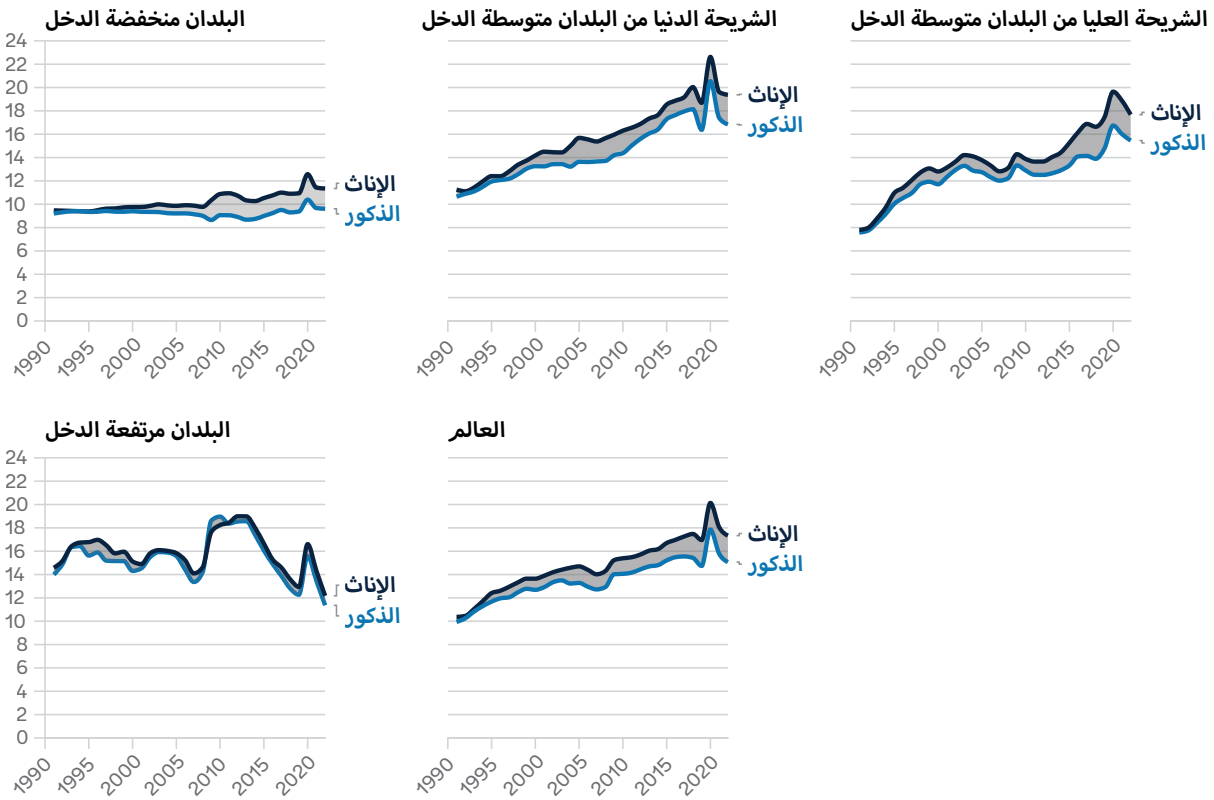

المصدر: منظمة العمل الدولية (ILO). البيانات مأخوذة من بوابة البنك الدولي لبيانات النوع الاجتماعي.

10 البيانات مأخوذة من بوابة البنك الدولي للبيانات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي: البطالة بين الشباب.
11 لو بوي وآخرون، 2022.
12 البنك الدولي 2022.
13 منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 2023.
14 وقد حدد فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة سبعة قيود، الأمم المتحدة 2018.
15 الرعاية تشير إلى رعاية الأطفال ورعاية المسنين ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
16 فلور وآخرون 2022.

8. تصل الفجوة بين الجنسين إلى مستويات صارخة في ملكية منشآت الأعمال وتولي المناصب القيادية. النسبة العالمية للشركات الرسمية التي تملك النساء أغلبية فيها، أو تشغل فيها امرأة منصباً ضمن الإدارة العليا لا تكاد تصل إلى 25%، وتنخفض نسبة منشآت الأعمال التي تقودها النساء انخفاضا حادا مع حجم الشركة. ولا يزال تمثيل المرأة في المناصب القيادية يشوبه النقص؛ فعلى سبيل المثال، لا تشكل النساء في القطاع الخاص سوى 20% من مقاعد مجالس إدارة الشركات، و7% من رؤساء مجالس الإدارة، و5% من الرؤساء التنفيذيين، و16% من كبار المسؤولين الماليين.[17] وتحد الفجوات بين الجنسين من إنتاجية الشركات وأدائها وأرباحها، ويمكن عزوها إلى مجموعة من القيود – في المهارات والشبكات والوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق – التي تؤثر على قرار النساء بخوض مجال ريادة الأعمال، وخياراتهن القطاعية، واستثماراتهن في الأعمال التجارية.[18] وفي أثناء جائحة كورونا، واجهت الشركات المملوكة للنساء تراجعا أكبر في الإيرادات ومعدلات إغلاق أعلى مقارنة بالشركات المملوكة للرجال.[19]

9. العنف ضد المرأة أفظع مظاهر عدم المساواة بين الجنسين وتحدٍ منذر للصحة العامة وحقوق الإنسان والتنمية على مستوى العالم. تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء على مستوى العالم تتعرض للعنف الجسدي أو الجنسي من جانب شريك حميم أو العنف الجنسي من غير الشريك.[20] وتنتشر الإساءة والاستغلال عبر الإنترنت بصورة أكبر، حيث تؤثر على 85% من النساء والفتيات على مستوى العالم. ولا يزال زواج الأطفال والزواج القسري، والاستغلال والتحرش الجنسيان، وعنف الشريك الحميم، وختان الإناث منتشر على نطاق واسع. وأدت جائحة كورونا إلى ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة.[21] وللعنف ضد المرأة تداعيات واسعة النطاق، بما في ذلك تدهور الصحة البدنية والعقلية، وانخفاض فرص الحصول على التعليم والوظائف، وتدهور التنمية البشرية والنواتج الاقتصادية للناجيات وأطفالهن. وتشير المسوح الاستقصائية إلى أن التحرش الجنسي في وسائل النقل والأماكن العامة وأماكن العمل يشكل عائقا أمام مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.[22] وفي مكان العمل، يرتبط العنف ضد المرأة بانخفاض الإنتاجية، وزيادة الحضور الشكلي[23] والتغيب عن العمل، وارتفاع معدل تبدل الموظفين.

10. تؤدي الأزمات وأوضاع الهشاشة والاتجاهات العالمية، مثل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. من شأن ندرة المياه أن تعمق فقر الوقت المتاح لدى النساء والفتيات. ويؤدي الحرمان من إمكانية الحصول على الوظائف والأصول والمعلومات إلى الحد من قدرة النساء على التكيف ومشاركتهن في حلول التخفيف من آثار الكوارث والتأهب لها.[24] وغالباً ما تؤدي أوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى ترسيخ الأعراف والممارسات الضارة بالمساواة بين الجنسين وتضخيمها بسبب ضعف أداء المؤسسات، وضعف سيادة القانون، وإخفاقات السوق، وما يصاحب ذلك من تهتك في النسيج الاجتماعي. وترتبط أوضاع الهشاشة والصراع والعنف بارتفاع عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. ويؤدي النزوح القسري إلى تفاقم العنف ضد المرأة، وكذلك الحواجز القائمة بين الجنسين التي تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية، والحقوق الجنسية والإنجابية، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم.[25]

11. في بعض السياقات، يكون الرجال والفتيان أسوأ حالاً. ترجمت التحولات الاقتصادية السريعة إلى فقدان في الوظائف بقطاعات مثل الصناعات التحويلية والتعدين التي يغلب عليها توظيف الرجال في العادة، مما أثر على دخولهم وهويتهم. وكانت حالات "الموت بسبب اليأس" بارزة بين الرجال كرد فعل للاختلالات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاقتصادي السريع؛ بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تتسبب التوقعات المجتمعية من الذكور في إثناء الفتيان عن طلب الدعم، وهو ما يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات مشاكل الصحة العقلية، مثل الاكتئاب

17 ديلويت، 2022.
18 أويفال 2023، حليم وآخرون 2023أ.
19 غولدشتاين وآخرون، 2022.
20 منظمة الصحة العالمية 2021.
21 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2021.
22 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2021؛ والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة سي دي سي، ومؤسسة التمويل الدولية 2020.
23 العمال الذين يحضرون إلى العمل فعلياً لكنهم لا يعملون بشكل كامل وربما عجزوا عن أداء واجباتهم على أكمل وجه.
24 دينينغر وآخرون 2023.
25 البنك الدولي 2020أ.

والانتحار.[26] كما أن الرجال والفتيان أكثر عرضة لخطر الوفاة والإصابة المرتبطين بالصراع، ويواجهون صعوبات في إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بعد الصراع.

12. الأقليات الجنسية والجنسانية تعاني من الحرمان في الغالب. حيث يواجهون عادة الوصم بالعار والعنف والقوانين والسياسات والممارسات التمييزية. وفي العديد من البلدان، تتعرض الأقليات الجنسية والجنسانية للتهميش والتقييد، وتكافح من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والإسكان، مع ما لذلك من عواقب سلبية على المجتمع.[27] كما تخضع في الغالب للأعراف القمعية السائدة المتعلقة بالدور الاجتماعي، وتواجه العقاب والعنف وغير ذلك من أشكال الإقصاء في حالة عدم الانصياع لها.

13. يتفاقم عدم المساواة بين الجنسين بسبب خصائص أخرى. ويمكن أن تؤدي سمات أخرى إلى جانب النوع الاجتماعي، مثل الفقر والإعاقة وأحيانا الأصل العرقي والدين، إلى زيادة التعرض للمعاناة والمخاطر. وغالبا ما يكون السكان الأصليون واللاجئون والمشردون داخليا عرضة للمعاناة والمخاطر أيضا. فعلى سبيل المثال، لا يعترف سوى ربع الاقتصادات على مستوى العالم صراحة بحقوق النساء ذوات الإعاقة،[28] ونحو ثلاثة أرباع الفتيات غير الملتحقات بالمدارس ينتمين إلى الأقليات العرقية. وتستلزم المساواة بين الجنسين، بحكم تعريفها، ضمان تمتع جميع الناس، بغض النظر عن هويتهم وخصائصهم الجنسية، بحقوق وفرص متساوية.

14. لا تزال الأعراف والتقاليد الاجتماعية غير المتكافئة، فضلا عن القوالب النمطية والتحيزات بشأن أدوار الجنسين قائمة، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الهيكلية. ويؤكد مؤشر الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 91% من الرجال و86% من النساء يظهرون تحيزا واحدا على الأقل ضد المساواة بين الجنسين.[29] ويظهر استطلاع غالوب العالمي، الذي يغطي 60 بلدا تمثل 80% من سكان العالم، أن القوالب النمطية بسبب النوع الاجتماعي منتشرة، وأن الناس يستهينون بالدعم المقدم لسياسات المساواة بين الجنسين في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات عدم المساواة بسبب سوء فهم الأعراف والتقاليد المتعلقة بالنوع الاجتماعي، لا سيما المرأة. حيث ترى نسبة كبيرة من المشاركين في استطلاع المواقف العالمية لعام 2019 لمركز بيو للأبحاث أن الرجال يحظون بمعاملة تفضيلية عندما تكون الوظائف شحيحة.[30] وعلاوة على ذلك، تكشف دراسة عالمية أجرتها مؤسسة إكويموندو أن الشباب لديهم آراء أكثر تقييدا على نحو متزايد.[31] وقد تراجعت بعض البلدان عن القوانين والسياسات الداعمة لحقوق المرأة،[32] بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

المساواة بين الجنسين ضرورية من أجل إنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش

15. تُشكل المساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً في الحد من الفقر وتحقيق التنمية. يؤدي تمكين المرأة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومعالجة العديد من أبعاد الفقر، ومنها بُعدا الدخل والأمن التغذوي. وتؤدي المساواة بين الجنسين داخل الأسرة إلى تحسين الخيارات، مما يؤدي إلى نتائج أفضل لنمو الطفل، وهو ما يحد بدوره من انتقال الفقر بين الأجيال.[33] ويمكن أن يؤدي تجاهل الصلات بين الفقر والقيود المفروضة على المساواة بين الجنسين إلى تقويض جهود الحد من الفقر. إضافة إلى ذلك، تُسهم المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار في قيام مؤسسات أكثر شمولاً وتوافر خيارات على صعيد السياسات العامة تراعي مصالح الفقراء.[34] والمساواة بين الجنسين ضرورة أخلاقية، ومبدأ راسخ من مبادئ القانون الدولي المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنها ضرورية لتحقيق نتائج إنمائية إيجابية. وقد كرست المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما من غايات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

26 كيس وديتون 2020؛ كينج وآخرون 2022.
27 بادجيت 2020.
28 براونميلر ودراي 2022.
29 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020.
30 هورويتز وفيتيرولف 2020.
31 إكويموندو 2022.
32 البنك الدولي (2023ج) والبنك الدولي (2024).
33 دوفلو 2003؛ وتوماسي 2019.
34 بيمان وآخرون، 2012؛ وباندي 2020.

16. المساواة بين الجنسين تعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. ويدرك صندوق النقد الدولي القوة الدافعة للنمو الكامنة في تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، والتوزيع الأمثل للمواهب، والأجور، والتمثيل، والقيادة.[35] وكان نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل سيرتفع بنسبة 20% تقريبا إذا تم توظيف النساء بنفس معدل توظيف الرجال.[36] وتزداد الإنتاجية مع تزايد المساواة بين الجنسين في إمكانية حيازة الأصول والممتلكات (مثل الأراضي والتمويل والإسكان والتكنولوجيا)، وفي الوظائف المنتجة، وأيضاً في أسواق المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.[37] وعلى العكس من ذلك، يحد العنف ضد المرأة من النشاط الاقتصادي: فزيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في نسبة النساء اللائي يتعرضن للعنف يمكن أن تحد من النشاط الاقتصادي بنسبة تصل إلى 8%.[38] ويستفيد النمو والإنتاجية بشكل غير مباشر أيضاً من توفير الخدمات الداعمة، مثل النقل الآمن والرعاية الجيدة ميسورة التكلفة، ومن الأعراف المراعية للمساواة بين الجنسين، مثل التحيز في الخيارات الأكاديمية والاقتصادية وتقاسم أعباء الرعاية والمسؤوليات المنزلية.

17. وجاهة الأسباب الداعية للمساواة بين الجنسين. وتعزيز المساواة بين الجنسين والمساهمة الاقتصادية للمرأة يمكن أن يؤدي إلى إعطاء دفعة للقدرة التنافسية للشركات، وتدعيم سلاسل التوريد، والارتقاء بمستوى رأس المال البشري، والمساعدة في بناء بيئة أعمال مواتية.[39] وقد حققت الشركات التي لديها فرق عمل تتسم بالتوازن بين الجنسين عوائد على حقوق الملكية أعلى من تلك التي لا يتوافر بها ذلك التوازن.[40] وتدرك الشركات على نحو متزايد أن بإمكانها توسيع تغطية الأسواق، وتعزيز الإنتاجية، وزيادة الأرباح من خلال إشراك النساء كقادة لأنشطة الأعمال، وموظفات، ورائدات أعمال، وعميلات، وصاحبات مصلحة في المجتمع. وتنخفض باستمرار نسب القروض المتعثرة في محافظ القروض البنكية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.[41]

18. تلعب المرأة دوراً أساسياً في صياغة مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود. ويشمل ذلك إيجاد حلول لتغير المناخ واعتمادها في المزارع ومنشآت الأعمال والمنازل والحفاظ على الأصول الطبيعية.[42] وتعزز مشاركة المرأة في صنع القرار الخدمات المجتمعية والقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية. وإشراك النساء في إعداد خطط الطوارئ والحالات غير المتوقعة لا ينقذ الأرواح فحسب، بل يمكن أيضا أن يحدث تحولا في ديناميكيات المساواة بين الجنسين في المجتمع.[43] ويرتبط التنوع بين الجنسين في وظائف القطاع الخاص بالاستدامة. فعلى سبيل المثال، تقدم البنوك التي تتمتع مجالس إدارتها بتنوع أكبر بين الجنسين مزيدا من الائتمان للشركات الأكثر مراعاة للبيئة، وتقلل من إقراضها للشركات التي تتسبب في كثافة عالية من التلوث.[44] وأدت زيادة نسبتها 1% في عدد المديرات في 2000 شركة مدرجة بالبورصات في 24 بلداً إلى انخفاض الانبعاثات الكربونية بنسبة 0.5%.[45]

الدروس المستفادة تكشف الحاجة إلى المشاركة بشكل مختلف للنهوض بالمساواة بين الجنسين

19. تشير الدروس المستفادة من التجارب العالمية إلى الحاجة إلى اعتماد أسلوب مختلف للمشاركة. في هذا الصدد، تبرز أربعة دروس مستفادة.[46]

35 صندوق النقد الدولي 2022.
36 بينغز 2022.
37 لي 2021.
38 صندوق النقد الدولي، 2022.
39 مؤسسة التمويل الدولية، 2017.
40 مؤسسة التمويل الدولية، 2019.
41 مؤسسة التمويل الدولية، 2023أ.
42 منظمة العمل الدولية، 2015، الأمم المتحدة، 2022.
43 إرمان وآخرون، 2021.
44 غاماكورتا وآخرون، 2022.
45 ألتونباش وآخرون، 2021.
46 انظر البنك الدولي 2023ج ومؤسسة التمويل الدولية 2023ب.

20. أولا، لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين بدون التزام ثابت وواسع النطاق. فالتجربة تظهر أن تحقيق المساواة بين الجنسين يكتنفه تحديات وتعقيدات ذات طبيعة متفردة. حيث يستدعي إجراء تغييرات تشمل القوانين والسياسات، والسلوكيات والأعراف، وأنشطة القطاعين العام والخاص، والحياة الشخصية. ويكشف التاريخ أن المساواة بين الجنسين محفوفة بالمخاطر اجتماعيا، ومثيرة للجدل سياسيا، وعرضة للانتكاسات حتى عندما تبدو الظروف مواتية للغاية. وقد تراجعت الدرجات على مؤشر الحاجز غير المرئي، الذي يقيس قيادة المرأة في مجالي السياسة والأعمال، على مدى السنوات الست الماضية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ولطالما كان إضفاء الطابع الرسمي على المساواة بين الجنسين أحد الطموحات في بعض البلدان لأكثر من 200 عام، لكن هذا الطموح لم يتحقق بعد.

21. ثانيا، حلول البيانات والمعرفة. حفزت مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2012 عن المساواة بين الجنسين والتنمية الاستثمارات لدراسة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتداعياتها مع إيجاد حلول لها. وتكشف الأدلة والشواهد الأخيرة كيف أن ضعف الحقوق القانونية، والسياسات المتحيزة، وضعف البنية التحتية والخدمات، والعمل غير مدفوع الأجر، والأعراف والتقاليد والأنماط الفكرية المترسخة بشأن المساواة بين الجنسين تسهم في عدم المساواة بين الجنسين. وتؤدي تقييمات الأثر والبحوث الدقيقة إلى ابتكارات لمعالجة أوجه عدم المساواة. وتشمل هذه الابتكارات برامج توفر بطاقات هوية رقمية للنساء والفتيات، وتعمل على توسيع نطاق تعليم الفتيات، وتزويد الفتيات بالمهارات الاجتماعية والوجدانية والحياتية، وتوظيف النساء كمرشدات زراعيات، وتحسين سبل كسب عيش النساء من خلال ربط التحويلات النقدية بالخدمات والمعلومات، وإشراك المدارس والمجتمعات المحلية في القضاء على الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وحمل المراهقات. وفي البلدان متوسطة الدخل، تشمل الأمثلة على ذلك توسيع مشاركة النساء في التعليم والوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وخلق أماكن عمل آمنة ومحترمة وشاملة للجميع؛ ومساعدة المشروعات ومنشآت الأعمال التي تقودها نساء على الوصول إلى التمويل والأسواق؛ وتوسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية جيدة وميسورة التكلفة.

22. ثالثا، يتطلب تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين معالجة القيود المتعددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الفور، وبذل جهود منسقة لتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة. ولا يمكن للإجراءات التدخلية والتجارب ضيقة النطاق أن تحدث أثراً تحويلياً بدون شعور البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي بالمسؤولية، وتوفير التمويل اللازم لذلك، والتنفيذ من خلال الأنظمة الوطنية. ويساعد تحليل المساواة بين الجنسين والنوع الاجتماعي على تحديد أولويات نقاط الانطلاق، والاسترشاد بها في اتخاذ الإجراءات من أجل تذليل المعوقات، وتوجيه الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسات. وتتباين القيود الملزمة، وبالتالي يلزم تنسيق الإجراءات بين القطاعين العام والخاص، مع تصميمها على نحو يراعي الظروف السائدة أيضا لتكون فعالة في البيئات المختلفة. ويساعد العمل مع طائفة واسعة من الشركاء وأصحاب المصلحة والجهات المعنية على توسيع نطاق الابتكار وتنفيذ الإصلاحات.

23. رابعا، تتحسن النتائج عندما تكون النُهج والأساليب شاملة، بما في ذلك التغيرات الاجتماعية والسلوكية. وتتأثر نواتج المساواة بين الجنسين بالأعراف والتقاليد السائدة وتنطوي على تغييرات في المواقف والسلوكيات. وتخلص البحوث إلى أن إظهار الرؤى الخاصة بالتغيرات السلوكية في تنفيذ السياسات يمكن أن يحقق نتائج أفضل. ويمكن أن يؤدي إشراك الرجال والفتيان وإعادة صياغة تصوراتهم إلى تعزيز دعمهم للمساواة بين الجنسين وتأييدهم لها. ويمكن لتحالفات مناصري قضايا المرأة والنُهج المجتمعية أن تشجع التغييرات السلوكية والمواءمة مع الأعراف والممارسات الجديدة التي تحسن نواتج المساواة بين الجنسين بشكل فعال.

24. تستجيب إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030 بسبب الحاجة الملحة والضرورة والتعقيد التي تكتنف تحقيق هذه المساواة. واتساقا مع رسالة مجموعة البنك الدولي الجديدة، فإنها تعبر عن الطموح لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين لإنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش. وبالاستناد إلى الشواهد والدروس المستخلصة حديثا، فضلا عن المشاورات المكثفة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (الإطار 1-1)، تسلط الإستراتيجية الضوء على الابتكار والتمويل والعمل الجماعي بوصفها محركات للتغيير (القسم 2). كما تعطي الأولوية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري؛ وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية وإتاحتها؛ وإشراك النساء في القيادة (القسم 3). وستنفذ مجموعة البنك الدولي هذه الإستراتيجية بما يتماشى مع نموذج المشاركة الذي تقوده البلدان المعنية وميزتها النسبية المتمثلة في العمل كمجموعة بنك دولي واحدة (القسم 4).

الإطار 1-1 إدراج التعليقات والملاحظات المستمدة من المشاورات

أجرت مجموعة البنك الدولي مشاورات مباشرة حسب الطلب في 28 بلداً وعقدت اجتماعات شخصية مع ممثلين عن 600 مؤسسة وأكثر من 110 بلدان، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وممثلو الحكومات، والبرلمانيون، والمؤسسات الخيرية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات النسوية، وجماعات الشعوب الأصلية، ووكالات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وغيرها من شركاء التنمية. استمعت مجموعة البنك الدولي إلى آلاف الأشخاص عبر الاجتماعات الشخصية، والحوارات الافتراضية، والاستقصاء عبر الإنترنت، والمدخلات المكتوبة، والمنتديات العالمية. وتعكس هذه الإستراتيجية الإسهامات القيمة التي تم تلقيها، وفيما يلي ملخص لها:

- **الطموح:** دعمت الأهداف الإستراتيجية المقترحة، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى التصدي للعنف ضد المرأة، وتوسيع نطاق خدمات الرعاية، وتعزيز الدور القيادي للنساء والفتيات، ومعالجة الحواجز المستمرة التي تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة.
- **محركات التغيير:** رحبت بالتركيز على العمل الجماعي، لا سيما إشراك المجتمع المدني والرجال والفتيان، بالإضافة إلى التمويل والابتكار، بما في ذلك التركيز على الإجراءات التدخلية المعنية بالسلوك والأعراف. كما أقرت بأن التأثير على الأعراف الاجتماعية من أجل تحقيق نتائج دائمة أمر مهم ولكنه ينطوي على تحديات.
- **تغيّر المناخ والتكنولوجيا:** تسليط الضوء على تغير المناخ باعتباره مصدر قلق مشتركا، بالإضافة إلى ضرورة موازنة أخطار التكنولوجيا غير الخاضعة للتنظيم مع إمكاناتها التحويلية. *وتؤيد الإستراتيجية أولوية تهيئة كوكب صالح للعيش، وتشجع الاستثمارات اللازمة في رأس المال البشري والشمول (بما في ذلك الشمول الرقمي)، والإصلاحات المؤسسية، والقيادة النسائية.*
- **الدور الأساسي للحكومة:** أثارت مخاوف بشأن القيود الهيكلية على المساواة بين الجنسين، وتأثير قيود المالية العامة (التي غالبا ما ترتبط بأعباء الديون) على تقديم الخدمات العامة. *وتشجع هذه الإستراتيجية الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسات لمعالجة القيود الهيكلية التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين. وتساند تمويل القطاع العام للخدمات الأساسية. وتعزز مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان المتعاملة معها للنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال سياسة المالية العامة والإستراتيجيات القطاعية وإدارة الموازنة.*
- **تنوع السياقات والفئات السكانية:** إظهار المطالب بتكييف الإستراتيجية مع السياقات، وخاصة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والفئات السكانية خاصة المراهقين والفئات الضعيفة. وإلى جانب التأييد الواسع لتوسيع نطاق التنوع والإنصاف والشمول، أشار أصحاب المصلحة إلى خطر حدوث رد فعل معارض لجهود القطاعين العام والخاص الرامية إلى تعزيز هذه المبادئ. *وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين للجميع، مع توظيف نهج يقوده البلد المعني يراعي السياقات المحددة والفئات السكانية.*
- **العمل مع الشركاء لتدعيم الفاعلية والكفاءة والمساءلة:** الدعوة إلى توسيع نطاق التعاون، وخاصة مع المجتمع المدني، وتبادل المعارف، والتنفيذ مع تأصيل المساءلة. عرض العديد من أصحاب المصلحة المباشرة والجهات المعنية إقامة شراكات للتمويل، وتوليد البيانات والاستفادة منها، وتعزيز الحماية الاجتماعية. *وهذه الإستراتيجية تشجع على توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة وإقامة شراكات على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية من أجل دفع عجلة التغيير.*
- **التنفيذ والبيانات والشفافية والنتائج:** التأكيد على مساهمات مجموعة البنك الدولي في توفير البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمعرفة من أجل إحداث الأثر المنشود، والتمويل، وتنظيم الاجتماعات. وتساءل أصحاب المصلحة المباشرة والجهات المعنية عن كيفية رصد ومتابعة التنفيذ، وتفعيل الإستراتيجية، وقياس أثرها. *وتتضمن الإستراتيجية إجراءات لمساندة التنفيذ وإطاراً للنتائج يرتكز على بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي.*

2 إطار التصور العام

25. تقدم إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030 إطارا جديدا للتصور العام بحيث يعكس الشواهد والدروس.[47] ويصور الإطار نواتج المساواة بين الجنسين على أنها نتاج محركات التغيير المتأثرة بمجال السياسات وعوامل خارجه. وتمثل مشاركة مجموعة البنك الدولي إحدى القوى العديدة المتفاعلة التي تحدد شكل المساواة بين الجنسين. وعليه، من الأفضل فهم مجال السياسات ومحركات التغيير على أنها وسائل يمكن من خلالها لمجموعة البنك الدولي تقييم الآثار الإضافية لأنشطتها، وتوسيع نطاق الشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة بشكل فعال لتيسير التغيير المستدام على نطاق واسع.

26. يعالج هذا الإطار التعقيد الذي يكتنف الدفع بالمساواة بين الجنسين قُدُما. لما كانت المساواة بين الجنسين تنطوي على قضايا معقدة ومترابطة ومثيرة للجدل أحياناً، فثمة حاجة إلى نهج وتمويل يستندان إلى الشواهد لتحقيق نواتج أفضل. وتعزز الشواهد جودة تنفيذ المشروع وتشجع التغيير التدريجي الأكفأ وصولاً إلى المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، يمكن تسريع وتيرة تحقيق نواتج المساواة بين الجنسين من خلال تكوين فهم أفضل لثلاثة شروط: كيف تشكل الأعراف وأنماط التفكير الاجتماعية، المتأثرة بكل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التوقعات والأولويات والممارسات اليومية؛ وكيف يمكن أن تؤدي طبيعة ومدى علاقات القوة بأشكال متفاوتة إلى دعم المساواة بين الجنسين أو عدم الاكتراث بها أو العداء تجاهها؛ وكيف تؤثر مجموعة الجهات الفاعلة والقوى التي تشكل السياقات المؤسسية والسوق الأوسع نطاقا التي تعمل فيها مجموعة البنك الدولي على النُهُج المتبعة والنواتج المتحققة.

مجال السياسات يحدد شكل نواتج المساواة بين الجنسين

27. تتحقق نواتج المساواة بين الجنسين من خلال مجال السياسات. ويشير مجال السياسات (الإطار 2-1) إلى المساحة التي تتفاعل فيها الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة وتتفاوض للوصول إلى اتفاقات من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تغييرات في المؤسسات والقوانين والسياسات والممارسات (أو تأكيد السائد منها). وتسهم الهياكل القائمة في هذا المجال والجهات الفاعلة فيه في تشكيل النواتج، حتى عندما يكون مجال السياسات نفسه محل نزاع من خلال علاقات القوة القائمة داخل حدوده وخارجها. ومن شأن تحليل مجال السياسات أن يسفر عن رؤى قابلة للتنفيذ حول القضايا المعقدة مثل: كيف تقوم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بصياغة التمييز بين الجنسين، وكيف تقاوم أشكالُ التمييز بين الجنسين الأكثر رسوخاً بشكل فعال أو سلبي الجهودَ الرامية إلى تغييرها، وكيف تعكس علاقات القوة القوانين (أو غيابها) المعنية بحقوق المرأة، مثل تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار، أو تجريم التمييز بين الجنسين في التوظيف والحصول على الائتمان ووراثة ممتلكات الأسرة.

28. يتطلب النهوضُ بالمساواة بين الجنسين وتعزيزُها فهمَ مجال السياسات والتأثير عليه. ويشمل ذلك التعرفَ على أوجه تفاوت القوى عبر المؤسسات والجهات الفاعلة والتعاملَ معها، فضلًا عن فهم المعتقدات الشائعة حول علاقات القوة القائمة على النوع الاجتماعي التي تتبناها الجهات الفاعلة في مجال السياسات نفسه. كما أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب العمل على مستوى مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الرسمية والتقليدية وغير الرسمية. وقد يشمل ذلك توسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرار وتغيير الحوافز وأنماط التفكير لدى واضعي السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية.

47 يعكس الإطار التحليلات والخبرات المكتسبة من تنفيذ إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2016–2023. ويعتمد على تقرير *التنمية في العالم* 2012: *المساواة بين الجنسين والتنمية* (البنك الدولي 2012) وتقرير *التنمية في العالم* 2017: *الحوكمة والقانون* (البنك الدولي 2017ب)، الذي نشر لأول مرة مفهوم "مجال السياسات" في البنك الدولي.

الإطار 2-1 مجال السياسات

يتألف مجال السياسات من العديد من المؤسسات والجهات الفاعلة وعلاقات القوة التي تتشكل من خلال القرارات الناشئة عنه. وقد تتغير المهام والتحديات التي تواجه البلدان في مجال السياسات أثناء التحول من وضعية الدخل المنخفض إلى المتوسط إلى المرتفع. وقد تختلف أيضًا في سياقات الهشاشة والصراع والعنف، فقد يكون مجال السياسات غير شرعي، أو ينقصه التمويل، أو يفتقر إلى القدرة على التنفيذ، أو يكون موجوداً بالكاد. ويعد إيجاد مجال للسياسات يتسم بالمصداقية والحفاظ عليه أمراً ضرورياً لتحقيق نواتج إنمائية منصفة. ولذلك، وحتى في الظروف البالغة الصعوبة، يجب حماية المساواة بين الجنسين وتعزيزها.

ولمجال السياسات الخاص بنواتج المساواة بين الجنسين ثلاثة أبعاد، وهي:

المؤسسات: إحدى القوى الرئيسية هي الهيئات والجهات الرسمية – مثل البرلمانات والمحاكم وهيئات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص – والقوانين والقواعد والممارسات الاجتماعية الخاصة بها التي توجه تفاعلَ هذه الجهات وتمنحها الشرعية اللازمة لوضع السياسات وإنفاذها. وعندما تكون المؤسسات ضعيفة أو مترهلة أو فاسدة، فإنها تقوض الجهود الرامية إلى تشجيع المساواة بين الجنسين. وتتشكل نواتج المساواة بين الجنسين أيضاً من خلال المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية – الأعراف السائدة والمواقف المبنية على النوع الاجتماعي. وقد ينشأ الصراع عندما تخفق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في التوافق، كما هو الحال عندما تتعارض أحكام القضاء مع الرأي العام.

الجهات الفاعلة: الأحزاب السياسية والشركات والاتحادات والنقابات المهنية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام عبر الإنترنت والتقليدية والأشخاص الذين يشغلون مناصب ذات نفوذ وغيرهم من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية التي تمارس نفوذها بشكل فردي وجماعي. فحجم كل شخص أو مجموعة وتكوينها ونفوذها النسبي ومصالحها المشتركة، وأسلوبها الأساسي في العمل مع الآخرين، والقواعد التي تمكن أو تقيد سلوكها، تشكل جميعها كيفية تفاعلها مع المؤسسات وتعزز أو تقيد نواتج المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، قد تدعو جمعيات الأعمال المدفوعة بتحقيق الأرباح إلى تطبيق سياسات حكومية وإحداث تغييرات مؤسسية لتعزيز قدرة المرأة على التنقل وسلامتها ومهاراتها. وقد تؤدي برامج تعيين النساء في المناصب القيادية إلى تغيير مجموعة الجهات الفاعلة ومصالحها وأولوياتها على صعيد السياسات. وقد تثير بعض الجهات الفاعلة ردود فعل معارضة للمساواة بين الجنسين. وهكذا يمكن أن تصبح مجالات السياسات العامة الوطنية ساحة للتنافس الساخن حول حقوق المرأة ووضع الأقليات الجنسية والجنسانية.

علاقات القوة: تحديد كيف يربط العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة (مثل حقوق ومسؤوليات كل منهما، وآليات التظلم وجبر الضرر، وقوة الشرعية الممنوحة للأطراف الحاكمة من جانب الأطراف المحكومة والعكس صحيح) وكيف يتفاعل القطاع العام والقطاع الخاص ودور وتأثير الجهات الخارجية والوكالات متعددة الأطراف.
وقد يؤدي التقدم المُحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين إلى إعادة توزيع السلطة بين الجهات الفاعلة، وبالتالي تغيير كيفية تحديد السياسات وتنفيذها وتقييمها.

29. في مجال السياسات، تقوم المؤسسات بوضع السياسات والممارسات المستخدمة للوصول إلى نواتج المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القوانين واللوائح والأعراف وأنماط التفكير الجماعية المتعلقة بهذه المساواة. وتشمل هذه التأثيرات القوانين التي تحدد من يمكنه الزواج بمن وفي أي سن، وما إذا كان الطلاق مقبولا؛ ومن يمكنه تولي الأدوار القيادية؛ وما إذا كان بإمكان المرأة أو ينبغي لها المشاركة في سوق العمل الرسمي؛ وأي القطاعات والمهن من المتوقع أن تعمل فيها المرأة؛ وما إذا كانت المرأة تتمتع بفرص متساوية في امتلاك الأراضي ورأس المال وغيرها من الأصول؛ وأسس الطهارة الشرعية؛ وقوانين المواريث؛ والتوقعات المجتمعية (بما في ذلك الدينية) فيما يتعلق بحجم الأسرة، والظهور العام، والسلوك؛ وما إذا كان العنف ضد المرأة مقبولاً. وتتفاعل هذه التأثيرات فيما بينها لتخلق تحيزات منهجية تعوق حصول النساء والأقليات الجنسية والجنسانية على الفرص المتاحة.

30. تؤثر نواتج المساواة بين الجنسين في مجال السياسات. فالتمكين الاقتصادي للمرأة، على سبيل المثال، يؤثر تأثيرا غير مباشر على المؤسسات والجهات الفاعلة وعلاقات القوة، وهو ما قد يسفر عن إنشاء حلقة حميدة، مكتملة ومترابطة. غير أن ممارسة النساء والأقليات الجنسانية للحقوق القانونية والمكاسب الاجتماعية التي تحققت بشق الأنفس قد تثير معارضة من أولئك الذين يشعرون بالتهديد الذي تمثله هذه التغييرات. وقد تؤدي تصورات عدم الشرعية أو الخسارة (كما هو الحال في دخل الرجل وهويته) المرتبطة بهذه التغييرات المؤسسية وعلى صعيد السياسات إلى ظهور مقاومة أو معارضة نشطة.

31. إرتباط نواتج التنمية، ومن بينها المساواة بين الجنسين، بعوامل داخل مجال السياسات وخارجه. وتشمل هذه العوامل مجموعة من القوى الخارجية والسياسات الداخلية، وهياكل السوق، والأولويات السياسية، والأنظمة القانونية، والممارسات الاجتماعية، والعلاقات بين أفراد الأسرة. ولا تعكس نواتج التنمية السياسات والممارسات المطبقة فحسب، بل تعكس أيضا كيفية تنفيذها، وما إذا كانت تكتسب الشرعية المحلية وتصبح جزءا روتينيا من الحياة اليومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشرعية المحلية ضرورية للتعامل مع القضايا التي تنطوي على تغييرات في السلوك الراسخ، كما أنها ضرورية لضمان قبول هذه التغييرات ودعمها على نطاق واسع.

محركات التغيير لتحقيق المساواة بين الجنسين: الابتكار والتمويل والعمل الجماعي

32. استناداً إلى الدروس المستفادة والشواهد والأدلة، يعمل إطار التصور العام لإستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030 (الشكل 2-1) على توسيع نطاق النُهُج السابقة وتوحيدها، من خلال التركيز على ثلاثة محركات للتغيير، هي: الابتكار والتمويل والعمل الجماعي. يشير الابتكار إلى تشجيع الحلول المستندة إلى البيانات والشواهد، والأدوات الرقمية، والرؤى السلوكية وغير ذلك من الأدوات، فضلاً عن التعلم من الحلول التي بدأت على يد القادة المحليين ومنشآت الأعمال والمجتمعات المحلية، وتنقيح هذه الحلول. وينطوي التمويل على التأمين الفعال لموارد القطاعين العام والخاص، ومن خلالهما، وتخصيصها بكفاءة، مع التمييز بين الأدوار المختلفة للتمويل العام والخاص في الاستثمار في البشر وتحقيق الرخاء المشترك وإيجاد كوكب صالح للعيش. ويمثل العمل الجماعي جهودا منسقة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والجماعات المجتمعية، والمجتمع المدني، والجماعات المناصرة لحقوق المرأة على الصعيد العالمي، والوكالات الدولية، من أجل تحقيق نتائج أفضل على مستوى المساواة بين الجنسين.

33. يمكن للقطاعين العام والخاص الاستفادة من السلطات والصلاحيات الممنوحة لهما وميزاتهما النسبية بدرجات متفاوتة عبر مجال السياسات ومحركات التغيير. ففي حين يمكن للقطاع الخاص أن يحول وجهة حوافز السوق نحو زيادة الشمول والمساواة، يمكن للقطاع العام أن يحدث تحولاً في الظروف الهيكلية التي تدفع إلى عدم المساواة. ومن شأن اتباع نهج منسقة على مستوى القطاعين العام والخاص أن يوسع نطاق ولاية المرأة على نفسها للتأثير على الأعراف الاجتماعية التي تشكل واقعها.

34. يمكن للابتكار أن يحسن السياسات والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فالابتكار ينطوي على استخدام البيانات والتكنولوجيا والمعرفة العالمية والمحلية والتعلم لوضع السياسات وابتكار الحلول الفنية. وتتحسن النواتج إذا خضعت الحلول للاختبار وتم تكييفها بمرونة على

الشكل 2-1 إطار التصور العام لإستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030

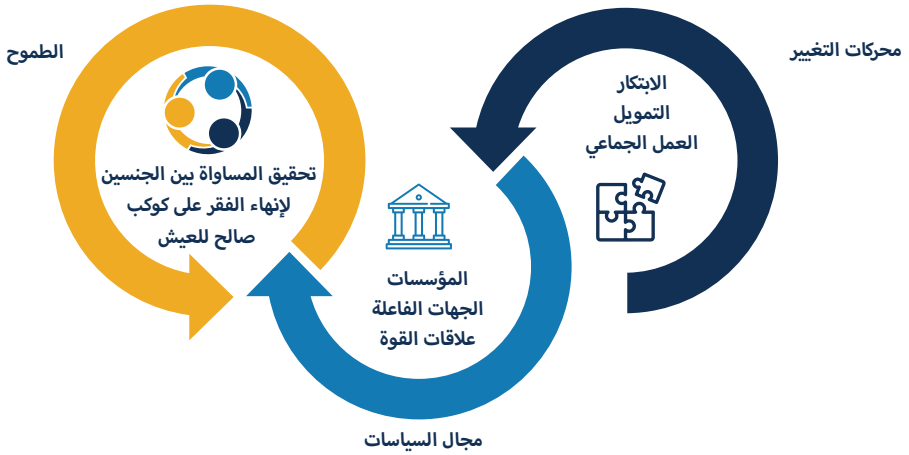

يد المسؤولين عن التنفيذ ميدانياً. وتمثل أوجه التقدم في البيانات والمعرفة والتعلم منفعة عامة عالمية ذات قيمة، وساعدت في تحسين نُهُج العمليات في مختلف البلدان. ويساعد توافر بيانات عن النوع الاجتماعي وأوضاع المساواة بين الجنسين على توثيق طبيعة أوجه عدم المساواة بين الجنسين ودرجتها، مع الاستجابة لها على نحو بنَّاءٍ بقدر أكبر. ثم إن عدم قصر جهود الفهم والقياس على الحواجز الرسمية بل بسطها لتشمل الحواجز المؤسسية غير الرسمية، مثل الأعراف والتقاليد الاجتماعية الضارة والنماذج الذهنية، يعزز السياسات والإجراءات التدخلية. وتشمل الأمثلة الحديثة للحلول المبتكرة أدوات الهاتف المحمول الرقمية، وبطاقات الهوية الرقمية، وغيرها من الحلول والأنظمة المدعومة بالتكنولوجيا. وتجمع برامج الشمول الاقتصادي المبتكرة بين صرف مبالغ نقدية والإجراءات التدخلية التكميلية، مثل نقل ملكية الأصول، والتدريب، والتوجيه، والبرامج الداعمة للشمول المالي، والرعاية، وسبل كسب العيش والفرص الاقتصادية، بالإضافة إلى حلول سلاسل القيمة.

35. غالباً ما تتضمن الابتكارات الفعالة تدخلات سلوكية ملائمة للسياق لحشد جهود الأطراف الفاعلة والجهات المعنية الرئيسية. ويساعد وضع أطر معنية بطريقة طرح الخيارات المتاحة – على سبيل المثال، من حيث المكاسب أو الخسائر، وكيف يمكن لتوزيعها أن يغير الخيار المُتخذ – على تشكيل خطاب أوسع نطاقًا وفهم متبادل لتأثير عدم المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يعزز وضع هذه الأطر تكوين رؤية مشتركة للمسارات المؤدية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين والتمكين. كما يمكن أن توضح نهجاً اقتصادياً أو تجارياً قائماً على الحقوق، ويمكن أن تكشف عن نقاط انطلاق خاصة بسياق محدد من شأنها أن توضح كيف يمكن للمساواة بين الجنسين أن تُحدث أثراً إيجابياً على تحديات مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ. ويمكن أن تعالج التدخلات السلوكية النماذج الذهنية أو تعمل للتغلب عليها، على نحو يحول دون تَسبُّب التحيزات والأنماط الجامدة في الحد من تأثيرات السياسات. فعلى سبيل المثال، اشتمل تشجيع الملكية المشتركة للأراضي بين الأزواج على تغيرات بسيطة من الناحية الشكلية (مثل وجود اقتران اسم الزوجين في إثيوبيا)، وحوافز نقدية (مثل الاشتراك في برامج القرعة في كوت ديفوار) والتواصل مع الأزواج والزوجات (مثل مقطع فيديو في أوغندا يشرح مزايا إضافة الزوجة إلى سند ملكية الأرض باعتبارها شريكاً في الملكية).

36. يتطلب النهوضُ بالمساواة بين الجنسين وتعزيزُها تعبئةَ الموارد وتخصيصَها بكفاءة في القطاعين العام والخاص. ومن شأن دمج تحليل المساواة بين الجنسين في سياسة المالية العامة وإدارة الموازنة وأنظمة المشتريات أن يؤدي إلى تحسين عملية تخصيص الموارد العامة ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن للموارد الخارجية أن تحفز البلدان المتعاملة مع البنك على اعتماد سياسات وبرامج أفضل وتقديم شواهد وأدلة على ما تحققه من آثار. وتساند المؤسسة الدولية للتنمية سد الفجوات بين الجنسين من خلال إجراء إصلاحات على سياسة المالية العامة والموازنة، وإلغاء التشريعات الضريبية التمييزية، فضلاً عن تعزيز فاعلية الإنفاق العام. ويعمل صندوق التمويل العالمي على تحسين النواتج الصحية للنساء والأطفال والمراهقات. كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحفيز ضخ الأموال في استثمارات القطاع الخاص عالية الأثر التي تعود بالنفع على رائدات الأعمال من خلال مبادرة

تمويل رائدات الأعمال وغيرها من تسهيلات التمويل مثل صندوق الفرص لرائدات الأعمال (الإطار 2-2). ويقوم المستثمرون من القطاعين العام والخاص بتوسيع نطاق التمويل المراعي للمساواة بين الجنسين ليشمل التمويل المختلط والتمويل المرتبط بالاستدامة.[48] وقامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتعبئة أموال من خلال الصندوق الاستئماني لتعزيز الاستدامة من أجل تقديم المساعدة الفنية لسد الفجوات بين الجنسين ومعالجة مخاطر العنف ضد المرأة.

37. يشرك العمل الجماعي الجهات الفاعلة لتحسين المواءمة بين المؤسسات الرسمية والسياسات والاتجاهات والأعراف والممارسات. ومن الممكن أن تضم التحالفات الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، والتي تمثل الديناميكيات السائدة والمصالح داخل مجال السياسات والمتعلقة بنواتج محددة للمساواة بين الجنسين. ويمكن للحكومة تحفيز العمل الجماعي، مثل تنظيم الأسرة في بنغلاديش (الإطار 2-3) ومبادرة «وعي» الأخيرة في مصر، بتنسيق الإجراءات التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون والقيادات الدينية المحلية، لتغيير الأعراف والتقاليد المتشددة المتعلقة بدور المرأة، مثل تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

الإطار 2-2 سند للمساواة بين الجنسين يدعم منشآت الأعمال المملوكة للنساء في البرازيل

اكتتبت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 200 مليون دولار في سند للمساواة بين الجنسين في بنك "إيتاو يونيبانكو" لدعم برنامج البنك لإقراض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في البرازيل، مع تركيز أجزاء من حصيلته على منشآت الأعمال في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات في الشمال والشمال الشرقي. وصادف هذا التوقيع الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق برنامج إيتاو لرائدات الأعمال، وهو برنامج لبناء القدرات أنشأته المؤسسة بالاشتراك مع إيتاو لإلهام رائدات الأعمال والربط بينهن وتمكينهن في مسيرتهن المهنية. ومن خلال هذه الشراكة طويلة الأجل في مجال الاستثمار والخدمات الاستشارية مع البنك (استثماران في عامي 2013 و2023 وأربع عمليات استشارية مستمرة)، وصل البرنامج إلى أكثر من 910 آلاف رائدة أعمال، مما أدى إلى زيادة بنسبة 20–30% في مشاركة النساء في محفظة البنك، ونمو القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء بنسبة 1028%، وزيادة درجات الائتمان بنسبة 4%، وزيادة الربحية بنسبة 31.5% للمشاركات في البرنامج، وزيادة بنسبة 18% في إجمالي حدود الائتمان للمشاركات في البرنامج لمواصلة تنمية أعمالهن.

48 يعمل التمويل المرتبط بالاستدامة على تعبئة رأس المال لمساندة تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والإداري للجهة المقترضة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين. فالقروض المرتبطة بالاستدامة، على سبيل المثال، تتضمن أهدافاً بشأن النواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل وجود المرأة في الإدارة أو إبرام عقود مع الشركات المملوكة للنساء في سلسلة الإمداد. وحالما تتحقق الأهداف، يمكن للجهات المقترضة التأهل للحصول على تخفيض محدد سلفاً في أسعار الفائدة. ويمكن استخدام التمويل المختلط لتغطية تكلفة التخفيض.

الإطار 2-3 كيف دفع تمكين المرأة عجلة التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في بنغلاديش

في الفترة من عام 1970 إلى عام 2022، خفضت بنغلاديش معدل الخصوبة الإجمالي لديها من سبع ولادات لكل امرأة إلى ولادتين، كما نجحت في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين. وارتفع معدل إلمام الإناث بالقراءة والكتابة بواقع أربعة أضعاف، كما تضاعفت مشاركة الإناث في القوى العاملة، وزاد نصيب الفرد من الدخل بأكثر من ثلاثة أضعافه. وبحسب دراسة حالة حديثة، ترجع هذه النجاحات إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي:

- *الابتكارات التي تعزز تمكين المرأة من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.* وتشمل هذه الابتكارات ضمانَ حصول النساء على رأس المال الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج التمويل الأصغر والتنمية الاقتصادية التي تستهدف النساء اللاتي تعانين من الفقر المدقع، وتجميع النساء في مجموعات وشبكات، وبالتالي تعزيز قدرتهن على إبداء الرأي وولايتهن على أنفسهن على مستوى القاعدة الشعبية، وذلك بدعمٍ من الجهات الفاعلة في مجال التنمية ومنظمات المجتمع المدني.
- *السياسات والبرامج*، ومنها برامج تنظيم الأسرة في سبعينيات القرن العشرين، وبرامج التعليم المجاني الإلزامي للإناث في الثمانينيات والتسعينيات منه، وخلق فرص عمل في قطاع الملابس الموجهة للتصدير خلال السنوات 1985–2015.
- *إشراك مختلف أصحاب المصلحة والجهات المعنية.* تضافرت جهود واسعة بذلها القادة السياسيون المحليون وقادة المجتمع المحلي والمؤسسة الدينية للتأثير على أنماط التفكير الجماعية والأعراف السائدة في المجتمعات المحلية. وبفضل التعيين والنشر المكثفين للعاملات في القطاع الصحي ممن يتعاملن مباشرة مع الجمهور والمعلمات المتزوجات ممن يحصلن على رواتب – جرى اختيارهن من المجتمعات المحلية التي يعشن فيها ويحظين فيها بالثقة – فقد أصبح لديهن هوية مهنية وسلطة، مما جعل تنقل النساء وعملهن أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية.

وتسير جهود تمكين المرأة في حلقة حميدة، حيث تتصدى للتحديات المتبقية مثل فرص العمل منخفضة الجودة وزواج الأطفال والعنف ضد المرأة. لكن الحفاظ على التغييرات الإيجابية يتطلب جهداً مستمراً.

المصدر: البنك الدولي (2020).

38. وفي النيجر، تُستكمل الاستثمارات في رأس المال البشري وإجراءات السياسات التي تساند الإصلاحات القانونية اللازمة للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال من خلال شراكات مع الشخصيات المؤثرة في المجتمع لتغيير الأعراف والتقاليد (الإطار 2-4). إضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم العمل الجماعي بشكل تصاعدي من القاعدة إلى القمة، بحيث يبدأ من خلال المفاوضات الجماعية، والحركات النسوية، ومنظمات حقوق المرأة، أو غيرها بدعم وطني أو دولي، كما هو الحال في جمعية صاحبات الأعمال الحرة (وهي نقابة عمالية للعاملات الفقيرات لحسابهن الخاص في القطاع غير الرسمي) في الهند، أو من خلال القطاع الخاص، كما هو الحال في فيجي (انظر الإطار 2-4). كما يمكن أن يؤدي العمل الجماعي إلى إيجاد بيئة داعمة للمرأة تتيح لها الاستفادة من الفرص. ومن شأن إشراك الرجال والفتيان في العمل الجماعي أن يحقق فوائد متعددة، منها تغيير الاتجاهات السائدة بشأن المساواة بين الجنسين ومعالجة النزعة الذكورية السلبية.[49]

49 كيسي وآخرون 2018.

الإطار 2-4 العمل الجماعي لتمكين المرأة في منطقة الساحل والنيجر وفيجي

يسعى مشروع الساحل لتمكين المرأة والعائد الديموغرافي إلى تمكين النساء والمراهقات في أفريقيا جنوب الصحراء. وجرى من خلاله ابتكار، وتكرار، واستنساخ ابتكارات مثل خلق أماكن آمنة للمراهقات، وتعزيز مهاراتهن الحياتية وأنماط تفكيرهن الريادية، ودعم حصولهن على خدمات النظافة الصحية في فترة الحيض والصحة الإنجابية، وإشراك الأزواج و"أزواج المستقبل" في قضايا مثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. واشتملت صياغة الخطاب على التعريف بمساهمات تمكين النساء والفتيات في العائد الديموغرافي، ورفاهة المجتمع، ورأس المال البشري. ويشرك المشروع مجموعة متنوعة من شركاء التنمية ويعمل على حشد القيادات الدينية المحلية والمعلمين والقابلات وواضعي السياسات والمؤثرين لدعم إحداث تحول في أنماط التفكير والأعراف.

وفي النيجر، كشف تحليل أجراه البنك الدولي كيف تسهم الأعراف المتعلقة بدور المرأة، وارتفاع معدلات زواج الأطفال، وتدني مستوى التحصيل العلمي للفتيات، ومحدودية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في ارتفاع معدل الخصوبة في النيجر وتقييد الفرص الاقتصادية أمام الشابات. وعززت هذه النتائج الحوار بشأن السياسات وإقامة الشراكات، وشاركت فيها الأطراف المؤثرة في المجتمع المحلي والقادة المحليون الذين يطبقون الأعراف القائمة. وشملت الإصلاحات إنشاء أنظمة وبرامج محلية ووطنية لعدم تشجيع زواج الأطفال، وتعزيز حصول المراهقات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ورفع القيود المفروضة على تعليم الفتيات المتزوجات أو الحوامل. وقد ساعد التحالف الواسع الذي تشكَّل بفضل هذه الجهود في تحفيز إبرام اتفاقية طموحة متعددة المراحل مدتها 15 عاماً مع البنك الدولي وصندوق التمويل العالمي بهدف توسيع نطاق تنفيذ الإصلاحات في جميع أنحاء النيجر.

في فيجي، تعاونت مؤسسة التمويل الدولية مع شركاء لتشجيع وجود سوق لرعاية الأطفال تتمتع بجودة عالية ويسهل الوصول إليها وتتسم بالشمول وذلك بهدف تمكين النساء. ووجدت أبحاث أجرتها المؤسسة أن منشآت الأعمال والقطاع العام يخسران 12.7 يوم عمل سنوياً لكل موظف/موظفة بسبب مسؤوليات الوالدين العاملين. واستجابة لذلك، أنشأت المؤسسة منصة "راكوراكو"، وهي منصة للتعلم من النظراء لمساندة 28 منظمة في فيجي في تعزيز السياسات والاتجاهات والممارسات المتعلقة برعاية الأطفال التي يدعمها أرباب العمل. واستجابة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنشأت حكومة فيجي فريق العمل المعني بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي قام بصياغة أول إطار لسياسة خدمات رعاية الطفولة المبكرة في فيجي وأقرته بعد ذلك، بدعم من مؤسسة التمويل الدولية.

39. يثري إطار التصور العام مشاركاتِ مجموعة البنك الدولي في استكشاف المسارات المؤدية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف السياقات. كما يتيح مساحة للمبادرات المحلية في تصميم الحلول المناسبة، واعتماد مبادرات السوق، وتنفيذ السياسات، واستخلاص الدروس من جهود الرصد والمتابعة والتقييم. وتنتج مجموعة البنك الدولي شواهد وأدلة عالمية لإثراء الحلول وبيان كيفية تأثير المجموعات المختلفة من النهج والعوامل على النواتج في السياقات المحلية، بما في ذلك البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، مما يوفر رؤى نابعة من الاختلافات دون الوطنية في النواتج.[50] ويعد مجال السياسات ومحركات التغيير بمثابة منظورين يمكن من خلالهما تقييم المساهمات وتوسيع الشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة.

50 بريكسي وآخرون، 2015، والبنك الدولي 2023أ.

3

الأهداف الإستراتيجية والنواتج

40. تعزز إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين الطموحَ الجريء لتسريع وتيرة تحقيقها للجميع من أجل القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش. لكي تتمكن مجموعة البنك الدولي من تعزيز تأثيرها، تعطي الإستراتيجية الأولوية لثلاثة أهداف إستراتيجية: القضاء على العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري، وتوسيع الفرص الاقتصادية وإتاحتها، وإشراك النساء في القيادة (الشكل 3-1). وسيقاس كل هدف إستراتيجي بتحقيق نواتج محددة.

41. تعكس الأهداف والنواتج الإستراتيجية القيمةَ الجوهرية للمساواة بين الجنسين ومساهمتها في تعزيز النواتج الإنمائية. فهي تعطي الأولوية للرفاهة الأساسية والمشاركة الاقتصادية والقيادة. ومقارنةً بالركائز الأربع لإستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2016-2023 (القدرات البشرية، وفرص العمل، وملكية الأصول والتصرف فيها، وإبداء الرأي والولاية على النفس)، تستجيب هذه الإستراتيجية للاتجاهات والأزمات العالمية بزيادة التركيز على إنهاء العنف ضد المرأة؛ وتوسيع نطاق خدمات الرعاية والخدمات الرقمية والقانونية وغيرها من خدمات تمكين المرأة ودعمها؛ وإشراك المرأة في الأدوار القيادية من أجل مستقبل مستدام وقادر على الصمود وشامل للجميع.

42. لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية، ستستفيد مجموعة البنك الدولي من ميزتها النسبية كمؤسسة قائمة على التعلم ومدفوعة باحتياجات البلدان المتعاملة معها، وستقوم بحشد جهود منسقة من أجل إحداث التغيير. وتستند الأهداف والحلول الإستراتيجية المقترحة في هذا القسم إلى الشواهد والأدلة والممارسات الجيدة الملخصة في مذكرات السياسات المواضيعية ومواجز الشواهد السببية المرفقة، وإلى الدروس المستفادة من تنفيذ إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2016-2023.[51] وبتطبيق الدروس المستفادة من التجارب العالمية إلى جانب المعرفة المحلية، ستساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة معها على إيجاد الحلول، باستخدام إطار التصور العام لإيجاد المسارات المناسبة وتعزيز الشراكات نحو تحقيق نتائج أفضل للمساواة بين الجنسين.[52]

43. ستشجع مجموعة البنك الدولي الإجراءات المنسقة على مستوى القطاعين العام والخاص باعتبارها مجموعة بنك دولي واحدة لتشجيع حلقة حميدة نحو المساواة بين الجنسين. ويمكن لهذه الإجراءات، على سبيل المثال، التصدي لمشكلة التحرش الجنسي في وسائل النقل والمواصلات والأماكن العامة وأماكن العمل، وبالتالي تمكين النساء والأقليات الجنسية والجنسانية من الحصول على وظائف أكثر وأفضل، وتأسيس منشآت أعمال أكثر ربحية، وتولي المناصب القيادية في المجتمعات المحلية والشركات وغيرها. وهذا بدوره يمكن أن يخلق تطلعات جديدة للشابات. ويمكن لمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات النقل والاستثمارات أن تيسر بدورها خيارات النقل منخفضة الانبعاثات الكربونية وأن تدفع عجلة الإصلاحات، فضلا عن إحداث التغيير على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأعراف والتقاليد للقضاء على التحرش الجنسي، مما سيعزز التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين.

الشكل 3-1 الأهداف الإستراتيجية لإستراتيجية المساواة بين الجنسين 2024-2030 ونواتجها

51 انظر تقرير البنك الدولي عن المساواة بين الجنسين في التنمية: استعراض تقييمي عن تنفيذ مؤسسة التمويل الدولية لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين على مدى عشر سنوات.

52 سيتوقف الوزن المنوط بكل هدف من الأهداف الإستراتيجية على أولويات البلد المعني والسياقات المحلية. ويناقش البنك الدولي 2023ج نهج سد الفجوات بين الجنسين في مختلف المناطق على مدى السنوات العشر الماضية.

44. ستسهم مشاركة مجموعة البنك الدولي على مستوى القطاعات أيضا في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتؤدي الاستثمارات في قطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والتمويل والرقمنة والصناعات التحويلية والصناعات الزراعية وغيرها من القطاعات إلى تحسين نواتج النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، سيؤدي التزام مجموعة البنك الدولي بتزويد 250 مليون شخص في أفريقيا بالكهرباء قبل نهاية العقد إلى تحسين سلامة النساء من العنف ضد المرأة، فضلاً عن تدعيم الرعاية الصحية والتعلم والفرص الاقتصادية للنساء والفتيات، مع الحد من فقر الوقت الذي يعانين منه. وتعود مرافق المياه والصرف الصحي المحسنة بمنافع مماثلة مع معالجة جوانب الضعف لدى النساء والفتيات فيما يتعلق بفترات حدوث الطمث والصحة الإنجابية. وتشجع المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي في قطاعات الطاقة والحماية الاجتماعية والصحة الحلول المتكاملة والنظيفة لوقود الطهي النظيف والتكنولوجيا من أجل حياة أكثر صحة وإنتاجية للنساء والأطفال. وتعزز مساندة مجموعة البنك الدولي في تقديم خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة إلى 1.5 مليار شخص بحلول عام 2030 صحة المراهقين، فضلا عن تحسين الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل على نطاق واسع في إطار معيار أساسي للرعاية. وتشمل إصلاحات القطاع المالي والتحول الرقمي اتباع نُهج وأساليب مصممة خصيصا لزيادة التثقيف المالي للمرأة ومهاراتها الرقمية، وتوسيع نطاق استخدامها للخدمات المالية والخدمات الرقمية، فضلا عن تحسين إمكانية حصولها على رأس المال والنفاذ إلى الشبكات والأسواق ومنظومات ريادة الأعمال. وتؤدي الإصلاحات على مستوى النشاط الاقتصادي بجميع قطاعاته، مثل تحسين قوانين العمل، وخطط التنمية الوطنية، وإصلاحات المالية العامة التي تسترشد بتحليل أوضاع المساواة بين الجنسين والبيانات إلى تغيير الآفاق الاقتصادية وفرص العمل للمرأة. وسنوضح فيما يلي مدى إسهام برامج وعمليات مجموعة البنك الدولي على مستوى مختلف القطاعات في تحقيق نواتج المساواة بين الجنسين.

الرفاهة الأساسية: إنهاء العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري

45. يؤكد الهدف الإستراتيجي الأول على الرفاهة الأساسية للجميع. وهو يمثل طموحاً للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وبناء رأس المال البشري وحمايته. وتشمل سبل القضاء على العنف ضد المرأة اتخاذ إجراءات للتصدي للأعراف الضارة بدور المرأة، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تركز على الضحايا، وتمكين النساء والمراهقات، وتفكيك الأنظمة الأبوية التي تديم العنف ضد المرأة. ويشدد الهدف الإستراتيجي الأول أيضاً على اتباع نهج متباينة حسب النوع الاجتماعي لحماية نواتج رأس المال البشري في خضم الأزمات، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية، وتحسين نواتج الصحة والتعليم، وتسهيل الانتقال السلس من الدراسة إلى العمل. وتشمل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف التصدي للاتجاهات التي تشجع عدم المساواة بين الجنسين، ومكافحة التحرش الجنسي في جميع القطاعات، وضمان التغطية الصحية الشاملة والتعليم الشامل، وكسر الحواجز بين الجنسين في تنمية المهارات. ومن أجل تحفيز البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، فإنها سوف تستخدم الشواهد والأدلة على تأثير بناء رأس المال البشري والتصدي للعنف ضد المرأة على الاقتصاد الكلي والاجتماعي وأنشطة الأعمال (بما في ذلك العائد الديموغرافي في سياقات ارتفاع معدلات الخصوبة).

الناتج 1: التقدم المحرز في القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

46. بناء على الشواهد المستجدة، تجمع النهج الواعدة للتصدي للعنف ضد المرأة بين الإجراءات على المستوى الوطني والمجتمعي ومستوى أنشطة الأعمال.[53] ويشمل ذلك وضع خطط سياسات وطنية مع التمويل الكافي، وسن إصلاحات قانونية وتنظيمية تستند إلى الاتفاقيات الدولية، وسن تدابير لمكافحة الفساد للتصدي للابتزاز الجنسي. وفي السنوات العشر الماضية، زاد البنك الدولي بشكل كبير عدد عملياته في مختلف القطاعات التي تتضمن أنشطة لمنع العنف ضد المرأة أو التصدي له، بالاعتماد على المعارف العالمية وكذلك الرؤى المأخوذة من المشاورات واسعة النطاق مع الجماعات النسائية.

53 ماروو وآخرون، 2023.

وتشمل النهج الواعدة تقوية خدمات التصدي للعنف ضد المرأة، وتنفيذ تدخلات وقائية مجتمعية وقوانين لمكافحة التحرش للتغلب على الأعراف الضارة المتعلقة بدور المرأة، ومعالجة هذا النوع من العنف داخل المدارس وأيضاً عن طريقها من خلال تعزيز الاحترام المتبادل والمواقف الإيجابية تجاه المرأة. وفي بيئات الهشاشة والصراع والعنف، حيث يكون العنف حادا ومؤسسات الدولة والأنظمة الوطنية ضعيفة في الغالب، يمكن وضع حلول طويلة الأجل تتجنب الاعتماد على المعونات الإنسانية من خلال الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والقطاع الخاص. ففي هايتي، على سبيل المثال، يجمع مشروع يشجع على تقديم خدمات مجتمعية للنساء والفتيات تركز على الناجيات من العنف ضد المرأة، بين خدمات الحد من مخاطر العنف ضد المرأة والاستجابة لها، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير مساحات آمنة للنساء والفتيات، تديرها منظمات محلية تقودها نساء. وتشمل الأمثلة الأخرى، بدعم من المجتمع المدني، عمليات مجموعة البنك الدولي في البيئات التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، مثل عمليات التصدي للعنف ضد المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتساند مؤسسة التمويل الدولية مؤسسات الأعمال والشركات في مختلف القطاعات للتصدي للعنف ضد المرأة في مكان العمل. وتهيئ نهج القطاع الخاص أماكن عمل آمنة ومحترمة من خلال منع التنمر في مكان العمل، وتجاوزات الزبائن والعملاء، والاستغلال الجنسي، والإيذاء، والتحرش، والتصدي لتلك الممارسات، وكذلك عن طريق مساءلة الموردين ومقدمي الخدمات عن أفعالهم. ويمكن لأصحاب العمل أيضا دعم الموظفين الذين يواجهون عنفا من الشريك الحميم أو العنف الجنسي من خلال تسهيل الحصول على خدمات الناجيات (كما هو الحال في بابوا غينيا الجديدة)، والمساعدة في التخطيط الآمن، ورفع مستوى الوعي.

47. برامج الوقاية الشاملة تعالج العنف ضد المرأة بوصفه مشكلة هيكلية وممنهجة. وتركز على إحداث تحول في الأعراف الأبوية والأنظمة الاجتماعية التي تدعم ديناميات ممارسة السلطة وفرض الوصاية على نحو يضر بالنساء والفتيات. ويمكن لبرامج التثقيف والبرامج المجتمعية مكافحة الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة. كما يمكن للشراكات الرامية إلى إيصال رسائل الوقاية بشأن العنف ضد المرأة من خلال المدارس والمنظمات الشبابية ووسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الوصول إلى الأطفال والمراهقين. وستكون هذه الإجراءات التدخلية أكثر فاعلية عندما تقترن ببرامج تمكن النساء والمراهقات وتتيح لضحايا العنف ضد المرأة الحصول على الاستقلال الاقتصادي.[54] فعلى سبيل المثال، تعمل برامج التثقيف على إقامة مدارس أكثر أمنا، مع تشجيع سلوكيات تراعي الفوارق بين الجنسين لدى المعلمين والطلاب، وفي بعض الحالات، شمول الآباء وأولياء الأمور للتصدي للقوالب النمطية للنوع الاجتماعي. وتعمل برامج البنية التحتية وتحسين المناطق الحضرية على تهيئة أماكن عامة آمنة للنساء والفتيات. وتعالج السياسات والبروتوكولات في مختلف القطاعات التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.[55] أما مجالات الاهتمام فتشمل أيضاً العلاقة المتداخلة بين تنمية الطفولة المبكرة، والعنف ضد الأطفال، والعنف ضد المرأة؛ كما تشمل العنف ضد المرأة وتغير المناخ؛ والعنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا؛ والعنف ضد المرأة الموجه إلى الأقليات الجنسية والجنسانية والأشخاص ذوي الإعاقة.

الناتج 2: رأس مال بشري أقوى وأكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات

48. يتطلب بناء رأس المال البشري وحمايته مراعاةَ الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين طوال دورة الحياة. ويتطلب تحقيق التغطية الشاملة وبناء أنظمة قادرة على الصمود لتقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية اتباع نُهُج مراعية للفوارق بين الجنسين. ويشمل ذلك إشراك المعلمين والعاملين بالمجتمعات المحلية والشخصيات المؤثرة في التصدي للاتجاهات غير المراعية للمساواة بين الجنسين؛ واعتماد نهج متباينة حسب النوع الاجتماعي للمراهقين؛ وتيسير مشاركة النساء في فرص التعليم والوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وتوجيه الإجراءات التدخلية التي تجمع بين المساعدات النقدية والشمول الاقتصادي للنساء؛ وتوسيع نطاق تغطية المعاشات التقاعدية؛ وضمان تكافؤ الفرص مع تلبية الاحتياجات المتنوعة للأقليات الجنسية والجنسانية والفئات المهمشة بسبب النوع الاجتماعي. ويمكن لخدمات الإنترنت

54 حليم وآخرون، 2023ب.
55 ماروو وآخرون، 2023.

باستخدام النطاق العريض أن تعزز الحلول الشاملة لتكنولوجيا التعليم والتكنولوجيا الصحية.[56]

49. وبالنسبة للنواتج الصحية، تشمل التغطية الصحية الشاملة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي؛ وخدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما ضد المرأة.[57] ومن الممكن أن تعمل النظم الصحية على تشجيع الشمول في المناصب القيادية والتوظيف إلى جانب المشاركة المجتمعية لتدعيم النهج المراعية للفروق بين الجنسين في مجال الرعاية الصحية (مثل الأمراض غير السارية، والصحة العقلية والنفسية، والشيخوخة) وفي التأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها. وتساعد التوعية المجتمعية والتدخلات المدرسية على تحقيق نواتج صحية أفضل للمراهقات، بما في ذلك تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية ومنع ختان الإناث.

50. فيما يخص نواتج التعليم والمهارات، تُطبق النُهُج المراعية للفوارق بين الجنسين بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى دخول المدرسة وإتمام المرحلة الثانوية، مما يوفر أساليب فردية للتعلم من شأنها تسهيل الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل وتدعم التعلم مدى الحياة.[58] وتشمل التدابير الفعالة تقديم دعم نقدي تكميلي مع التركيز على المكونات النفسية والاجتماعية، والمنح الدراسية (بما في ذلك للمراهقات، وللطالبات والطلاب المنتمين إلى الأقليات الجنسية والجنسانية[59] والفئات المهمشة الأخرى)، ووسائل النقل الآمنة، والمدارس الآمنة والمتاحة للجميع والمزودة بمراحيض مناسبة والمنتجات النسائية الصحية. وتساعد الإجراءات التدخلية المستهدفة، مثل الدروس الخصوصية أو ترتيبات التعليم التعويضي (مجموعات التقوية المدرسية)، على معالجة ضعف التحصيل العلمي لدى الفتيان، فضلاً عن دعم الأمهات الشابات وكذلك دعم الشباب والشابات غير الملتحقات بالمدارس. كما تساعد البرامج المستهدفة على إعادة الفتيات غير الملتحقات بالمدارس إلى نظام التعليم الرسمي، وتزويد الفتيات اللاتي لم يلتحقن قط بالمدرسة بالمهارات الحياتية ومهارات الاستعداد للعمل. كما يمكن للمعلمين والشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي المساعدة في تشجيع الأعراف الإيجابية، مثل إقناع الآباء بإبقاء الفتيات في المدرسة والاستثمار في جميع الأطفال، ومنع زواج الأطفال، ومنع ختان الإناث. ويمكن للمدارس أن تعزز تطلعات وطموحات الفتيات المراهقات من خلال الإرشاد المهني، والتوجيه، والتدريب على المهارات الاجتماعية الوجدانية والحياتية، وتوفير الأماكن الآمنة، والنوادي، والنماذج التي يحتذى بها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس إشراك الفتيان في العلاقات الصحية، والذكورة الإيجابية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (كما هو الحال في مشروعات البنك الدولي التعليمية في أنغولا وموزامبيق ونيجيريا وتنزانيا).

51. يمكن لمجموعة من البرامج أن تساعد في تنمية المهارات اللازمة للحصول على وظائف أفضل. ففيما يخص الفتيات والنساء، يشمل ذلك الإلمام بالتقنيات الرقمية والمالية، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتدريب على المهارات في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً، ومنها الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية الخضراء، والتنقل بالمركبات الكهربائية.[60] وقد أثبتت برامج العمل والدراسة والتدريب على المهارات الاجتماعية والوجدانية إلى جانب المهارات ذات الصلة بالعمل فاعليتها. ويمكن أن يساعد التحديد المبكر للمواهب ومنح التعليم العالي والتوجيه والدعم الوظيفي في تحقيق التقدم الوظيفي الأكاديمي والقيادة الفكرية. وتجمع البرامج التكميلية بين العناصر المعلوماتية والطموحة والمتعلقة بالأعراف؛ وحصص (كوتة) برامج التدريب التقني والمهني للنساء، لا سيما اللاجئات واللاتي يعانين الإعاقة؛ ومبادرات مكافحة التحيزات السائدة بين أرباب العمل والمعلمين.

52. من شأن برامج الحماية الاجتماعية أن تساعد في بناء رأس المال البشري وحمايته. يمكن لبرامج التأمين ضد البطالة ومعايير العمل أن تحمي العاملين في القطاع الرسمي، في حين يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي أن تغطي العاملين في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك الأمان في مرحلة الشيخوخة للنساء اللاتي ليس لديهن تاريخ وظيفي في القطاع الرسمي. ويمكن لبرامج الدعم النقدي التكميلي والإدماج في النشاط الاقتصادي المنتج، التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي وإمكانية الحصول على الأصول والخدمات، أن تمكن النساء وتحسن سبل كسب أرزاقهن وتعزز ولايتهن على أنفسهن

56 مؤسسة التمويل الدولية، 2022.
57 التويجري وآخرون، 2023.
58 مراد خان وآخرون، 2023.
59 كورتيز وآخرون، 2023.
60 ساهاي 2023.

وقدرتهن على التفاوض والنقاش على مستوى الأسرة.[61] وعلى برامج الحماية الاجتماعية التغلب على مواطن ضعف بعينها وأن تقدم الدعم التكيفي لمواجهة الأزمات والصدمات. كما يمكن للبرامج أن تعزز الوعي وتغير السلوك والاستجابة المبكرة فيما يخص العنف وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وغيرها.

المشاركة الاقتصادية: زيادة الفرص الاقتصادية والتمكين

53. يشجع الهدف الإستراتيجي الثاني المشاركة الاقتصادية للجميع. ويتناول العلاقة المتداخلة بين الحصول على فرص عمل أكثر وأفضل والأصول الاقتصادية و"الخدمات التمكينية" التي توسع نطاق الاختيار الاقتصادي في سياق تغير المناخ وغيره من الاتجاهات والأزمات العالمية الصعبة. ففي المناطق الريفية الفقيرة، على سبيل المثال، سيجمع المسار بين البرامج التي تدعم المشاركة الاقتصادية المنتجة للمرأة وريادتها للأعمال، وتلك التي توسع ملكية المرأة للأراضي والتصرف فيها وملكية الهواتف الذكية وحرية استخدامها، مع إمكانية الحصول على خدمات النقل والرعاية الآمنة. وسوف تُستكمل هذه الإجراءات بإجراءات تدخلية لإنهاء العنف ضد المرأة، وتعزيز المهارات والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإشراك المرأة في دائرة اتخاذ القرار المجتمعي، وتعزيز التآزر فيما بين الأهداف الإستراتيجية الثلاثة. ويمكن للشواهد والأدلة على المكاسب المحتملة المتأتية من دعم الخدمات، مثل النقل الآمن والاتصال بالإنترنت عبر الهاتف المحمول وخدمات الإرشاد الزراعي ورعاية الأطفال، أن تحفز الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على حشد الابتكار والتمويل والعمل لمعالجة الحواجز المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

الناتج 3: وظائف أكثر وأفضل، بما في ذلك الوظائف المناسبة للمستقبل

54. يتطلب تحقيق تكافؤ فرص الحصول على وظائف جيدة وريادة الأعمال والفرص في مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية اتخاذ إجراءات على جبهات متعددة. ويقتضي تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وسبل كسب رزقها تغيير القوانين واللوائح المقيدة؛ والسياسات الحكومية وسياسات وممارسات أرباب العمل، فضلاً عن الخدمات والأعراف السائدة.[62] ويمكن لأرباب العمل معارضة القوالب النمطية والتحيزات التي من شأنها أن تقيد حصول المرأة على وظائف منتجة وتعزز الحواجز وعدم المساواة بين الجنسين في مكان العمل؛ وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج لتحسين التنوع والإنصاف والشمول؛ وتدعيم السياسات والممارسات الرامية إلى توظيف النساء واختيارهن للمناصب القيادية والاحتفاظ بهن وترقيتهن. وتقدم مشروعات مؤسسة التمويل الدولية باطراد الأسباب الداعية للاستثمار في توظيف النساء، وتعبئ التمويل المرتبط بالاستدامة المرتهن بمشاركة المرأة في القوى العاملة (كما هو الحال في البرازيل، وجزر سليمان وتركيا). وتعمل الإجراءات القانونية والمجتمعية والإجراءات على مستوى السياسات العامة على حماية النساء والأقليات الجنسية والجنسانية وذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، وغيرهم من الفئات المهمشة التي تعمل في وظائف غير مستقرة وعلى المساعدة في توفير فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي وأيضاً في بيئات الهشاشة والنزوح القسري.[63]

55. يتيح التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون فرصاً جديدة. ويمكن للإجراءات التدخلية الهادفة والسياسات الشاملة للجنسين أن تضمنا استفادة النساء من فرص العمل في القطاعات التي يكون تمثيلهن فيها محدودا مثل الطاقة المتجددة والخدمات البيئية. ويمكن تصميم تطوير تكنولوجيات جديدة وغيرها من الابتكارات للتغلب على التحيزات ضد المرأة وضمان حصول النساء والأقليات الجنسية على قدم المساواة على الوظائف والفرص للنمو باعتبارهن مبتكرات وقائدات فكر.

61 حليم وآخرون، 2023ج، باستاغلي وآخرون 2016، هاينمان موسمان وآخرون 2024، البنك الدولي 2024.

62 حليم وآخرون، 2023.

63 انظر معايير العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية ومؤسسات العمل والحقوق العمالية الأخرى، وكذلك المعايير البيئية والاجتماعية لمجموعة البنك الدولي.

56. تؤدي البرامج المصممة خصيصاً على نحو يراعي المرأة في أنظمة الأغذية الزراعية، إلى تعزيز تشغيل المرأة وزيادة إنتاجيتها وتنويع المنتجات وسبل كسب العيش الأخرى.[64] وتعمل هذه البرامج على زيادة قدرة المزارعات على الحصول على المستلزمات والتكنولوجيا الزراعية، والثروة الحيوانية، وسلاسل القيمة والأسواق في الصناعات الزراعية. ويمكن أن تحقق الاستثمارات المستهدفة وتمويل منشآت الأعمال وبرامج المساندة منافع للأعمال عبر سلاسل القيم الزراعية والصناعات الزراعية. ومن شأن الاستفادة من التقنيات الرقمية وتحفيز إنتاج محاصيل ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى تمكين المزارعات من الوصول إلى المعلومات والنفاذ إلى أسواق جديدة. ويمكن للتدريب على المهارات الفنية والاجتماعية الوجدانية مع المشاركة الجيدة للمرشدات الزراعيات والتمويل والإجراءات التدخلية الخاصة بإقامة الشبكات تعزيز التنوع وتسهيل النفاذ إلى الأسواق. ومن شأن برامج الشمول الاقتصادي أن تساعد النساء الفقيرات والفئات المهمشة على تطوير سبل عيش منتجة ومستدامة في قطاع الزراعة أو القطاعات الأخرى، وأن تحسّن ولايتهن على أنفسهن وأن تزيد أرباحهن.

57. تساعد السياسات والبرامج والاستثمارات منشآت الأعمال التي تقودها النساء على التغلب على الحواجز التي تعوق المساواة بين الجنسين، مما يمكنها من النمو عدداً وحجماً وتحسن الإنتاجية.[65] وتشمل أمثلة الإجراءات التدخلية التي تعالج القيود المتباينة التي تواجهها الشركات التي تقودها النساء تقديم التدريب على المبادرات الشخصية، وتسهيل إقامة الشبكات، وتقديم منح للشركات ذات التوجه نحو النمو من خلال مسابقات خطط الأعمال، وتحسين الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل، وتقديم خدمات تمكينية، واستخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والتدريب للحد من التحيز ضد المرأة في تقييمات الائتمان وقرارات الاستثمار في حقوق الملكية في المراحل المبكرة.[66] وتستهدف إجراءات تدخلية أخرى الفتيات والشابات، حيث تطور مهاراتهن الفنية والاجتماعية والوجدانية، وتشجع مشاركتهن في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور من خلال المدارس والبرامج المجتمعية.

الناتج 4: توسيع نطاق ملكية الأصول الاقتصادية واستخدامها

58. تتطلب المساواة بين الجنسين في ملكية الأصول والتحكم فيها جهوداً متواصلة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الملكية، والتمويل، والأسواق، والتكنولوجيا. وتتضمن النُهُج الواعدة اختبار الابتكارات ونشرها، وتعبئة استثمارات القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا. وبالنسبة للنساء اللاتي يعشن في فقر مدقع، تجمع الإجراءات التدخلية الفعالة بين تحويلات الأصول ونقل ملكيتها ومجموعة من الإجراءات التدخلية التي تجمع بين الشمول المالي، والتدريب على المهارات الحياتية، والتمكين الاجتماعي، والدعم النفسي الاجتماعي من خلال برامج التوجيه والتوعية.

59. تستفيد جهود المساواة بين الجنسين من برامج تقنين أوضاع الأراضي التي تقدم حوافز وأطُراً لتمليك قطع الأراضي باسم المرأة أو سندات ملكية مشتركة بين الزوجين.[67] ومن الضروري أن تؤدي الإصلاحات القانونية والتنظيمية وإصلاحات السياسات إلى تحسين إمكانية حصول المرأة على الأراضي واستخدامها استخداما منتجا، بما في ذلك المساواة في الحقوق في ممتلكات بيت الزوجية. ومما يساهم في تحفيز إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً مشاركة النساء في حوكمة الأراضي والحفاظ عليها، بما في ذلك مشاركتهن في لجان التحكيم، وآليات فض المنازعات، ولجان تخصيص الأراضي، وهياكل إدارة استخدام الأراضي. ويمكن للسياسات والبرامج التي تيسر تمويل الإسكان للنساء أن تزيد دخل الأسرة وأمنها، وحصول النازحات قسرا والعائدات إلى ديارهن، وحصول النساء والأقليات الجنسية على المسكن.

64 حليم وآخرون، 2023d.
65 أوبفال 2023.
66 مؤسسة التمويل الدولية، 2020.
67 ستانلي وليشر 2023؛ وحليم وآخرون، 2023هـ.

60. من شأن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وإدارة ما تنطوي عليه التكنولوجيات الجديدة من إمكانات ومخاطر محتملة أن يسهل زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً. ومن شأن دعم النساء والفتيات في اكتساب المهارات الرقمية وفي فهم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي أن يسهل دخول المرأة قطاع التكنولوجيا وقيادتها. ويمكن للمنصات الرقمية أن تدعم زيادة المساواة في الحصول على السلع والخدمات والتعلم والتمويل والتوظيف والقيادة وريادة الأعمال.[68]

61. يمكن تسريع وتيرة الشمول المالي بعدة طرق. وتشمل النُهج والأساليب تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي المراعية للفوارق بين الجنسين؛ والتركيز على الاستثمارات المراعية للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛ وتيسير سبل الحصول على منتجات الائتمان والادخار والتأمين الملائمة لاحتياجات النساء؛ واستخدام القياسات النفسية التي تحدد درجة تصنيف الائتمان أو الإقراض المستند إلى التدفق النقدي لتحل محل متطلبات الضمانات؛ وتوسيع نطاق الحصول على التمويل في مختلف القطاعات المالية الفرعية، بما في ذلك الإسكان والتجارة وتمويل الأنشطة المناخية؛ وتمكين الحلول القائمة على استخدام التكنولوجيا؛ والاستفادة من الأدوات التمويلية من القطاع الخاص مثل ضمانات التمويل المختلط وأسواق رأس المال المقترض (مثل سندات المساواة بين الجنسين كما هو الحال في مشروعات مؤسسة التمويل الدولية في تنزانيا وتايلند وتركيا). وأدى توسيع شبكات الأمان خلال جائحة كورونا إلى تسهيل وتوسيع نطاق المدفوعات النقدية الرقمية والحسابات المالية المصرفية أو عبر الهاتف المحمول، مما أتاح للنساء الحصول على مزايا المساعدة الاجتماعية والأجور والتحويلات باستخدام الوسائل الإلكترونية. وتنطوي إزالة الحواجز التي تحول دون توفير الخدمات على إجراء تغييرات تنظيمية، بما في ذلك وضع إطار قانوني غير تمييزي، والمساواة في الحصول على بطاقات الهوية وملكية الهاتف المحمول، وإمكانية التتبع الرقمي، وتواجد البنوك على مسافات قريبة، وتعزيز القدرات المالية.

62. هناك العديد من الأساليب والنهج التي يمكن من خلالها زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام رائدات الأعمال والمزارعات والمنتِجات. ويشمل ذلك تمكين النساء من الوصول بشكل أكبر إلى سلاسل الإمداد الخاصة بالشركات من خلال عقود المشتريات العامة والخاصة، وزيادة استعداد النساء للقيام بأنشطة التجارة، وتشجيعهن على استخدام المنصات الرقمية لتمكينهن من الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التجارة الإلكترونية ومنصات التوزيع بين الشركات (مثل مشروعات مؤسسة التمويل الدولية في كولومبيا ومصر وكينيا ونيجيريا والفلبين).

الناتج 5: توسيع نطاق الحصول على الخدمات الداعمة والاستفادة منها

63. تحقق الخدمات القانونية وخدمات الرعاية والبنية التحتية وغيرها من خدمات التمكين الأخرى مكاسبَ عديدةً. ويمكن للعدالة والخدمات القانونية أن تعززا حقوق المرأة. وتعد استثمارات القطاعين العام والخاص في خدمات الرعاية، ووسائل النقل الآمنة والمتاحة للجميع، والمياه، والطاقة، والبنية التحتية الرقمية ضرورية لتمكين المرأة ومشاركتها الاقتصادية. ويمكن للإجراءات التدخلية التكميلية أن تعالج التصورات الخاطئة والحواجز النمطية المتعلقة بالأعراف والتقاليد أمام خدمات الرعاية، فضلاً عن تشجيع الشركات وأرباب العمل على اعتماد سياسات وممارسات مراعية للأسرة.[69]

64. تؤدي خدمات الرعاية الجيدة ومعقولة التكلفة والميسورة إلى زيادة المشاركة الاقتصادية لمقدمي خدمات الرعاية، وخاصة النساء، فضلاً عن خلق فرص العمل.[70] ومن الملاحظ أن خدمات الرعاية، بما في ذلك رعاية الأطفال ورعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، غير مدفوعة الأجر وغير محددة على نحو كمي وغير معترف بها. كما أن تقدير قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أمر ضروري لتصحيح التفاوتات القائمة بين الجنسين وتحسين نواتج سوق العمل. وتؤدي خدمات الرعاية الجيدة أيضا إلى تحسين نواتج نمو الطفل، ورفاهة الأسرة، وإنتاجية الشركات. ومن الضروري

68 أراندا جان وقاسم (2023).

69 خان وآخرون 2023. يمكن الرجوع إلى تقرير أعده جاياتشاندران (2021) وتقرير أعده نارايان (2022) حول دور الأعراف الاجتماعية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتقرير أعده بورزتين وآخرون. (2023) عن المفاهيم والتصورات الخاطئة.

70 أحمد وآخرون. 2023.

زيادة موارد المالية العامة الموجهة لخدمات الرعاية وتشجيع الحلول المتنوعة من أطراف وجهات أخرى غير الدولة، بما في ذلك خدمات الرعاية التي تدعمها الشركات وأرباب العمل، للاعتراف بمزايا أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فضلا عن الاعتراف بتكاليفها والحد منها وإعادة توزيعها، وتعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية لمقدمي خدمات الرعاية، وخاصة النساء. ويؤدي سن قوانين رعاية الطفل إلى تسهيل المشاركة الاقتصادية المنتجة للمرأة.[71] ويمكن للاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والرعاية الصحية، أن يقلل من الوقت المستغرق في مسؤوليات الرعاية. ويمكن أن تعزز الخدمات النفسية والاجتماعية وخدمات إعادة التأهيل الشمول الاقتصادي لذوي الإعاقة، فضلا عن مقدمي خدمات الرعاية. ومن الضروري للغاية حماية حقوق العمالة في مجال الرعاية من خلال التنظيم والإنفاذ للقوانين على نحو صارم، وتشجيع الأجور والمزايا المعقولة، وتسهيل تمثيل العاملين في مجال الرعاية بأجر أو بدون أجر.[72]

القيادة: تعيين النساء في المناصب القيادية

65. يؤكد الهدف الإستراتيجي الثالث على أن مشاركة النساء في القيادة تساهم في تحقيق نواتج مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. وستعمل مجموعة البنك الدولي على توسيع نطاق الأدلة والشواهد والبيانات التي تظهر تأثير الدور القيادي للمرأة على النواتج المناخية والبيئية والاجتماعية والسوقية، والاستفادة من كل هذا. ويتضمن مسار المضي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية إقامة شراكات لتعزيز هياكل الحوكمة، والحوافز، والقدرات اللازمة لاضطلاع المرأة بدور قيادي في القطاعين العام والخاص على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

الناتج 6: تعزيز مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار

66. يمكن للنهج الاستباقية على مستوى المنصات والمنابر المجتمعية وهياكل حوكمة تقديم الخدمات أن توسع مشاركة المرأة في صنع القرار. وتتضمن النُهُج مجموعة من القواعد والتدريب والتوجيه والأساليب السلوكية لزيادة المشاركة النشطة. وتشمل أساليب التنفيذ إشراك القيادات المحلية وتشجيع المجموعات المحلية التي تركز على الشمول الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، مثل جمعيات الادخار والإقراض، ومجموعات المساعدة الذاتية، والمؤسسات التعاونية. وتساند مجموعة البنك الدولي مثل هذه النُهُج على مستوى جميع القطاعات، بما في ذلك جمعيات مستخدمي المياه وإدارة النفايات، وجمعيات الأعمال، والنقابات العمالية، والمدارس (دعم المعلمات ليصبحن مديرات مدارس)، والعيادات الصحية. ويمكن للإجراءات التدخلية المصممة خصيصاً لهذا الغرض أن تساعد في تعزيز سلطة المرأة لاتخاذ القرار داخل الأسرة. ويجب أن يشارك الفتيان والرجال في الجهود الرامية إلى تعزيز قيادة الفتيات والنساء وأن يعملوا على تسهيل إحداث التغييرات في الأعراف والتقاليد والأنماط الفكرية المتعلقة بأدوار المرأة.

67. على الصعيدين الوطني ودون الوطني، يمكن لجميع القطاعات أن تشرك المرأة في عملية صنع القرار. ويكون الأمر أسهل في القطاعات التي ترتفع فيها نسبة تشغيل المرأة، مثل التعليم والصحة، ولكنه أساسي في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال مثل الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة العامة والتمثيل السياسي. وتعمل مجموعة البنك الدولي على توسيع نطاق الشراكات (مثل الشبكة المهنية للنساء في قطاع الكهرباء ــ وي باور، ومبادرة تمكين المرأة، ومبادرة المساواة بين الجنسين في قطاع المياه EqualAqua) من أجل تعزيز القدرات القيادية للنساء.

71 س. أنوكريتي وآخرون، 2023.

72 انظر منظمة العمل الدولية 2018 والإطار (5R framework) للحصول على دليل مفيد بشأن أعمال الرعاية اللائقة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

68. يعمل القطاع الخاص على نشر الشراكات والشبكات والمعايير التي تستهدف تحسين التنوع وشمول الجنسين في هياكل إدارة الشركات.[73] ويمكن للبرامج التكميلية أن تبني المهارات القيادية وتعزز المواهب ومهارات التوجيه والرعاية وزيادة الوعي (على سبيل المثال من خلال التعريف بقيمة التنوع في أسواق الأوراق المالية والشركات المسجلة في البورصة). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي جمع بيانات النوع الاجتماعي ومشاركتها وتحليلها وإشراك الأجهزة التنظيمية والمستثمرين والأطراف الأخرى الفاعلة في السوق إلى تعزيز الممارسات التي تفيد النساء والرجال والأقليات الجنسية والجنسانية والفئات المهمشة الأخرى بقدر متساوٍ. ويمكن لحاضنات الأعمال، ورأس المال الابتدائي، وبرامج تسريع الأعمال، والتصدي للعنف ضد المرأة أن تعزز الدور الريادي للنساء بوصفهن مبتكرات في مجال البحوث والتطوير، ويقمن بدور تأسيسي في مجال التكنولوجيا.

69. يمكن أن يؤدي تعزيز دور المرأة في العمل المناخي إلى النهوض بالأهداف المناخية. فصوت المرأة ودورها القيادي يعودان بالنفع على التحول الأخضر والعادل؛ وإدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ والحوكمة المناخية، بما في ذلك الحوار المناخي متعدد الأطراف؛ وإجراء حوارات بشأن إدارة مخاطر الكوارث على المستويين المحلي والوطني وعلى مستوى القطاع الخاص.[74] ويمكن للقيادة النسائية أن تعزز تصميم الإجراءات المناخية وتنفيذها، من المواقد التي تعمل بالغاز الحيوي وشبكات الري الدقيقة إلى التحولات الوطنية نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية. وتساعد مشاركة المرأة على الحد من التلوث وتؤثر في كيفية معالجة البرامج للآثار المتباينة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، بما في ذلك الاستجابة للكوارث ومبادرات بناء القدرة على مواجهتها. ويمكن لمشاركة المرأة في القيادة وتعبيرها عن صوتها ورأيها أن يساعدا أيضاً في تطوير خيارات تنقل موثوقة وأقل كثافة من حيث انبعاثات الكربون وآمنة بأسعار معقولة وميسورة. كما يمكن للاستثمارات في الأنشطة المناخية المراعية للنوع الاجتماعي أن تساهم في زيادة إيرادات المستثمرين وكذلك في تحقيق المساواة بين الجنسين.

73 سالازار ومولين 2023.
74 دينينجر وآخرون، 2023.

4

تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2024-2030

70. من خلال التعلم من تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023، ستشارك مجموعة البنك الدولي بمزيد من الطموح وبشكل مختلف لتحقيق النتائج المطلوبة. وبدعم من الجهود الرامية إلى تحسين فاعلية عملياتها، ستتجهز مجموعة البنك الدولي لتحقيق الطموح الجديد، وتعميم محركات التغيير، وتعزيز المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع رسالتها الجديدة. وستقترب المجموعة من تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات 2024-2030 بما يتماشى مع نموذج المشاركة الذي تقوده البلدان وميزتها النسبية المتمثلة في العمل بوصفها مجموعة بنك دولي واحدة.

التعلم من تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023

71. عند تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023، تمت الاستفادة بصورة كبيرة من الالتزامات القوية التي قطعتها مجموعة البنك الدولي على نفسها. وتطورت التزامات سياسات المؤسسة الدولية للتنمية بشأن المساواة بين الجنسين من الإجراءات الداخلية إلى تحقيق النواتج. فعلى سبيل المثال، قدمت العملية العشرون لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التزامات بتوسيع نطاق رعاية الأطفال، والشمول الاقتصادي والرقمي المنتج، وفرص العمل للنساء صاحبات المهارات المتوسطة والعالية، ومنع العنف ضد المرأة والتصدي له، وسد الفجوات بين الجنسين من خلال سياسة المالية العامة وأنظمة الموازنة.[75] وتعكس الزيادات في رأسمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية أيضا الالتزامات بالمساواة بين الجنسين.

72. زادت مجموعة البنك الدولي من استفادتها من المعارف والبيانات والشواهد والأدلة لتحسين النتائج على مستوى العمليات وتعزيز النواتج في البرامج القطرية.[76] ولمساندة النُهج المستندة إلى الشواهد واستكمال الوحدات البحثية القائمة لدى مجموعة البنك الدولي منذ وقت طويل، أنشأت المجموعة مختبرات إقليمية للابتكار في مجال المساواة بين الجنسين بتمويل من الصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين التابع للمجموعة. وتعمل مختبرات الابتكار المعنية بالمساواة بين الجنسين على إيجاد شواهد وأدلة من خلال اختبار الابتكارات؛ وإجراء تقييمات للأثر؛ وتقديم دروس للاستفادة منها في تصميم المشروعات وتنفيذها، وإقامة الحوارات بشأن السياسات.

73. أدى وجود علامة/إشارة المساواة بين الجنسين إلى التأكيد على سد الفجوات بين الجنسين في تصميم المشروعات. وتركز هذه العلامة/الإشارة على تحقيق النتائج، وتعتمد على التحليل لتوفير المعلومات اللازمة للعمل واتخاذ ما يلزم من إجراءات وتحسين مؤشرات النتائج.[77] وكما لوحظ في استعراض منتصف المدة لمجموعة التقييم المستقلة، حفزت إشارة/علامة المساواة بين الجنسين إنشاء، وتدفق، واستخدام الشواهد والأدلة حول كيفية سد الفجوات بين الجنسين في المشروعات والاستثمارات. وأدت هذه العلامة/الإشارة إلى تعزيز حوافز فرق العمل لتحديد نقاط الانطلاق من أجل العمل في العمليات والاستثمارات على مستوى محفظة مشروعات مجموعة البنك الدولي. كما حفزت الابتكارات والتعاون وتضافر الجهود، وأطلقت شرارة المبادرات على مستوى قطاعات بأكملها، لا سيما الطاقة والمياه والنقل.

74. أدى وجود شبكة متنامية من موظفي مجموعة البنك الدولي ذوي الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين إلى تسهيل فهم واستيعاب علامة/إشارة المساواة بين الجنسين. وارتفعت نسبة العمليات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي (التي تحمل علامة/إشارة المساواة بين الجنسين) التي يضطلع بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية من 50% في السنة المالية 2017 إلى أكثر من 90% في السنة المالية 2023، وهو اتجاه مستمر على مستوى مختلف القطاعات والمناطق.[78] وضاعفت مؤسسة التمويل الدولية حصتها من الاستثمارات التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين بمقدار 4 أمثال، وضاعفت خدماتها الاستشارية التي تراعي المساواة بين الجنسين خلال الإستراتيجية الأولى لمجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين (2016-2023)، ونجحت في الوفاء بالتزاماتها الأربعة المتعلقة بزيادة رأس مالها في إطار أنشطتها واستثماراتها المراعية للمساواة بين الجنسين، بل تجاوزت هذه الالتزامات.[79] واعتمدت الوكالة الدولية لضمان

75 جرت العادة أن تلتقي الجهات المانحة مرة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية واستعراض إطار سياساتها. وقد تم تقديم موعد العملية العشرين الأخيرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية لمدة سنة واحدة استجابة للطلب المتزايد بسبب جائحة كورونا، وستستمر العملية حتى السنة المالية 2025.

76 انظر البنك الدولي 2023ج ومؤسسة التمويل الدولية 2023ب للاطلاع على مناقشة مفصلة للدروس المستفادة من إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2016-2023.

77 لكي توضع علامة/إشارة على أي عملية من عمليات مجموعة البنك الدولي للإشارة إلى أنها تراعي المساواة بين الجنسين، يجب عليها أن تستخدم الدراسات التشخيصية لتحديد الفجوات بين الجنسين، وأن تقترح إجراءات محددة لتضييق هذه الفجوة، ثم تتبع التقدم المُحرز في تنفيذ الإجراء المقترح. ويستخدم البنك الدولي مصطلح "علامة"، بينما تستخدم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مصطلح "إشارة".

78 كانت السنة المالية 2017 هي خط الأساس لتقارير بطاقة قياس الأداء المؤسسي ونظام قياس نتائج عمل المؤسسة الدولية للتنمية.

79 بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2023، تم تعيين 62% من النساء لشغل مناصب في مجالس إدارة الشركات التي للمؤسسة مقاعد فيها، وتم الارتباط

الاستثمار نهجاً يحمل علامة المساواة بين الجنسين من خلال خطة تنفيذ إستراتيجيتها لعام 2021 بشأن المساواة بين الجنسين. والسبب في العدد المتزايد من العمليات التي تراعي المساواة بين الجنسين (التي تحمل علامة/إشارة المساواة بين الجنسين) هو وجود شبكة أفقية معنية بالمساواة بين الجنسين تضم منسقين إقليميين وقطريين وعالميين على مستوى الصناعات والقطاعات والأنشطة يقدمون المشورة والدعم لفرق العمل في المراحل الأولى من العمل.

75. أدت إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023 إلى تسهيل نهُج وأساليب القطاع الخاص التي تركز على المساواة بين الجنسين. وقد استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في البيانات والتقييمات لإثراء الاستثمارات والمشورة المقدمة للجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص. كما قامت المؤسسة بتطوير واختبار وتوسيع وتكييف حلول استشارية واستثمارية تراعي المساواة والفوارق بين الجنسين بالتعاون مع الجهات المتعاملة معها. وقد حددت المؤسسة الأسباب الوجيهة للمساواة بين الجنسين، وعملت على إيجاد حلول شاملة مصممة خصيصاً وفقاً لسياقات مختلفة، فضلاً عن استخدام مجموعة متنوعة من أدوات التمويل لرفع مستوى تقبل المخاطر وتوسيع نطاق الابتكار من جانب القطاع الخاص، وتعزيز قدراته الداخلية ومنظومة المساواة بين الجنسين لديه، بالإضافة إلى بناء شراكات قوية. واستجابة لارتفاع مستويات عدم المساواة، زادت مؤسسة التمويل الدولية من تركيزها على نماذج الأعمال التي تصل إلى الفقراء والفئات المحرومة اجتماعياً، بما في ذلك ذوو الإعاقة والأقليات الجنسية والجنسانية. وقامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتعبئة ارتباطات رأسمالية من أجل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، من خلال أداة تعظيم الاستفادة من رأس المال في قطاع التمويل وسوق رأس المال وباستخدام إشارة المساواة بين الجنسين. وتُظهر مشاريع الوكالة في قطاع التمويل أن بنوك المستوى الثاني وبنوك القطاع العام يمكنها الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتعزيز النواتج المتحققة عبر الأسواق الوطنية.

76. تكشف الدروس المستفادة أثناء التنفيذ عن تحديات في تحديد الأولويات والتنسيق والتنفيذ. وعلى الرغم من أن علامة/إشارة المساواة بين الجنسين قد حفزت الابتكارات لمعالجة الفجوات بين الجنسين في جميع القطاعات والسياقات، فإن العديد من هذه الابتكارات لا يزال ضيقاً أو مجزأً ولم يتم بعد توسيع نطاقها أو محاكاتها على نطاق واسع. وفي كثير من الأحيان، لم تتم مواءمة الإجراءات التدخلية لمجموعة البنك الدولي لمعالجة أهم القيود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو تنسيقها على مستوى البرنامج القطري لمجموعة البنك الدولي لمعالجة العديد من القيود على الفور.

مشاركة مجموعة البنك الدولي بطموح أكبر وبطريقة مختلفة

77. تعرض إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2024-2030 ثلاثة اتجاهات للتنفيذ (الشكل 4-1). وللاستعداد لتحقيق هذا الطموح الجديد، ستستثمر مجموعة البنك الدولي في المعارف العالمية والقدرات الفنية والشراكات لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين للجميع بغية إنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش. وستشارك مجموعة البنك الدولي أيضا على نحو مختلف. ويشمل ذلك نشر وتفعيل دور محركات التغيير: الابتكار والتمويل والعمل الجماعي. كما سيشمل خطوات ملموسة لتدعيم المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين في العمليات وفي إطار البرامج والعمليات الإستراتيجية الوطنية التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي بوصفها مجموعة واحدة.

الاتجاه رقم 1: الاستعداد للطموح الجديد: المعارف وبناء القدرات والشراكات

78. سيؤدي استمرار الاستثمارات في البيانات التي تخص النوع الاجتماعي والأدلة والشواهد على ما يحقق النجاح إلى توفير المعلومات اللازمة للمسارات المستقبلية نحو تحسين نواتج المساواة بين الجنسين. وهناك ندرة في الأدلة والشواهد بشأن المشكلات الأساسية بما في ذلك كيفية توسيع نطاق خدمات الرعاية الجيدة لتمكين المرأة، وكيفية إشراك الرجال والفتيان في جهود تحقيق المساواة بين الجنسين، وكيفية تحقيق الأثر الإيجابي للقيادة النسائية في معالجة أوضاع الهشاشة وتغير المناخ. وستواصل مجموعة البنك الدولي دفع عجلة الجهود الرامية إلى إيجاد هذه الأدلة والشواهد واستخدامها، فضلاً عن مساندة البلدان المتعاملة معها في جمع واستخدام البيانات عن النوع الاجتماعي للاسترشاد بها في وضع السياسات.[80] ويساعد تقرير (مبادرة) المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ومدونة تمويل رائدات الأعمال وبوابة بيانات المساواة بين الجنسين، إلى جانب البيانات الجغرافية المكانية وبيانات الهاتف المحمول والبيانات الإدارية والإلكترونية باستخدام التكنولوجيات الجديدة، على إثراء العمل وتعزيز شفافية البيانات.

بتقديم 5.1 مليارات دولار للمؤسسات المالية التي تستهدف النساء، حيث تم تخصيص 1.47 مليار دولار من التمويل للنساء ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. ومن بين المشروعات التي تحمل علامة المساواة بين الجنسين (البطاقة الجنسانية)، بلغت نسبة استثمارات التمويل طويل الأجل 32% في حين بلغت نسبة الخدمات الاستشارية التي تتم مباشرة مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة 55%.

80 ويناقش تقرير أصدره بونفيرت وآخرون، 2023. وكورتيز وآخرون، 2023 دمج مفهوم التوجه الجنسي والهوية الجنسية في عمل مجموعة البنك الدولي والشركاء بشأن إنشاء بيانات النوع الاجتماعي والتقييم والتعلم، وإصلاحات السياسات والمؤسسات، وبناء القدرات.

الشكل 4-1 مشاركة مجموعة البنك الدولي بطموح أكبر وبطريقة مختلفة

79. ستستثمر مجموعة البنك الدولي في بناء الخبرات وتدعيم القدرات الفنية في المجالات الرئيسية. وستستخدم المجموعة إطار العمل البيئي والاجتماعي وأطر الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتعزيز القدرة على التصدي للعنف ضد المرأة، والقيود المفروضة على المساواة بين الجنسين، وتلبية الاحتياجات المتنوعة للفئات السكانية المهمشة بما يتسق مع مبادئ عدم التمييز والشمول وتكافؤ الفرص. وستواصل مجموعة البنك الدولي تدعيم قدراتها الفنية في المجالات الآخذة في التطور، بما في ذلك كيفية النهوض بالمساواة بين الجنسين بغية التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ وأوضاع الهشاشة. وستوسع المجموعة نطاق برامج التعلم لمواءمة الخبرات في مجال المساواة بين الجنسين مع الخبرات الفنية في كل إدارة من إدارات الممارسات العالمية والصناعات.

80. الشراكات هي قاطرة العمل. بناء على المشاورات بشأن إستراتيجية المساواة بين الجنسين، ستقوم مجموعة البنك الدولي بتوسيع نطاق شراكاتها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وستدخل في شراكات مع وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين لتعزيز التنسيق، وجمع البيانات وتبادلها، ووضع حلول مبتكرة، وبناء قدرات البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي من خلال أكاديمية مجموعة البنك الدولي، وتعبئة التمويل المشترك والتمويل الميسر، وفي نهاية المطاف العمل على تعزيز الأثر.

وتشمل الشراكات الواعدة التحالف المالي من أجل المرأة، وصندوق التمويل العالمي، ومبادرة تمويل رائدات الأعمال، ومبادرة الاستثمار في رعاية الأطفال، والتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.[81] وتعد الشراكة مع الصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة البنك الدولي ضرورية للأنشطة في مجالات الابتكار والتنظيم وتبادل المعرفة. وللشراكات مع منظمات المجتمع المدني أهمية خاصة في الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا والأقليات الجنسية والجنسانية، وفي معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في البيئات التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويمكن لهذه الشراكات أيضا تعزيز الشفافية، والحد من الفساد، وتشجيع المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين، وتسهيل التنسيق بين الإجراءات والأنشطة التدخلية الإنسانية والإنمائية.[82]

81 تشمل مبادرات الشراكة الواعدة الأخرى "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، و"تكافؤ الفرص للأقليات الجنسية والجنسانية".
82 البنك الدولي 2020ب.

الاتجاه رقم 2: نشر محركات التغيير

81. ستشارك مجموعة البنك الدولي في المحركات الثلاثة للتغيير. واعتماداً على الاستثمارات في المعارف والقدرات والشراكات العالمية لتحقيق الطموح الجديد، ستساند مجموعة البنك الدولي الابتكار والتمويل والعمل الجماعي لتسريع وتيرة التقدم. وسيتطلب ذلك فهماً مفصلاً لمجال السياسات وتعاوناً أوسع نطاقاً مع الأطراف الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة المباشرة والجهات المعنية.

82. في مجال الابتكارات، ستساعد مجموعة البنك الدولي البلدان في إصلاحات السياسات والمؤسسات وتحقيق النواتج على نطاق واسع. وستساند المجموعة على نحو أكثر منهجية الإصلاحات التي تعالج القيود التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن خلال الاستفادة من معارفها، ستساعد المجموعة المتعاملة معها لمحاكاة البرامج الناجحة وتوسيع نطاقها، بدءاً ببرامج التحديات العالمية لمجموعة البنك الدولي مثل الرقمنة، والنُهج البرامجية متعددة المراحل، على سبيل المثال البرنامج الإقليمي لتمكين الفتيات وتعزيز قدرتهن على الصمود في شرق أفريقيا. كما ستقوم المجموعة بتوسيع نطاق عمليات تمكين النساء والمراهقات من خلال تحسين التعليم، والمهارات، والصحة والسلامة، والشمول المالي والرقمي، ورعاية الأطفال، والوظائف، بما في ذلك في المهن التي يهيمن عليها الذكور، ومن خلال تعزيز سلاسل الإمداد الشاملة للجميع. وفي مجالات العمل الأحدث عهداً، مثل إشراك النساء بوصفهن قيادات في البيئات التي تعاني من أوضع الهشاشة والصراع والعنف والتصدي لأزمة المناخ، وإشراك الرجال والفتيان للقضاء على العنف ضد المرأة، والتصدي للأعراف والتقاليد الاجتماعية والتحيزات ضد المرأة، والاعتماد على علوم السلوكيات والتكنولوجيات الرقمية، ستواصل مجموعة البنك الدولي اختبار وتقييم هذه الأساليب من أجل تحقيق الأثر المنشود في المستقبل. ومن شأن زيادة الطموح مع تأصيل المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين (انظر الاتجاه 3) أن يشجع على تحديد الأولويات ومحاكاتها للنهوض بنواتج المساواة بين الجنسين على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال الشراكات لتنسيق الاستثمارات ودعم الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسات.

83. ستعمل مجموعة البنك الدولي على التغلب على الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال مراعاة المنظورات السلوكية والعرفية في أنشطة المشروع. ويمكن أن يؤدي فهم الحواجز السلوكية أمام المساواة بين الجنسين والتغلب عليها إلى تحسين نواتج المشروعات على نحو مستدام. كما سيؤدي بناء قدرات فرق مجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها لتطبيق منظور العلوم السلوكية والأعراف الاجتماعية إلى تحسين فاعلية الإصلاحات والبرامج المؤسسية وإصلاحات السياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين على نحو أكثر شمولية واستدامة. ويطبق البنك الدولي العلوم السلوكية في محفظة قروضه وعملياته التحليلية، ويتناول السمات الموجودة في الأجهزة البيروقراطية والتكنولوجيات وعلى مستوى تقديم الخدمات التي غالبا ما يتم تجاهلها في تصميم السياسات المعيارية الموحدة. وقد استخدم البنك الدولي هذا النهج لتحديد وفهم ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تلك الناجمة عن الأعراف الاجتماعية والأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي (الجنسانية) غير المتكافئة.[83] وسيتطلب توسيع نطاق هذه النُهج والأساليب أدلة وشواهد ومهارات أكثر وأفضل لتطبيق رؤى سلوكية على أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

84. ستساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة معها على تأمين الموارد العامة وتخصيصها واستخدامها واعتماد الابتكارات في الأنظمة الوطنية. وستدعم مجموعة البنك الدولي الحكومات من أجل دمج التحليل على أساس النوع الاجتماعي في سياسة المالية العامة وإدارة الموازنة، كما ستعمل على تعزيز أولويات المالية العامة لتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، وضمان حماية الإنفاق اللازم لدعم المساواة بين الجنسين خلال الفترات التي تشهد قيوداً على المالية العامة. ومن ثَم، فإن دمج البيانات والتحليلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في السياسات والأنظمة والممارسات من شأنه أن يسهِّل تفكيك الحواجز الهيكلية التي تعترض طريق المساواة بين الجنسين، وأن يعزز أيضاً الأداء في القطاعين العام والخاص. كما ستساعد المجموعة الحكومات على مراعاة الأبعاد الخاصة بالنوع الاجتماعي والفوارق بين الجنسين في سياسات وأنظمة الضرائب والإنفاق (الجاري تنفيذها في غرب البلقان وكازاخستان ومولدوفا وتركيا) وفي أنظمة المشتريات (الجاري تنفيذها في إندونيسيا).

83 وقد استخدمت مشروعات البنك الدولي العلوم السلوكية والنهج المراعية للأعراف والتقاليد في مختلف القطاعات لزيادة قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية، وتحسين الاستفادة من خدمات صحة الأم، والحصول على سندات ملكية الأراضي، واستخدام إجازة الأبوين، والحصول على التمويل، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وفي الآونة الأخيرة، عززت المشروعات تركيزها على الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالجنسين، بما في ذلك تحسين القياس لتحديد الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في القوى العاملة، والإجراءات التدخلية لمعالجتها مثل إشراك الرجال في الجهود الرامية إلى الحد من العنف ضد المرأة، والحد من التحرش والمضايقات في وسائل النقل العام. ويمكن أيضا الاستفادة من هذه النُهج والأساليب في معالجة تحيزات واضعي السياسات ومقدمي الخدمات، وتكييفها للعمل مع التكنولوجيات الجديدة والانتشار المتزايد للرقمنة، بما في ذلك منصات العمل، ووسائل التواصل الاجتماعي، والترفيه التثقيفي.

85. بالنسبة للقطاع الخاص، ستوظف مجموعة البنك الدولي مجموعة متنوعة من أدوات التمويل لمساندة الابتكار، وتحقيق النواتج المطلوبة، وتوسيع قاعدة المستثمرين. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية على زيادة الاستفادة من الأدوات التمويلية، ومنها التمويل المختلط (التمويل المُيسّر التحفيزي مع رأس المال التجاري) والتمويل المرتبط بالاستدامة (سندات المساواة بين الجنسين، والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة، والقروض والسندات المرتبطة بالاستدامة على أساس الأداء)، والتي يمكن أن تقلل الفجوات بين الجنسين في مجال الحصول على رأس المال والوصول إلى الأسواق وتعزيز استثمارات القطاع الخاص عالية الأثر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وقد أسهمت آليات التمويل المختلط في تسهيل الاستثمارات الموجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، مما أدى إلى تحفيز وتمكين رائدات الأعمال من الحصول على رأس المال للمشروعات الرائدة ذات المخاطر المتصورة العالية والعوائد غير المؤكدة.[84] وقد أدت جميع تسهيلات مؤسسة التمويل الدولية للاستثمارات التي جاءت في صورة أدوات للتمويل المختلط الموجهة خصيصاً لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى دعم الوصول إلى أسواق رأس المال وبناء القدرات، كما ساعدت في تجربة أنواع جديدة من الاستثمارات باستخدام الأموال المتاحة وعلى مستوى القطاع الحقيقي (كما هو الحال في الكاميرون وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة). وستستخدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضماناتها ومنتجاتها لتعزيز الائتمان بهدف تضييق الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي وتعزيز المساواة بينهما. وفي إطار خطة عملها المعنية بالمساواة بين الجنسين في المشروعات الحاصلة على علامة المساواة بين الجنسين، قد توافق البلدان والجهات المتعاملة مع الوكالة على أهداف الإقراض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، ومن ثم تمكين البنوك من زيادة فرص الحصول على التمويل. وستساند الوكالة أيضا الجهات المتعاملة معها لدمج الإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في القطاع الحقيقي، مما يتيح زيادة شمول المساواة بين الجنسين في جميع أنشطتها.

86. ستعمل مجموعة البنك الدولي على تعزيز التنسيق والمشاركة بين القطاعين العام والخاص لدعم الإصلاحات والبرامج على نطاق واسع. وتشمل الجهود الناجحة لتحقيق التوافق بين أدوات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار تنسيق دعم الإجراءات والأنشطة التدخلية القطاعية. ففي القطاع المالي، على سبيل المثال، غالبا ما تشتمل المساندة التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على إصلاحات قانونية وإصلاحات على مستوى السياسات لتحسين البيئة المواتية والداعمة للقطاع. ويمكن لمؤسسة التمويل الدولية بعد ذلك تقديم الاستثمارات والخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية، كما يمكن للوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقديم ضمانات تدعم الاستثمارات الخاصة في المؤسسات المالية التابعة للقطاعين العام والخاص لتضييق الفجوات بين الجنسين على مستوى البلد المعني من خلال التزامات بزيادة فرص حصول النساء على التمويل. ويمكن لعمليات سياسات التنمية والنُهج البرامجية متعددة المراحل ربط جهود القطاع الخاص بالتغييرات الضرورية في السياسات من خلال البرامج والأنظمة الوطنية على مستوى القطاعين العام والخاص.[85] وسيعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار معا للبناء على النماذج الناجحة. فعلى سبيل المثال، يعزز برنامج مؤسسة التمويل الدولية متعدد القطاعات المعني بالمساواة بين الجنسين في سري لانكا الذي تقوده سري لانكا، إجراءات البنك الدولي المتعلقة بعمليات سياسات التنمية، كما تعمل النُهج القطاعية للمؤسسة (المؤسسات المالية، والصناديق الاستثمارية، والصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، والبنية التحتية) على استكمال عمليات وبرامج البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وستعمل برامج التحديات العالمية التابعة لمجموعة البنك الدولي أيضا على دمج الحلول المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لتلبية الاحتياجات الإنمائية على مستوى البلد المعني، والتصدي للتحديات العالمية وتسهيل تنسيق الجهود متعددة القطاعات.

84 تستخدم مؤسسات التمويل الدولية التمويل المختلط ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى لتطوير سوق جديدة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حشد التمويل من القطاع الخاص، لا سيما إن لم يتوفر التمويل من مصادر أخرى. ويمكن لهذا النهج أن يخفف من مخاطر الاستثمار المحددة ويساعد في إعادة التوازن بين مخاطر وعوائد الاستثمارات الرائدة التي لا يمكن الاستمرار فيها على أساس شروط تجارية صارمة. ومن خلال تخفيف المخاطر، يمكن لأدوات التمويل المختلط حشد المزيد من رأس المال للنساء ومؤسسات الأعمال التي تديرها النساء. وهكذا، من شأن هذه الأدوات أن تعزز توفير فرص العمل، وتزيد الإنتاجية، وتحسّن الظروف الاقتصادية والمجتمعية الأخرى.

85 في المكسيك، على سبيل المثال، ساندت عملية لأغراض سياسات التنمية إدخال إصلاحات على قانون مؤسسات الائتمان للوفاء بالاحتياجات المالية للنساء، وبالتالي إعطاء الأولوية للبرامج المتعلقة بالمدخرات والائتمان وحماية المستهلك. وبنهاية عام 2021، أي خلال أقل من عامين، ازداد عدد النساء اللائي يحصلن على المنتجات المالية التي تقدمها بنوك التنمية الحكومية بمقدار الثلث ليصل إلى أكثر من 2.3 مليون امرأة.

87. حتى يتسنى تعزيز العمل الجماعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ستقوم مجموعة البنك الدولي بتوسيع نطاق شراكاتها. وسيساعد توسيع نطاق التفاعل مع أصحاب المصلحة والجهات المعنية- بما في ذلك قادة المجتمعات المحلية، والمنظمات النسائية الوطنية والمحلية، وجماعات الدعوة والمناصرة العالمية - على تشكيل تحالفات من الداعمين للدفاع عن الإصلاحات. وعندما تشكل العادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية معوقات تحول دون تحقيق الإصلاح، يمكن لمجموعة البنك الدولي مساندة مختلف منصات العمل الجماعي (مثل المنصات الرقمية لحملات التسويق الاجتماعي دعما للتشريعات المراعية للمساواة بين الجنسين) والبرامج (مثل البرامج المدرسية لتحفيز تعليم الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعمل في هذه المجالات، والبرامج المجتمعية لإشراك الرجال والفتيان). ويمكن للعمل الجماعي مع القطاع الخاص أن يخلق قوة دافعة للإصلاحات القانونية، لا سيما قوانين عدم التمييز ومكافحة التحرش، التي تسهل تكافؤ الفرص الاقتصادية والحماية للنساء والأقليات الجنسية والجنسانية. ويمكن أن يؤدي تجميع الأفكار والرؤى الثاقبة والخبرات والدعم من منظمات الدعوة والمناصرة العالمية إلى تعزيز أصوات الحملات الوطنية المنادية للمساواة بين الجنسين وتعزيز فاعليتها. ويمكن لمجموعة البنك الدولي تعزيز فاعلية العمل الجماعي من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة والجهات المعنية للمشاركة في المداولات والمشاورات الرسمية بشأن السياسات، وتوفير مساحات آمنة للمداولات المفتوحة بشأن ممارسات المساواة بين الجنسين. وستشجع مجموعة البنك الدولي هذه الجهود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

88. من شأن زيادة الاهتمام بمجال السياسات أن يساعد مجموعة البنك الدولي على تصميم حلول تناسب السياقات المحلية. ويؤدي الفهم الأفضل للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأطراف الفاعلة المحلية وعلاقات القوة إلى دعم الابتكارات وأنشطة التمويل التي تتسق مع المنظور المحلي. ويمكن لنهج مصمم خصيصاً لسياق محدد أن يكشف عن طرق أكثر فاعلية لإشراك الرجال والفتيان بالإضافة إلى فرص لتطبيق رؤى سلوكية ودعم العمل الجماعي. كما يمكن لهذا النهج أيضاً تعزيز شراكات جديدة أو العمل من خلال آليات مجتمعية ثبتت فاعليتها، فضلاً عن توسيع نطاق النُهج والأساليب الناجحة. فعلى سبيل المثال، تزيد التحديات الفريدة التي تواجه بيئات الهشاشة والصراع والعنف من أهمية الشراكات مع المنظمات النسائية التي تقودها المجتمعات المحلية ومع الوكالات الإنسانية لتقديم الخدمات، وتأصيل المساءلة وتعزيزها، والتغلب على الأعراف والتقاليد التي تميز بين الجنسين وتحدد تراتيب لكل جنس.[86] وستدمج مجموعة البنك الدولي تحليل مجال السياسات في منتجاتها الخاصة بالبلد المعني، مثل تقييمات المساواة بين الجنسين.

الاتجاه رقم 3: تدعيم المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين

89. حتى يتسنى تعزيز نواتج المساواة بين الجنسين على مستوى البلد المعني، ستتعامل مجموعة البنك الدولي مع هذا الشأن على نحو أكثر اتساقاً وإستراتيجية في مشاركتها وعملياتها وبرامجها القطرية. خلص استعراض منتصف المدة لإستراتيجية المساواة بين الجنسين الذي أجرته مجموعة التقييم المستقلة إلى إمكانية تحسين نواتج المساواة بين الجنسين من خلال تدعيم نُهج مجموعة البنك الدولي التي تقودها البلدان المعنية، وتنسيق المساندة للقطاعين العام والخاص على مستوى جميع وحدات وقطاعات مجموعة البنك الدولي.[87] ووجد التقييم أن إدراج أولويات صريحة للمساواة بين الجنسين في الأنشطة القطرية أدى إلى تحسين دعم المساواة بين الجنسين في هذه البلدان.[88] وستستخدم المشاركة القطرية الإستراتيجية تحليل المساواة بين الجنسين لإثراء الحوار بشأن السياسات والبرنامج الخاص بالبلد المعني بوجه عام، مع إعطاء الأولوية للنقاط التي تتمتع فيها مجموعة البنك الدولي بميزة نسبية، بما في ذلك العمل بوصفها مجموعة واحدة، لتعزيز النواتج. وتستخدم البرامج القطرية جميع أدوات مجموعة البنك الدولي على نحو متزايد، بما في ذلك عمليات سياسات التنمية والعمليات التي تركز على أهداف المساواة بين الجنسين، لتحسين النواتج المطلوبة. وستدعم الفرق القطرية التابعة لمجموعة البنك الدولي - التي تستفيد أحيانا من برامج ومنصات المساواة بين الجنسين - تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين على مستوى البلد المعني. وخلال المشاورات، أعرب 11 بلداً من جميع المناطق عن اهتمامها بالتعجيل بتنفيذ هذه الإستراتيجية، بما في ذلك العمل كمجموعة بنك دولي واحدة.

86 لجنة الإنقاذ الدولية 2023.
87 البنك الدولي 2021ب.
88 المرجع نفسه.

90. ستحدد أطر الشراكة القطرية (الإستراتيجية) أولويات المساواة بين الجنسين على مستوى البلد المعني وستعمل على الوفاء بها من خلال نهج إستراتيجي منسق. ويمكن أن يؤدي اعتماد نواتج محددة يدعمها إطار الشراكة القطرية (الإستراتيجية) إلى ترجمة أولويات المساواة بين الجنسين القائمة على الأدلة والشواهد إلى سلاسل متسقة من النتائج التي يمكن قياسها والتي تعمل على تحقيق النواتج المرجوة. كما يمكن أن يعمل ذلك على تأصيل المساءلة حيث يتم تتبع المساهمة من خلال استعراض منتصف المدة للأداء والتعلم، واستعراض الإنجاز والتعلم في نهاية دورة المشروع أو البرنامج.[89] فعلى سبيل المثال، يركز إطار الشراكة الإستراتيجية في موزامبيق على تحسين رأس المال البشري وتمكين المرأة مع تحقيق أهداف تتماشى مع أولويات الدولة المتمثلة في ضمان تكافؤ الفرص في التعليم الابتدائي، والخدمات الصحية والإنجابية، والأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك مكافحة العنف ضد المرأة وزواج الأطفال. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات في نموذج المشاركة القطرية إلى تسهيل التركيز على نواتج المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق المشاورات والشراكات، وتشجيع النهج المتسقة والمنسقة للمساواة بين الجنسين في مختلف البرامج القطرية لمجموعة البنك الدولي.

91. ستؤدي التحليلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إلى إثراء الأنشطة التحليلية الأساسية والأولويات القطرية. ومن شأن دمج تحليل أوضاع المساواة بين الجنسين في التحليلات القطرية أن يتيح المعلومات اللازمة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، فضلاً عن مساعدة واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية على تقييم المكاسب المحتملة من التغلب على الحواجز المحددة التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين.[90] فعلى سبيل المثال، ساعد تحليل العائد الديموغرافي المحتمل في تحفيز إجراءات الإصلاح باعتبارها جزءاً من العمليات لأغراض سياسات التنمية في بنن، وساعد تحليل قيود سوق العمل التي تواجهها النساء في فييتنام في تحويل قانون العمل الوطني من قانون يحمي المرأة إلى قانون يعزز سوق عمل قائمة على أساس المساواة بين الجنسين. وفي الأرجنتين، بينت نتائج البحوث أن أفراد الأقليات الجنسية والجنسانية لديهم معدلات تسرب من التعليم أعلى من نظرائهم ونواتج تعليمية أقل من نظرائهم إلى إدراجهم في برامج دعم التعليم. وفي مصر، أدى تحليل الفجوة بين الجنسين في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون إلى سن قوانين تحظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي في الحصول على الخدمات المالية وإزالة القيود على عمل المرأة. وتشمل الأمثلة الأخرى المذكرات الاقتصادية القطرية الخاصة بكل من بنن وبابوا غينيا الجديدة وباكستان، وكذلك تحليلات الآثار الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في تشاد وغينيا والنيجر.

92. من شأن تتبع نواتج المساواة بين الجنسين مع الوقت أن يحسن تركيز المشروعات والاستثمارات على تحقيق النتائج المطلوبة. وستحفز علامة/إشارة المساواة بين الجنسين المساءلة عن الإجراءات المستندة إلى الشواهد والأدلة لمعالجة المعوقات الرئيسية أمام المساواة بين الجنسين، ولكن مع قدر أكبر من المساءلة عن النتائج على مدى دورة المشروع. وسيتم تتبع مؤشرات نتائج المساواة بين الجنسين التي تقيس عدد المستفيدين أثناء تنفيذ المشروع.[91] وسيتم أيضا الإفصاح عن النتائج المتوقعة للمساواة بين الجنسين عند إنجاز المشروع.

مساندة التنفيذ ورصد ومتابعة النتائج

93. ستعمل مستهدفات مجموعة البنك الدولي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والالتزامات المؤسسية على المضي نحو تحقيق النتائج والنواتج المطلوبة. وستقوم مجموعة البنك الدولي بقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه المستهدفات والإفصاح عن ذلك. كما ستعمل على رصد ومتابعة الالتزامات المؤسسية الخاصة بها في مؤشرات الأداء الرئيسية لمؤسسة التمويل الدولية، والتزامات زيادة رأس المال، والتزامات المؤسسة الدولية للتنمية المتعلقة بالسياسات. وستعمل بطاقة قياس الأداء الجديدة لمجموعة البنك الدولي على تتبع التقدم المحرز. وستكون معظم مؤشرات بطاقات قياس الأداء مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وسيقيس مؤشر محدد عدد الأشخاص المستفيدين من الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات مجموعة البنك الدولي. وستواصل مجموعة البنك الدولي أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إجراءاتها الداخلية (الإطار 4-1)، بما في ذلك سياسات وممارسات المشتريات والتعاقدات على مستوى المجموعة التي تدعم مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء على مستوى سلسلة الإمداد الخاصة بمجموعة البنك الدولي ودمج مبادئ المشتريات والتعاقدات المراعية للمساواة بين الجنسين في قرارات الشراء.

89 من بين 26 إطارا للشراكة القطرية في السنة المالية 2023، تضمن أكثر من نصفها أهدافاً ومؤشرات للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

90 تشمل الأعمال الأساسية، على سبيل المثال، أعمال فحص أنشطة المالية العامة، وتقييمات الفقر والإنصاف، والتقارير القطرية عن المناخ والتنمية، وتقييمات المخاطر والقدرة على الصمود، والدراسات التشخيصية القطرية للقطاع الخاص، والمذكرات الاقتصادية القطرية.

91 يشمل ذلك تقارير أوضاع التنفيذ، واستعراضات منتصف المدة، وتقارير إنجاز التنفيذ والنتائج، واستعراضات مجموعة التقييم المستقلة لإنجاز التنفيذ وتقارير النتائج، وتقارير مؤسسة التمويل الدولية الموسعة للإشراف على المشروعات، ونظام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن قياس النتائج.

الإطار 4-1 تحويل الأقوال إلى أفعال: لدى مجموعة البنك الدولي إجراءات داخلية قوية ومتطورة بشأن المساواة بين الجنسين

تساند سياسات المناقصات المؤسسية بمجموعة البنك الدولي المساواة بين الجنسين. ومجموعة البنك الدولي هي بنك التنمية متعدد الأطراف الوحيد الذي يهدف إلى زيادة الشراء من منشآت الأعمال المملوكة للنساء والتعاقد معها بشأن الخدمات من خلال برنامج التنوع والشمول للمورِّدين، الذي أتاح للشركات المملوكة للنساء فرصاً لتقديم عطاءات للفوز بعقود مجموعة البنك الدولي من خلال برامج التوعية وبناء القدرات وتحسين العمليات الأخرى التي يساندها البرنامج. وفي مايو/أيار 2024، اختارت "شبكة وي كونكت الدولية" مجموعة البنك الدولي كأفضل مناصر عالمي بلاتيني للعام الثالث على التوالي، مما يدل على أعلى مستويات الالتزام بتنويع مصادر التوريدات والمشتريات والتعاقدات لشمول الجميع على المستوى العالمي. واتساقا مع إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين، تلتزم المجموعة بزيادة نسبة مشترياتها العالمية من خلال مؤسسات الأعمال المملوكة لنساء إلى 12% بحلول عام 2030، ارتفاعاً من 7.4% في السنة المالية 2023، إلى جانب زيادة العدد الحالي لمنشآت الأعمال المملوكة للنساء من 9% من إجمالي قاعدة الموردين ومقدمي الخدمات لمجموعة البنك الدولي إلى 15% بحلول عام 2030. وستضاف في المستقبل مقاييس جديدة لقياس الأثر الاقتصادي، مثل خلق فرص العمل للنساء والمساهمة الضريبية لمؤسسات الأعمال النسائية. وسيتم أيضا توسيع نطاق هذه الجهود من خلال الشراكات والمساعدة الفنية للبلدان المتعاملة مع البنك الدولي والمنظمات الدولية النظيرة.

تطبق مجموعة البنك الدولي سياسات وقائية ضد الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي. (SEA/SH). وتنص أطر الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بما في ذلك معايير الأداء، صراحةً على منع أعمال الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي والتصدي لها. وقد تم دمج كليهما في الإطار البيئي والاجتماعي لمجموعة البنك الدولي وإطار المشتريات المُحدّث لضمان مساءلة الجهات الحكومية والمقاولين والمتعاقدين. وفي عام 2021، أصبحت مجموعة البنك الدولي أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يستبعد المقاولين الذين لم يمتثلوا للالتزامات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وفي إطار العمليات المعنية بالتنمية البشرية والمشروعات الاستثمارية التي تتضمن أشغالا مدنية كبرى، يجري فحص مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي واعتماد تدابير للحد من هذه المخاطر. ومنذ عام 2019، استخدمت مؤسسة التمويل الدولية إطار الاستدامة الخاص بها، فضلاً عن معايير الأداء البيئي والاجتماعي، لتقييم جميع الاستثمارات من أجل التأكد من مراعاتها للمساواة بين الجنسين وذلك بهدف عدم التمييز، وتحقيق تكافؤ الفرص، والشمول، ورفاهة المجتمع، ومكافحة العنف ضد المرأة، والتصدي للاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي بوصفها مخاطر يجب التخلص منها. كما طبقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نهجاً مماثلاً يشمل الضمانات ومشاريع التعزيز الائتماني منذ عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، تدعم حلول الاستدامة البيئية والاجتماعية التي توفرها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار المعايير العالمية، وتعزز الأداء الاجتماعي في الشركات.

وعملت مجموعة البنك الدولي على تعزيز المساواة بين الجنسين في ممارسات الموارد البشرية. وفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ارتفعت نسبة الرجال والنساء الذين يعتقدون أنهم يحصلون على فرص عادلة للترقية، وتحسن التوازن بين الجنسين في الترقي إلى الدرجات الوظيفية العليا. غير أن الفجوات بين الجنسين تزداد بدءا من الدرجات الوظيفية الفنية المتوسطة وحتى الدرجات الوظيفية لوظائف الإدارة، كما انخفضت نسبة النساء في مناصب الإدارة العليا منذ إعادة التنظيم في عام 2013.[92] أمّا في مؤسسة التمويل الدولية، فقد تَحسَّنَ معدل استبقاء النساء في المناصب العليا، ليصبح الآن متناسباً مع المعدل المتحقق في الدرجات الوظيفية للمبتدئين، كما تحسنت السياسات والممارسات في التوظيف والترقية وظروف العمل المرنة. وحققت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التكافؤ بين الجنسين في الوظائف الفنية في الدرجة الوظيفية العليا، وزادت نسبة النساء في الإدارة ونسبة الذكور في المستويات الوظيفية للمبتدئين. وقد أنشأت الوكالة منصة لموظفيها للمشاركة في قضايا التنوع والإنصاف والشمول. وبالإضافة إلى ذلك، تقدمت مجموعة البنك الدولي

92 كاندبال وآخرون، 2023.

من مرحلة التقييم في إطار برنامج العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين (EDGE Assess) إلى مرحلة المضي قدما والاعتماد (EDGE Move) في عام 2022 (المستوى الثاني من ثلاثة مستويات) بناء على الجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة لتحسين التوازن بين الجنسين في مستويات المسؤولية كافة.

94. يعتمد نجاح إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين على قوة تنفيذها في مختلف وحدات وقطاعات المجموعة. ولا يتطلب تحقيق طموحات الإستراتيجية التزاماً من جانب جهاز الإدارة العليا فحسب، بل يتطلب أيضا شبكة قوية من الموظفين ذوي المهارات والقدرات اللازمة للقيام بالمهام المطلوبة. وسينطوي ذلك على زيادة تدعيم الخبرات في مجال المساواة بين الجنسين داخل قطاعات الممارسات العالمية وعلى مستوى إدارات الصناعات التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، والعمل المستمر لمختبرات المساواة بين الجنسين الإقليمية والاستثمار في تعلم الموظفين. ومن الممكن أن تعمل المنصات والبرامج القطرية المعنية بالمساواة بين الجنسين على تسهيل التنسيق والتنفيذ في إطار مفهوم مجموعة البنك الدولي الواحدة. وستواصل فرق العمل العالمية المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة البنك الدولي إلهام ودعم فرق العمل الأخرى نحو زيادة الطموح من خلال تعزيز المعارف العالمية، وبناء قدرات الموظفين، وتقديم الدعم في الوقت المناسب للنُهج التي تقودها المناطق والبلدان، فضلا عن عرض النجاحات على مستوى العمليات وأساليب التشغيل والتعلم منها. وبناءً على العلاقات والملاحظات التقييمية من عملية التشاور، ستواصل فرق العمل العالمية المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة البنك الدولي العمل مع أصحاب المصلحة والجهات المعنية دعماً للتنفيذ.

95. سيتم تعزيز المساءلة الداخلية من خلال مبادرات جارية لتعزيز كفاءة العمليات وفاعليتها. وتتضمن الإجراءات المقترحة لدعم التنفيذ تحديث وإعداد مذكرات توجيهية ونماذج وتدريبات ومواد مرجعية جديدة - سيتم تتبع بعضها في إطار النتائج (الملحق 2)، ومساندتها من خلال العمليات الحالية للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنة واستعراض الأداء. وقد تتخذ المناطق والممارسات/الصناعات العالمية داخل مجموعة البنك الدولي تدابير إضافية، مثل خطط العمل الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين،[93] وخطط تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين[94] (الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية)، ومذكرات الممارسات العالمية/الصناعات، ومؤشرات تتبع النتائج المحددة. وسيتتبع إطار النتائج نواتج ومخرجات عمليات واستثمارات مجموعة البنك الدولي. وفي سياق أطر الشراكة القطرية (الإستراتيجية، سيجري تتبع النواتج القطرية وقياس فاعلية العمليات والبرامج والمشاركة على مستوى البلد المعني بوجه عام. وسيتم رفع تقرير سنوي عن النتائج والنواتج إلى مجلس المديرين التنفيذيين.

93 وتشمل خطط العمل الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، إعداد تقارير سنوية عن أطر الشراكة القطرية لتعميق النهج المدفوع باعتبارات البلد المعني، والتعلم من الشواهد والخبرات العملية، والتعامل مع الموضوعات الحافلة بالتحديات بصورة أكثر عمقاً.

94 وستكون خطة مؤسسة التمويل الدولية الإقليمية الثالثة لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين (للسنوات المالية 2025 - 2027) بمثابة خارطة طريق عملية لتنفيذ إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين. وتعتزم مؤسسة التمويل الدولية تعميق وتوسيع جهودها بشأن المساواة بين الجنسين والشمول على مستوى جميع أهداف ونواتج إستراتيجية المساواة بين الجنسين مع التركيز على تسريع الشمول المالي؛ وجعل سلاسل الإمداد شاملة للجميع؛ وإزالة الحواجز أمام تشغيل النساء في القطاع الخاص وتوليهن المناصب القيادية. وستعمل المؤسسة على توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية المراعية للمساواة بين الجنسين، لا سيما أدوات التمويل المختلط والتمويل المرتبط بالاستدامة لتضييق الفجوات بين الجنسين؛ ودمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الاستثمارات؛ ودراسة النتائج على مدة دورة المشروع (على سبيل المثال، إدارة محافظ المشروعات الجارية، وزيادة بيانات الأثر المصنفة حسب النوع الاجتماعي، والتقييمات اللاحقة).
تعكف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على إعداد خطتها الإقليمية الثانية لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2024-2026. وتركز الخطة على تعميق جهود الدمج والقدرات المراعية للنوع الاجتماعي في الوكالة بهدف توسيع فرص المساواة بين الجنسين في المشاريع التي تساندها الوكالة. وستدمج الوكالة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتطوير نظامها المعني بالنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتنفيذ هذا النظام.
كما ستعكس الخطة الإقليمية الثانية لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين المسارات والأطر الإستراتيجية المحددة في إستراتيجية البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024 - 2030 مع ضمان أن يكون الطموح متناسباً مع قدرتها.

الخلاصة

96. ستشارك مجموعة البنك الدولي بمزيد من الطموح وبشكل مختلف لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين. وتقر إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات 2024-2030 بالحاجة الملحة والجوهرية لتحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش. وتستند هذه الإستراتيجية إلى الآراء التقييمية المستفيضة من أصحاب المصلحة والأطراف والجهات المعنية والدروس المستفادة من التجارب. واستجابة لذلك، ستعطي مجموعة البنك الدولي الأولوية للأهداف الرئيسية للمساواة بين الجنسين، وهي القضاء على العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري، وتوسيع الفرص الاقتصادية وإتاحتها، وإشراك النساء في القيادة. وستساند مجموعة البنك الدولي العمل المنسق والتمويل والبرامج على نطاق واسع لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. تشجع هذه الإستراتيجية، التي تتبنى نهج مجموعة بنك دولي واحدة، على المشاركة المنسقة التي تقودها البلدان مع تأصيل المساءلة عن تحقيق نواتج مبادرات ومشروعات المساواة بين الجنسين.

الملحق 1:
تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030

الطموح

تسريع وتيرة تحقيق المساواة الشاملة بين الجنسين لإنهاء الفقر على كوكب صالح للعيش

- إنهاء العنف ضد المرأة والارتقاء برأس المال البشري
- توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وإتاحتها
- إشراك النساء في القيادة

الاستعداد للطموح الجديد

- الاستثمار في البيانات والمعرفة
- تعزيز قدرات الموظفين
- الشراكة لتحقيق الطموح العالمي

محركات التغيير

نشر محركات التغيير

الابتكار

- اختبار الحلول المستندة إلى الشواهد وتكييفها ومواءمتها وتوسيع نطاقها
- تطبيق التدخلات السلوكية والمعنية بالأعراف
- دمج التحليل على أساس نوع الجنس في الحلول الإنمائية، بما في ذلك برامج التحدي العالمي

التمويل

- مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في دمج تحليل المساواة بين الجنسين في سياسة المالية العامة وإدارة الموازنة
- الاستفادة من أدوات التمويل التي تقدمها مجموعة البنك الدولي لإحداث تأثير واسع النطاق
- إشراك القطاعين العام والخاص في تعبئة الموارد وتخصيصها

العمل الجماعي

- توسيع نطاق الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة للحشد للعمل
- إشراك المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى
- إشراك الجهات والأطراف الفاعلة، بما في ذلك الرجال والفتيان، على نحو يعكس مجال السياسات

المساءلة الداخلية

تدعيم المساءلة عن نواتج المساواة بين الجنسين

نتائج العمليات

- مساندة التقدم المحرز في التنفيذ ورصده ومتابعته
- تقييم النتائج عند إنجاز المشروع
- قياس النتائج والإعلان عنها

تعزيز النواتج القُطرية

- دمج التحليل على أساس نوع الجنس في التحليلات القُطرية، بما في ذلك الدراسات التشخيصية الأساسية
- تضمين الأهداف الإستراتيجية للمساواة بين الجنسين و/أو النواتج رفيعة المستوى في إطار الشراكة الإستراتيجية وتوسيع نطاق المشاورات من أجل العمل
- إعداد ومساندة برامج قُطرية متسقة تحت شعار "مجموعة بنك دولي واحدة"

الملحق 2:
إطار النتائج

سيجري رصد ومتابعة إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030 من خلال إطار نتائج مخصص لهذا الغرض، على أن يُستكمل هذا الإطار بالتزامات مؤسسية حالية ومستقبلية من جانب مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك بطاقة قياس الأداء الجديدة لمجموعة البنك الدولي التي تتضمن استخداماً موسعا لتصنيف البيانات على أساس النوع الاجتماعي (ثلثا مؤشرات نتائج مجموعة البنك مصنفة حسب النوع الاجتماعي). ويضع إطار النتائج نتائج مجموعة البنك الدولي في سياق البلدان المتعاملة مع البنك، مع تعزيز المساءلة عن التقدم المحرز نحو تحقيق نواتج المساواة بين الجنسين، فضلاً عن التركيز على حجم نتائج المجموعة. ويضيف الإطار مستوى آخر بشأن مساندة مجموعة البنك الدولي لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ.

- **في إطار سياق البلد المعني** يجري رصد ومتابعة النواتج العالمية رفيعة المستوى على مستوى الأهداف الإستراتيجية الثلاثة لإستراتيجية المساواة بين الجنسين، ويحدد إطارا للتحديات التي تواجه البلدان المتعاملة مع البنك والسياق الذي تعمل فيه مجموعة البنك الدولي. وتشمل مؤشرات نواتج المساواة بين الجنسين جميع المؤشرات الخاصة بالسياق المأخوذة من بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي والمصنفة حسب النوع الاجتماعي ومدى تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تم تصميم المؤشرات الخاصة بسياق البلدان المتعاملة مع البنك على نحو يراعي التدرج للوصول إلى النتائج الخاصة بأطر الشراكة القطرية (الإستراتيجية) لتعزيز التوجه نحو تحقيق النواتج. ومن المتوقع أيضا أن يدعم هذا النهج التعلم والابتكار لتحقيق النواتج المطلوبة.

- **نتائج عمل مجموعة البنك الدولي** في سياق هذه النتائج، يجري تتبع نتائج الإجراءات التي تساندها المجموعة والتي تسهم في مجالات النواتج الستة لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين. يقيس المؤشر 2-1 حجم نتائج مجموعة البنك الدولي في إطار دعمها للمساواة بين الجنسين، ويوضح ما طرأ من تحديثات في نهج المساواة بين الجنسين للتشديد على تحقيق النواتج. وستقاس النتائج في إطار بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي الخاصة بمؤشر المساواة بين الجنسين الذي سيجمع المستفيدين من الإجراءات المصممة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف عمليات مجموعة البنك التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. ويجمع المؤشر 2-2 عدد المستفيدات من الإجراءات التي تساندها مجموعة البنك الدولي في محفظة مشروعات المجموعة. وسيكون من الممكن ربط المؤشرين 2-1 و2-2 بمجالات النواتج الخاصة بالإستراتيجية.

- وتتسق مساندة **مجموعة البنك الدولي** مع الإصلاحات الجارية في إطار عملية التطور. وتقيس مؤشرات الأنشطة والمخرجات مدى قيام مجموعة البنك الدولي بدمج المساواة بين الجنسين في برامجها الإنمائية على مستوى البلدان والعمليات. ويطرح المؤشر 3-3 مبدأ المساءلة عن نتائج العمليات التي تراعي المساواة بين الجنسين.

والعديد من المؤشرات في إطار النتائج جديدة، ولا توجد حتى الآن منهجيات تفصيلية أو بيانات أساسية بشأنها. وسيتم وضع هذه المنهجيات واختبارها أثناء تنفيذ الإستراتيجية، وستتم مناقشة التقدم المحرز في إطار موافاة مجلس المديرين التنفيذيين بأحداث المستجدات السنوية.

الشكل 1 إطار نتائج إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين 2024-2030

1. سياق البلدان المتعاملة مع البنك. الظروف السائدة في البلدان المتعاملة مع البنك.		
المؤشر	**المصدر**	**بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي**
1-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم (حسب النوع الاجتماعي)	التقديرات المشتركة بين اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء التغذية بين الأطفال	نعم
2-1 نسبة الأطفال الذين لا يستطيعون القراءة مع نهاية مرحلة التعليم الابتدائي (حسب الجنس)	تقرير فقر التعلم، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي، واليونيسف، ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وبالشراكة مع اليونسكو	نعم
3-1 نسبة العمالة بأجر من السكان في سن العمل (حسب النوع الاجتماعي)	مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية	نعم
4-1 نسبة الشباب خارج التعليم أو العمل أو برامج التدريب (حسب الجنس)	مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية	نعم
5-1 عدد الأشخاص الذين يستخدمون حسابات مالية (حسب الجنس)	قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، استطلاع غالوب العالمي	نعم
6-1 نسبة السكان الذين لا يستخدمون الإنترنت (حسب الجنس)	الاتحاد الدولي للاتصالات	نعم
7-1 عدد البلدان التي أدخلت تغييرات قانونية لتعزيز المساواة بين الجنسين	تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وتقرير تكافؤ الفرص للأقليات الجنسية والجنسانية (نهج يقوده البلد المعني)	لا

ملاحظات وإيضاحات: تتضمن بوابة بيانات النوع الاجتماعي بيانات إضافية واتجاهات عن النوع الاجتماعي، بما في ذلك أهداف إستراتيجية المساواة بين الجنسين، والعنف ضد المرأة، ورأس المال البشري، والفرص الاقتصادية، والقيادة النسائية. وتعرض مواجز أوضاع المساواة بين الجنسين في البلدان المعنية منظور كل بلد على حدة. وسيتم الإفصاح عن أحدث نقطة بيانات متاحة للمؤشرات 1-1 إلى 1-6. وسيتم الإفصاح عن المؤشر 1-7 سنوياً.

2. نتائج عمل مجموعة البنك الدولي. النواتج المتوسطة لأنشطة المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي.			
المؤشر	**أعمال الرصد والمتابعة**	**معدل التكرار (التواتر)**	**المصدر**
1-2 ملايين البشر المستفيدون من المساواة بين الجنسين: (أ) من العمل إلى إحراز تقدم على صعيد القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (ب) من العمل إلى تحسين الصحة الجنسية والإنجابية (ج) من العمل واتخاذ ما يلزم لتوسع نطاق الفرص الاقتصادية ودعمها (د) من العمل إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار	الإفصاح عن النتائج المحققة والمتوقعة	سنويًا	بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي
2-2 مؤشرات بطاقات قياس أداء مجموعة البنك الدولي – مصنفة حسب النوع الاجتماعي	الإفصاح عن النتائج المحققة والمتوقعة	سنويًا	بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي

ملاحظات وإيضاحات: ستحدد المؤشرات المأخوذة من بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي مجموعة النتائج المحققة (النتائج التي تحققت على مستوى محفظة العمليات التي كانت جارية خلال سنة مالية محددة) - والنتائج المتوقعة (مجموع النتائج على مدى النطاق الزمني لتحقيق نتائج كل مشروع على حدة). ويعكس المؤشر 2-1 التغير في كيفية قياس علامة/إشارة المساواة بين الجنسين لتحديد أعداد المستفيدين. يشمل المؤشر 2-2 مؤشرات بطاقات قياس أداء مجموعة البنك الدولي المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

3. الدعم المقدم من مجموعة البنك الدولي. *المخرجات الرئيسية والإجراءات الداخلية لتحفيز تحقيق الأثر المطلوب من جانب مجموعة البنك الدولي.*			
المؤشر	**أعمال الرصد والمتابعة**	**معدل التكرار (التواتر)**	**المصدر**
3-1 نسبة أطر الشراكة القطرية (الإستراتيجية) التي تتضمن هدفاً لتتبع نتائج المساواة بين الجنسين	قيد الرصد والمتابعة	سنويًا	مجموعة البنك الدولي
3-2 نسبة عمليات مجموعة البنك الدولي التي توضح سلسلة النتائج من خلال التغلب على القيود التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين مع تتبع إجراءات محددة في إطار النتائج (علامة/إشارة المساواة بين الجنسين) مصنفة حسب النواتج	قيد الرصد والمتابعة	سنويًا	مجموعة البنك الدولي
(أ) نسبة عمليات البنك الدولي التي تركز على المساواة بين الجنسين		سنويًا	البنك الدولي
(ب) نسبة عمليات البنك الدولي التي تدعم الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين		سنويًا	البنك الدولي
3-3 نسبة عمليات البنك الدولي المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتحقق نواتج المساواة بين الجنسين عند إنجاز المشروع على النحو الموثق في تقارير الإنجاز	قيد الرصد والمتابعة	سنوياً، وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة	تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج
3-4 عدد مشروعات مؤسسة التمويل الدولية التي تستخدم أدوات التمويل المختلط لتعزيز المساواة بين الجنسين	قيد الرصد والمتابعة	سنويًا	مؤسسة التمويل الدولية

ملاحظات وإيضاحات: يتتبع المؤشر 3-2 نسبة عمليات مجموعة البنك الدولي التي حصلت على علامة المساواة بين الجنسين (لدى البنك الدولي) أو إشارة المساواة بين الجنسين (في مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار) في السنة المالية الحالية. ويُعرف ذلك بأنه النسبة المئوية للعمليات التي تستخدم تحليل المساواة بين الجنسين لاقتراح إجراءات محددة بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وإدراج مؤشرات في إطار النتائج لتتبع التقدم المحرز في هذا الشأن. وسيصنف المؤشر 3-2 النتائج حسب النواتج الستة للإستراتيجية. ويشمل المؤشر 3.2أ العمليات التي تتضمن هدفاً محدداً للنهوض بالمساواة بين الجنسين في إطار الهدف الإنمائي للمشروع أو الهدف الإنمائي للبرنامج.

المراجع

Ahmed, Tanima, Amanda Devercelli, Elena Glinskaya, Rudaba Nasir, and Laura Rawlings. 2023. "Addressing Care to Accelerate Equality." World Bank Gender Thematic Policy Notes Series, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/40184.

Altunbas, Yener, Leonardo Gambacorta, Alessio Reghezza, and Giulio Velliscig. 2021. "Does Gender Diversity in the Workplace Mitigate Climate Change?" BIS Working Papers 977, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.

Al Tuwaijri, Sameera, Amparo Elena Gordillo-Tobar, Charlotte Pram Nielsen, Priyadarshini Rakh, and Seemeen Saadat. 2024. "Prioritizing Gender in Universal Health Coverage at the World Bank." World Bank Thematic Notes Series, World Bank, Washington, DC.

Anukriti, S.; Dinarte Diaz, Lelys Ileana; Elefante, Marina; Montoya Aguirre, Maria; Sakhonchik, Alena. Filling the Gaps: Childcare Laws for Women's Economic Empowerment (English). Policy Research working paper; no. WPS 10492. Washington, D.C: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099018006212310610/IDU0c29425380315704ea90bf020573349106bf8.

Aranda Jan, Clara, and Qursum Qasim. 2023. "Increasing Access to Technology for Inclusion." Issues and Practice Note Series, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39495.

Badgett, L. 2020. *The Economic Case for LGBT Equality: Why Fair and Equal Treatment Benefits Us All*. Boston, MA: Beacon Press.

Bastagli, Francesca, Jessica Hagen-Zanker, Luke Harman, Valentina Barca, Georgina Sturge, and Tanja Schmidt. 2016. *Cash Transfers: What Does the Evidence Say? A Rigorous Review of Programme Impact and of the Role of Design and Implementation Features*. London: Overseas Development Institute. https://cdn.odi.org/media/documents/11316.pdf.

Beaman, Lori, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova. 2012. "Female Leadership Raises Aspirations and Educational Attainment for Girls: A Policy Experiment in India." *Science* (6068): 582–586. https://doi.org/10.1126/science.1212382.

BNEF. 2020. *Gender Diversity and Climate Innovation*. Bloomberg NEF and Sasakawa Peace Foundation. https://assets.bbhub.io/professional/sites/24/BNEF-Sasakawa-Peace-Foundation-Gender-Diversity-and-Climate-Innovation_12012020_FINAL.pdf.

Bonfert, Anna Tabitha; Bunker, Sarah; Tojeiro, Carol Marina; Hovhannisyan, Shoghik. 2023. *Leveraging Gender Data to Accelerate Gender Equality*. World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/39991.

Braunmiller, Julia Constanze; Dry, Marie. 2022. *The Importance of Designing Gender and Disability Inclusive Laws: A Survey of Legislation in 190 Economies*. Global Indicators Briefs; No. 11. World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/38089.

Brixi, Hana, Ellen Lust, and Michael Woolcock. 2015. *Trust, Voice, and Incentives: Learning from Local Success Stories in Service Delivery in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

Bursztyn, Leonardo, Alexander Cappelen, Bertil Tungodden, Alessandra Voena, and David Yanagizawa-Drott. 2023. "How Are Gender Norms Perceived?" Working Paper. https://www.leonardobursztyn.com/HowAreGenderNormsPerceived.pdf.

Casey, Erin, Juliana Carlson, Sierra Two Bulls, and Aurora Yager. 2018. "Gender Transformative Approaches to Engaging Men in Gender-based Violence Prevention: A Review and Conceptual Model." *Trauma, Violence, and Abuse* 19 (2): 231–246.

Case, Anne, and Angus Deaton. 2020. *Deaths of Despair and the Future of Capitalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctvpr7rb2.

Cortez, Clifton, Trishna Rana, Rusaba Nasir, and John Ioannis Arzinos. 2023. "Sexual Orientation and Gender Identity Inclusion and Gender Equality." Gender Thematic Policy Notes, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/40384.

Deininger, Franziska, Andrea Woodhouse, Anne Kuriakose, Ana Gren, and Sundas Liaqat. 2023. "Placing Gender Equality at the Center of Climate Action." World Bank Gender Thematic Policy Note, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39436.

Duflo, Esther. 2003. "Grandmothers and Granddaughters: Old-Age Pensions and Intrahousehold Allocation in South Africa. *The World Bank Economic Review* 17 (1): 1–25. https://doi.org/10.1093/wber/lhg013.

Deloitte Singapore. 2023. *Women in the Boardroom: A Global Perspective*. Deloitte.

EBRD (European Bank for Reconstruction and Development), CDC, and IFC (International Finance Corporation). 2020. *Addressing Gender-Based Violence and Harassment: Emerging Good Practice for the Private Sector*. EBRD, CDC, and IFC. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/f1645167-7eff-439b-922b-7656c75320ab/GPN_AddressingGBVH_July2020.pdf?MOD=AJPERES&CVID=orHDkxv.

Elefante, Marina; Hasan, Tazeen; Hyland, Marie; Mazoni Silva Martins, Natalia; Trumbic, Tea. 2023. World Bank Gender Thematic Policy Note, World Bank, Washington, DC. *Accelerating Gender Equality Through Reforming Legal Frameworks*. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/39875.

Equimundo. 2022. *The International Men and Gender Equality Survey: A Status Report on Men, Women, and Gender Equality in 15 Headlines. Equimundo*. https://www.menandgendersurvey.org/global-headlines-report/.

Erman, Alvina, Sophie Anne De Vries Robbé, Stephan Fabian Thies, Kayenat Kabir, and Mirai Maruo. 2021. *Gender Dimensions of Disaster Risk and Resilience*. Washington, DC: World Bank. https://wrd.unwomen.org/sites/default/files/2021-11/Gender-Dimensions-of-Disaster-Risk-and-Resilience-Existing-Evidence.pdf.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2023. *The Status of Women in Agrifood Systems – Overview*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc5060en.

Flor, L. S., J. Friedman, C. N. Spencer, J. Cagney, A. Arrieta, M. E. Herbert, C. Stein, E. C. Mullany, J. Hon, V. Patwardhan, R. M. Barber, J. K. Collins, S. I. Hay, S. S. Lim, R. Lozano, A. H. Mokdad, C. J. L. Murray, R. C. Reiner, R. J. D. Sorensen, A. Haakenstad, D. M. Pigott, and E. Gakidou. 2022. "Quantifying the Effects of the Covid-19 Pandemic on Gender Equality on Health, Social, and Economic Indicators: A Comprehensive Review of Data from March 2020, to September 2021." *The Lancet* 399 (10344): 2381–2397. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(22)00008-3.

Fruttero, Anna; Halim, Daniel; Broccolini, Chiara; Coelho, Bernardo; Gninafon, Horace; Muller, Noel. Gendered Impacts of Climate Change: Evidence from Weather Shocks (English). Policy Research Working Paper no. 10442 Washington, D.C.: World Bank Group. https://doi.org/10.1596/1813-9450-10442.

Gambacorta, L., L. Pancotto, A. Reghezza, and M. Spaggiari. 2022. "Gender Diversity in Bank Boardrooms and Green Lending: Evidence from Euro Area Credit Register Data." ECB Working Paper 2022/2741, European Central Bank, Frankfurt am Main, Germany. https://doi.org/10.2139/ssrn.4244413.

Gender Data Portal. n.d. "Labor Force Participation Rate (Percent of Population)." World Bank Gender Data Portal. Accessed January 10, 2023. https://genderdata.worldbank.org/indicators/sl-tlf-acti-zs/.

Goldstein, M., P. Gonzalez, S. Papineni, and J. Wimpey. 2022. "Childcare, Covid-19 and Female Firm Exit: Impact of Covid-19 School Closure Policies on Global Gender Gaps in Business Outcomes." Policy Research Working Paper 10012, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/1b92ddd8-d8fe-5b8a-821c-432972bfa5a2/content.

Halim, Daniel, Michael O'Sullivan, and Abhilasha Sahay. 2023. "Increasing Female Labor Force Participation." World Bank Gender Thematic Policy Notes Series, Evidence and Practice Note, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39435.

Halim, Daniel, Diego Ubfal, and Rigzom Wangchuk. 2023a. "Policy Lessons on Supporting Women Entrepreneurs." Gender Innovation Lab Federation Evidence Series 3, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39427.

Halim, Daniel, Diego Ubfal, and Rigzom Wangchuk. 2023b. "Policy Lessons on Reducing Gender-Based Violence." Gender Innovation Lab Federation Evidence Series 1, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39425.

Halim, Daniel, Diego Ubfal, and Rigzom Wangchuk. 2023c. "Policy Lessons on Social Protection." Gender Innovation Lab Federation Evidence Series 8, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39433.

Halim, Daniel, Diego Ubfal, and Rigzom Wangchuk. 2023d. "Policy Lessons on Agriculture." Gender Innovation Lab Federation Evidence Series 5, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39430.

Halim, Daniel, Diego Ubfal, and Rigzom Wangchuk. 2023e. "Policy Lessons on Women's Land Titling." Gender Innovation Lab Federation Evidence Series 6, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39431.

Heinemann, Alessandra, Lindsay Mossman, Afrah Al-Ahmadi and Laura Rawlings. 2024. "Accelerating Gender Equality through Social Protection". World Bank, Washington, DC.

Horowitz, J. M., and J. Fetterolf. 2020. "Worldwide Optimism About Future of Gender Equality, Even as Many See Advantages for Men." Pew Research Center, April 30. https://www.pewresearch.org/global/2020/04/30/worldwide-optimism-about-future-of-gender-equality-even-as-many-see-advantages-for-men/.

IFC (International Finance Corporation). 2017. *Investing in Women: New Evidence for the Business Case.* Washington, DC: World Bank. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/ac8fca18-6586-48cc-bfba-832b41d6af68/IFC+Invest+in+Women+October+2017.pdf?MOD=AJPERES&CVID=lYLVAcA.

IFC (International Finance Corporation). 2019. *Moving Toward Gender Balance in Private Equity and Venture Capital*. Washington, DC: IFC. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/gender+at+ifc/resources/gender-balance-in-emerging-markets.

IFC (International Finance Corporation). 2020. *Venture Capital and the Gender Financing Gap: The Role of Accelerators*. Washington, DC: IFC. https://www.ifc.org/en/insights-reports/2020/vc-gender-financing.

IFC (International Finance Corporation). 2022. Women and Online Learning in Emerging Markets. Washington, DC: IFC. https://www.ifc.org/en/insights-reports/2022/women-and-online-learning-in-emerging-markets.

IFC (International Finance Corporation). 2023a. IFC Banking on Women, Business Case Update #5: Lower NPLs for Women-Owned SMEs. Washington, DC: World Bank. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/8233ad37-7de8-4168-90d9-e993eb954770/NPL_Business_Case_Update_5_Final.pdf?MOD=AJPERES&CVID=opYv1DD.

IFC (International Finance Corporation). 2023b. *A Retrospective of IFC's Implementation of the World Bank Group Gender Strategy*. World Bank Group, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/40342 License: CC BY-NC-ND 3.0 IGO

Iglesias, C. 2020. "The Gender Gap in Internet Access: Using a Women-centred Method." World Wide Web Foundation, March 10. https://webfoundation.org/2020/03/the-gender-gap-in-internet-access-using-a-women-centred-method/.

ILO (International Labour Organization). 2015. "Gender Equality and Green Jobs." Policy Brief, ILO, Geneva. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_360572.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2018. "Care work and care jobs for the future of decent work". International Labour Office – Geneva: ILO, 2018. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_633135.pdf

IMF (International Monetary Fund). 2022. "IMF Strategy Toward Mainstreaming Gender." Policy Paper 2022/037, IMF, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2022/07/28/IMF-Strategy-Toward-Mainstreaming-Gender-521344.

IRC (International Rescue Committee). 2023. *The New Geography of Extreme Poverty: How the World Bank Can Deliver for Communities Impacted by Conflict*. https://www.rescue.org/report/new-geography-extreme-poverty-how-world-bank-can-deliver-communities-impacted-conflict.

Jayachandran, S. 2021. "Social Norms as a Barrier to Women's Employment in Developing Countries." *IMF Economic Review* 69 (3): 576–595. https://doi.org/10.1057/s41308-021-00140-w.

Kandpal, Eeshani, Brian Webster, and Charles Kenny. 2023. *Missing Figures: Women's Underrepresentation in IFI Leadership*. CGD Working Paper 669. Washington, DC: Center for Global Development. https://www.cgdev.org/sites/default/files/Hidden-Figures-Women-in-IFIs.pdf.

King, Lawrence, Gábor Scheiring, and Elias Nosrati. 2022. "Deaths of Despair in Comparative Perspective." *Annual Review of Sociology* 48 (1): 299–317. https://doi.org/10.1146/annurev-soc-030320-031757.

Klapper, Leora, Dorothe Singer, and Saniya Ansar. 2022. "Women and Financial Inclusion." *In The Global Findex Database 2021*. Washington, DC: World Bank. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/0254f85d1cceceb6e72362a71eb600e4-0430062023/original/Findex2021-GenderBrief-030823.pdf.

Lee, J. E. 2021. "Marriage and Misallocation: Evidence from 70 Years of U.S. History." Department of Economics, London School of Economics. https://jayeuijunglee.github.io/website/jay_paper.pdf.

Lo Bue, M. C., T. T. N. Le, M. Santos Silva, and K. Sen. 2022. "Gender and Vulnerable Employment in the Developing World: Evidence from Global Microdata." *World Development* 159: 106010. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2022.106010.

Maruo, Mirai, Diana Arango, Ariana Grossi, and Manuel Contreras Urbina. 2023. "Addressing Gender-Based Violence to Accelerate Gender Equality." Gender Thematic Policy Notes Series: Issues and Practice Note, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/40469.

Muñoz Boudet, Ana María, Tasmia Rahman, Nour Nasr, and Abigail Dalton. 2023. "Addressing Social and Gender Norms to Promote Gender Equality." World Bank Group Gender Thematic Policy Notes Series: Evidence and Practice Note, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39992.

Murad Khan, Myra, Raja Bentaouet Kattan, and Shobhana Sosale. 2023. "Examining Trends and Policies in Girls' Education and Beyond." World Bank Gender Thematic Notes Series, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/40595.

Narayan, D. 2023. *Gender Equality and Collective Well-being: The Power of Changing Mindsets*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/40017.

Pande, R. 2020. "Can Democracy Work for the Poor?" *Science* 369 (6508): 1188–1192.

Pennings, S. M. 2022. "A Gender Employment Gap Index (GEGI): A Simple Measure of the Economic Gains from Closing Gender Employment Gaps, with an Application to the Pacific Islands." Policy Research Working Paper 9942, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37062.

Pimkina, S., and L. de La Flor. 2020. "Promoting Female Labor Force Participation." Jobs Working Paper 56, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34953.

Sahay, Abhilasha. 2023. "Closing Gender Gaps in Earnings." World Bank Gender Thematic Policy Notes Series, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39596.

Salazar, Loty, and Ann Moline. 2023. "Increasing Women's Representation in Business Leadership." World Bank Group Gender Thematic Policy Notes Series: Evidence and Practice Note, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39870.

Schady, Norbert, Alaka Holla, Shwetlena Sabarwal, Joana Silva, and Andres Yi Chang. 2023. *Collapse and Recovery: How the COVID-19 Pandemic Eroded Human Capital and What to Do about It*. Washington, DC: World Bank. https://doi.10.1596/978-1-4648-1901-8.

Stanley, Victoria, and Jennifer Lisher. 2023. "Why Land and Property Rights Matter for Gender Equality." World Bank Group Gender Thematic Policy Notes Series: Evidence and Practice Note, World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/39990.

The Economist. 2023. "The Economist's Glass-ceiling Index." *The Economist*, March 6. https://www.economist.com/graphic-detail/glass-ceiling-index.

Tommasi, D. 2019. "Control of Resources, Bargaining Power and the Demand of Food: Evidence from PROGRESA." Journal of Economic Behavior & Organization 161: 265–286. https://doi.org/10.1016/j.jebo.2019.04.008.

Ubfal, Diego. 2023. *What Works in Supporting Women-led Businesses?* Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/38564.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020. *2020 Gender Social Norms Index (GSNI).* New York: UNDP. https://hdr.undp.org/content/2020-gender-social-norms-index-gsni.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2022. *Leave No Child Behind: Global Report on Boys' Disengagement from Education.* Paris: UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381105.

United Nations. 2018. *UN Secretary-General's High-Level Panel on Women's Economic Empowerment.* New York: UN Women.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2021. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence against Women during Covid-19.* New York: UN Women. https://data.unwomen.org/publications/vaw-rga.

WHO (World Health Organization). 2021. "Devastatingly Pervasive: 1 in 3 Women Globally Experience Violence." Press release, March 9. https://www.who.int/news/item/09-03-2021-devastatingly-pervasive-1-in-3-women-globally-experience-violence.

World Bank. 2012. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development.* Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/4391.

World Bank. 2017a. *Gender Strategy FY16-23: Gender Equality, Poverty Reduction and Inclusive Growth.* Washington, DC: World Bank. Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/820851467992505410/World-Bank-Group-gender-strategy-FY16-23-gender-equality-poverty-reduction-and-inclusive-growth.

World Bank. 2017b. *World Development Report 2017: Governance and the Law*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017.

World Bank. 2020a. *World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict, and Violence 2020–2025.* Washington, DC: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/844591582815510521/World-Bank-Group-Strategy-for-Fragility-Conflict-and-Violence-2020-2025.

World Bank. 2020b. *Demographic Transition: Lessons from Bangladesh's Success Story*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33672.

World Bank. 2021a. *2021 Development Policy Financing (DPF) Retrospective: Facing Crisis, Fostering Recovery.* Washington, DC: World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099623509132210285/pdf/IDU0249804670b2fc0466f083850d1aad1818915.pdf.

World Bank. 2021b. *World Bank Group Gender Strategy Mid-Term Review: An Assessment by the Independent Evaluation Group*. Washington, DC: World Bank. https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/gender-strategy-mid-term-review.

World Bank. 2022b. *Breaking Barriers: Female Entrepreneurs Who Cross Over to Male-Dominated Sectors*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36940.

World Bank. 2023a. *Addressing Gender Inequalities in Countries Affected by Fragility, Conflict, and Violence: An Evaluation of the World Bank Group's Support*. Independent Evaluation Group. Washington, DC: World Bank. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/Evaluation/files/gender-in-FCV.pdf.

World Bank. 2023b. *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2023.

World Bank. 2023c. *Gender Equality in Development: A Ten-Year Retrospective*. Washington, DC: World Bank. https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/39939.

World Bank. 2024. *Women, Business and the Law 2024*. Washington, DC: World Bank.

مجموعة البنك الدولي

تسريع وتيرة
المساواة